أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو، دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية من 1989 إلى 2009.

The Effect of Economic Openness on Economic Growth, An Empirical Study of the Algerian Case from 1989 to 2009.

إعداد الطالب:

موسى معمري

إشراف الدكتور:

أنور راشد القرعان.

حقل التخصص – اقتصاد.

الفصل الدراسي الصيفي 2011.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو، دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية من 1989 إلى 2009.

The Effect of Economic Openness on Economic Growth, An Empirical Study of the Algerian Case from 1989 to 2009.

إعداد:

موسى معمري

ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر 2008.

قدّمت هذه الدّراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها:

الدكتور: أنور حاج راشد القرعان.....رئيسا ومشرفا.

أستاذ مشارك في الاقتصاد، جامعة اليرموك.

الأستاذ الدكتور: قاسم محمد الحمّوري.....مناقش داخلي.

أستاذ في الاقتصاد، جامعة اليرموك.

الدكتور: زياد محمد الزريقات.....مناقش خارجي.

أستاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك.

تاريخ تقديم الرسالة: 14/7/2011

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى والديّ الكريمين...

إلى إخوتي وأخواتي الأعزّاء...

إلى كلّ من يحمل لقب "معمري" أو "مادي"...

إلى أصدقاء الدّرب والدراسة...

إلى رانيا، عماد وعادل...

إلى جزائر العزّة والكرامة...

أهدي هذا العمل المتواضع...

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشكر والتقدير

أحمد اللّه حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه...

أتقدّم بفائق الشّكر والتقدير إلى مشرفي وأستاذي الفاضل الدكتور "أنور القرعان" على تكرّمه بالموافقة على الإشراف وإنجاز هذا العمل المتواضع، وعلى المجهود الكبير الذي أبداه في إسداء النّصح والتّوجيه، وكذلك مراجعة وتدقيق هذه الرّسالة طوال فترة إنجازها، دون أن أغفل عن المساندة التي لطالما أبداها لي أثناء فترة دراستي في جامعة اليرموك.

إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذّين وافقوا على قراءة وتنقيح هذا العمل، ولم يبخلوا بوقتهم وجهدهم في مراجعة ومناقشة هذه الرّسالة وإثرائها بآرائهم السديدة: إلى الدكتور الفاضل "زياد محمد الزريقات" على قبوله مناقشة هذه الرّسالة وتحمّله عناء مراجعتها وتنقيحها بغرض إخراجها في أحسن الأشكال، وكذلك الأستاذ الدكتور "قاسم الحموري" الذي لطالما أسدى لي النصح والمساندة أثناء دراستي وإقامتي بالأردن، وكذلك لتواضعه وحسن تعامله الذي يشهد له كل طالب علم تتلمذ على يده.

كما لا يفوتني تقديم الشكر الجزيل لأستاذي الدكتور "حسين الطلافحة" نظير النصح والتوجيه الذين لم يبخل بهما عليّ فكان بذلك نعم المعين لي في دراستي خاصة وحياتي العلمية عامة، وكذلك للوقت القيّم الذي قضيناه في مناقشة وإثراء مواضيع اقتصادية هامة.

لكلّ هؤلاء، أتقدّم بعظيم الشكر والعرفان...

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
– الإهداء.	أ
– الشكر والتقدير.	ب
– فهرس المحتويات.	ت
– فهرس الجداول.	ج
– فهرس الأشكال.	ح
– الملخّص باللّغة العربية.	د
– **الفصل الأول:** **الإطار العام للدراسة**	1
– مقدمة.	2
I- مشكلة الدراسة.	5
II- أهمية الدراسة.	6
III- أهداف الدراسة.	7
IV- فرضيات الدراسة.	8
V- حدود الدراسة.	8
VI- منهجية الدراسة.	9
VII- تنظيم الدراسة.	10
– **الفصل الثاني:** **الإطار النظري والدراسات السابقة.**	12
– مقدمة.	13
I- الإطار العام لمفهومي النمو والانفتاح الاقتصاديين.	14
1-I النمو الاقتصادي.	15
1-1-I محددات النمو.	15
2-I الانفتاح الاقتصادي.	17
1-2-I مؤشرات الانفتاح الاقتصادي.	18
3-I آثار الانفتاح الاقتصادي على النمو.	23
1-3-I الآثار الإيجابية للانفتاح على النمو.	23
2-3-I الآثار السلبية للانفتاح على النمو.	24
II- تطور الإطار النظري للانفتاح والنمو.	24
1-II نظرية النمو الاقتصادي: التوجهات الأولى نحو دمج مؤشر الصادرات.	25
2-II نظرية النمو الاقتصادي: اختلافات حول دمج مؤشرات الصادرات أو الواردات في نماذج النمو.	29
3-II نظرية النمو الاقتصادي: توجهات جديدة نحو دمج رأس المال البشري.	30
III - دراسات سابقة للانفتاح والنمو ضمن الاقتصاد الجزائري.	32
IV – مساهمة الدراسة.	37
– **الفصل الثالث:** **الاقتصاد الجزائري من 1989 إلى 2009:إصلاحات نحو تجسيد مفهوم الانفتاح الاقتصادي.**	38
– مقدمة.	39
I- واقع الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية الكبرى خلال العقدين الأخيرين.	41

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

I-1	الاقتصاد الجزائري خلال العقدين الأخيرين: الخصائص وأهم الإصلاحات.	42
1-1-I	مخطط التعديل الهيكلي.	43
2-I	الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.	48
3 -I	إصلاح القطاع المالي.	51
-II	تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري ما بين 1989 و2009.	54
1-II	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي.	54
1-1-II	تطور معدلات نمو الناتج المحلي.	55
2-1-II	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الفردي.	57
2-II	تطور قيم التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 1989 إلى 2009.	58
1-2-II	تطور قيم الصادرات والواردات.	58
2-2-II	تطور معدلات التغطية وصافي الميزان التجاري.	59
3-2-II	تطور معدلات الانفتاح الاقتصادي.	61
4 -2-II	تطور أسعار البترول.	63
3-II	مؤشرات الملاءة المالية الخارجية.	64
1-3-II	تطور المديونية الجزائرية.	64
2-3-II	تطور احتياط الصرف.	67
الفصل الرّابع: **النمذجة القياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي على النمو ضمن الاقتصاد الجزائري.**		69
مقدمة		70
-I	منهجية الدراسة.	70
1-I	متغيرات الدراسة.	71
1-1-I	نموذج الدراسة.	71
2-1-I	مصادر البيانات.	76
3-1-I	معالجة البيانات.	77
2-I	الاختبارات الأولية.	78
1-2-I	اختبار جذر الوحدة Unit Root Test	78
2-2-I	اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM Stability Test	80
3-2-I	اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test	80
-II	نتائج التحليل القياسي.	84
1-II	اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية.	84
1-1-II	اختبار ديكي فولر لسكون السلاسل الزمنية Dicky Fuller Test	84
2-1-II	اختبار فيليبس بيرون لسكون السلاسل الزمنية Philips-Perron Test	88
2-II	اختبارات استقرار السلاسل الزمنية CUSUM Stability Test	92
3-II	اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ Lag Lentgh Selection	95
4-II	اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test	96
5-II	نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR Model)	98
1-5-II	تحليل مكونات التباين Variance Decomposition	98
2-5-II	دالة الاستجابة لردة الفعل Impulse Response Function	99
3-5-II	التحقق من نتائج تحليل مكونات التباين.	101
4-5-II	التحقق من نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل.	102
الفصل الخامس: **النتائج والتوصيات**		105
-I	النتائج النظرية	106
-II	النتائج القياسية.	107

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

III-	التوصيات.	109
	المراجع	111
	الملاحق	118
	الملخّص باللّغة الإنجليزية	128

قائمة الجداول

رمز الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1989-.2009	58
(2-3)	تطور نسب التغطية خلال الفترة 1989-.2009	50
(1-4)	رؤساء الجزائر ومدّة رئاستهم خلال الفترة من 1989 إلى .2009	76
(2-4)	البيانات النهائية للدراسة.	77
(3-4)	نتائج اختبار Dicky Fuller بالقاطع.	85
(4-4)	نتائج اختبار Dicky Fuller بالاتجاه والقاطع.	86
(5-4)	نتائج اختبار Dicky Fuller بدون اتجاه وقاطع.	87
(6-4)	نتائج اختبار Phillips-Perron بالقاطع.	88
(7-4)	نتائج اختبار Phillips-Perron بالاتجاه والقاطع.	89
(8-4)	نتائج اختبار Phillips-Perron بدون اتجاه وقاطع.	90
(9-4)	النتائج النهائية لاختبارات جذر الوحدة.	91
(10-4)	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ.	96
(11-4)	نتائج اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test.	97
(12-4)	نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.	99
(13-4)	نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي بالترتيب الجديد.	102

قائمة الأشكال

رمز الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مخطط توضيحي لأهداف الدراسة.	07
(1-3)	التطوّر السنوي لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة: 1989-2009.	55
(2-3)	نمو الناتج المحلي الفردي خلال الفترة 1989- .2009	57
(3-3)	تطور معدلات انفتاح الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989 – .2009	61
(4-3)	تطور أسعار النفط الدولية Saharan Blend Spot خلال الفترة 1989-2009	63
(5-3)	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1989-.2009	65
(6-3)	تطور احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة 1989-.2009	67
(1-4)	نتائج اختبار كوزوم CUSUM لاستقرار معلمات النموذج.	94
(2-4)	نتائج اختبار كوزوم CUSUM SQUAR لاستقرار معلمات النموذج.	94
(3-4)	دالة الاستجابة لردة الفعل Impulse Response Function	100
(4-4)	دالة الاستجابة لردّة الفعل مع الترتيب الجديد لمتغيرات التفسيرية.	103

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملخّص:

موسى معمري. أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو، دراسة تطبيقية للحالة الجزائرية من 1989 إلى 2009. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2011، (إشراف: د. أنور القرعان).

بحثت هذه الدراسة في أثر الانفتاح الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1989 و2009، حيث سعت لتقصي هذا الأثر من خلال ثلاثة أبعاد متمثلة في: البعد السياسي، البعد المالي وكذلك بُعد التجارة الخارجية وذلك من خلال نموذج قياسي يقوم على تبيان هذا الأثر إلى جانب متغير التحرير المالي المقاس بسعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، الملاءة المالية الخارجية مقاسة بتمثيل خدمات الديون من إجمالي الصادرات إضافة إلى متغير عدم الاستقرار السياسي.

من أجل أهداف الدراسة، تمت الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التمهيدية، إذ تم تطبيق اختبار ديكي- فولر وفيليبس- بيرون لسكون السلاسل الزمنية، واختبار كوزوم لاستقرارية معلمات النموذج خلال فترة الدراسة، إلى جانب اختبار جرانجر للسببية لمعرفة اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، أما بغرض تقدير نموذج الدراسة، فقد تمّ الاعتماد على طريقة الانحدار الذاتي المتجه حيث خلصت الدراسة القياسية إلى نتائج غير متوقعة: بحيث أظهرت غياب أيّة علاقة على المدى الطويل بين الانفتاح والنمو الاقتصاديين، إضافة إلى عدم وجود أية علاقة سببية في الاتجاهين بين هذين المتغيرين بدليل نتائج اختبار جرانجر للسببية، ومن جهة أخرى، بيّنت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين وجود أثر نسبي متوسط للانفتاح الاقتصادي على النمو، وهي نفس النتيجة بالنسبة للتحرير المالي، في حين أظهرت نتائج نفس الاختبار تأثير هامشي لكلّ من عدم الاستقرار السياسي وكذلك خدمات الديون في معدلات النمو الاقتصادي. إلى جانب وجود أثر سلبي للتحرير المالي على معدّلات الانفتاح إذ تعتبر هذه النتيجة مخالفة لما جاءت به النظرية الاقتصادية وبالتحديد نظرية التحرير المالي، لتخلص الدراسة إلى أن الانفتاح الاقتصادي ذو تأثير نسبي متوسط على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محلّ الدراسة، إلى جانب الأثر السلبي للتحرر المالي على الانفتاح الاقتصادي، وهو ما يتناقض مع ما خلصت إليه نظرية التحرير المالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في سياسة التجارة الخارجية المتّبعة من طرف السلطات الجزائرية، مع تحفيز القطاع المصرفي بغرض دعم أنشطة التجارة الخارجية، وكذلك تحديث الأنظمة والقوانين المسيّرة للقطاعات المصدرة والنّظام المصرفي تماشيا مع التّحولات الاقتصادية والمالية التي يشهدها المناخ الاقتصادي الدولي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي، مخطط التعديل الهيكلي، الاستقرار السياسي، ميثاق السّلم والمصالحة الوطنية، القيود الجمركية، تركيز الصادرات، التجارة الخارجية، قانون (10-90).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقدمة:

تعد التنمية الاقتصادية إحدى أهمّ المواضيع التي شغلت تفكير العديد من الاقتصاديين منذ القدم وذلك نظرا لأهميتها في رّقي الدول وتقدمها، فعملت العديد من الدول النامية على انتهاج سياسيات اقتصادية مختلفة من شأنها دفع عجلة التنمية والوصول إلي مصاف البلدان المتقدمة، إلّا أن طرح قضية التنمية الاقتصادية في أي مجتمع مرتبط بقضايا تمويلية أكثر من غيرها من القضايا الاقتصادية الأخرى (زغودي. 2011)، ولعلّ الانفتاح الاقتصادي الذي يسهّل التعاملات التجارية الخارجية وانسياب رؤوس الأموال يمثل أحد قنوات التمويل الأكثر شيوعا وتأثيرا في هذه العملية، حيث تتيح الواردات الاستفادة من نقل التكنولوجيا والمعرفة (Technology Transfer and Knowledge Spillover) التي تساهم على المدى المتوسط والطويل في دعم الإنتاجية المحلية، وكذلك عوائد الصادرات التي تستخدم في تمويل الاقتصاد المحلي، إلى جانب التحرير المالي الذي بدوره يتيح سبل التمويل الخارجي من خلال تحويل الأموال نتيجة تسهيل التعاملات المصرفية (Romer and Weil 1992).

في هذا السياق، حاولت العديد من الدراسات إلى إبراز دور الانفتاح الاقتصادي وتأثيره في نمو العديد من الدول النامية منتهجة في ذلك طرق استقصائية متنوعة خلال فترات زمنية مختلفة، حيث خلصت أغلبها إلى تأكيد الأثر الإيجابي للانفتاح وأهميته لدى الاقتصاديات النامية مقارنة بنظيرتها المتقدمة، كما أكدت على ضرورة دعم سياسات الانفتاح بغية مواكبة البلدان المتطورة. ومن بين أهم هذه الدراسات نخصّ بالذكر دراسات كل من: (Balassa. 1978), (Tyler. 1981), (Feder. 1982), التي قامت بتقصي أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في بعض الدول النامية. لكن رغم إثبات هذا الأثر الإيجابي، إلّا أن بعض الاقتصاديين خلصوا إلى وجود آثار سلبية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للانفتاح على النمو الاقتصادي (Lacramiora. 2006) تتمثل في أخطار إشباع السوق وإقصاء الاقتصاديات المحلية نتيجة عدم قدرتها على المنافسة الناجمة جرّاء فتح السوق المحلي على السلع والخدمات الأجنبية.

وفيما يتعلق بالجزائر، فقد سعت مختلف الحكومات التي توالت على قيادة الدولة منذ عام 1989[1] إلى محاولة إيجاد سبل تتيح الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي على غرار التحرير التجاري وبرامج الإصلاح والدّعم الاقتصاديين (The Recovery Plans)، لكن هذه الإصلاحات لم تؤت بالنتائج المنتظرة منها، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار البترول نتيجة تداعيات أزمة النفط التي شهدها العالم سنة 1986، التي تزامنت وحالة عدم الاستقرار السياسي في الجزائر والتي أدخلت البلاد في مرحلة ركود تردت خلالها الأوضاع الاقتصادية والأمنية خلال الفترة ما بين 1991 و1999، وراح ضحيتها أكثر من 150 ألف شخص، إلى جانب تشويه القاعدة الاقتصادية الجزائرية جرّاء الأعمال الإرهابية التي استهدفت كل القطاعات. وبحلول عام 1999، ووصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدّة الحكم، انتهجت الجزائر إصلاحات سياسية واجتماعية متمثلة في " قانون الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية "[2] اللّذين استفتي فيهما الشعب في 1999 و2005 على التوالي. حيث كان لهذين الإصلاحيين السياسيين الدور الملحوظ في إرساء الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي في الدولة، متيحين بذلك المناخ المناسب للنهوض بالاقتصاد الوطني بعد عشرية كاملة من الركود، إذ شوهد عودة المؤشرات الاقتصادية الجزائرية إلى أوضاع مريحة ما بين

---

[1] : يعد عام 1989 بداية دخول الجزائر في نهج الإصلاحات الاقتصادية و حتى السياسة الهادفة إلى دعم الانفتاح و ذلك من خلال خروجها من النظام الاشتراكي و تبنيها النظام الرأسمالي واقتصاد السوق.

[2]: ميثاق السلم و المصالحة الوطنية: برنامج وطني أشرف عليه شخصيا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و الذي يقضي باستفتاء الشعب في قضية العفو عن المنضوين في جماعات إرهابية و الذين لم تثبت في حقهم أية أعمال قتل أو تخريب. و قد كانت نتيجة الاستفتاء 98% لصالح الميثاق(Wikipedia 2011).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عام 1999 و2009 مقارنة بالفترة التي سبقتها، مثال ذلك رجوع الناتج المحلى الإجمالي GDP إلى تحقيق مستويات مقبولة بتحققه قيما فاقت 100 مليار دولار حيث حققت170 مليار دولار سنة 2007،[3] وعودة المديونية الخارجية إلى مستويات جدّ مريحة بتحقيقها قيمة إجمالية بلغت أقل من 6 مليار دولار عام 2009، إلى جانب ارتفاع كل من احتياطي العملات الأجنبية ليبلغ 149 مليار دولار في نفس السنة وقيمة الصادرات التي بلغت أكبر قيمة لها 79 مليار دولار عام 2008.[4]

نظرا لكون الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري ذوي تأثيرات على الاقتصاديات المحلية نتيجة لاحتكاك مخرجات الاقتصاد المحلي بالسلع الأجنبية التي تلجّ السوق الداخلية جرّاء فتح الاقتصاد على الخارج، فإنّه يفرض على الاقتصاديات النامية تحديات داخلية متمثلة في إعادة هيكلة شاملة لكافة البنى السياسية والمالية التي من شأنها خلق المناخ المناسب لاستقبال التطورات الناجمة عن ذلك، خاصة في ظلّ إثبات النظرية الاقتصادية وجود تداخل وتأثيرات متبادلة بين الأبعاد الاقتصادية، السياسية والمالية، إذ أنّ نجاح سياسات الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية يتطلب استقرارا على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إضافة إلى نظام مالي ناجع من شأنه دعم وتحفيز التجارة الخارجية. واعتبارا بحالة الاقتصاد الجزائري، تأتي هذه الدراسة في محاولة استقصاء أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر آخذة بعين الاعتبار التداخل بين النواحي الاقتصادية والسياسية وكذلك المالية، من خلال اللّجوء إلى اختبار نموذج قياسي يحتوي على متغيرات تقيس الأبعاد الثلاثة المذكورة سابقا.

---

[3]: استنادا إلى قاعدة بيانات البنك العالمي:
http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=2&id=4&hActiveDimensionId=WDI_Series

[4]: Ibid.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

I- مشكلة الدراسة:

كان الانفتاح الاقتصادي أحد المواضيع التي أقلقت الاقتصاديين والسياسيين الجزائريين على حد سواء، وذلك لمّا تباينت الآراء حول ماهية الآثار التي تترتب عن فتح اقتصاد جديد في ظل النظام الرأسمالي، لذلك سعت بعض الدراسات إلى إبراز هذه الآثار معتمدة على مناهج تحليلية عدّة. لكن في ظل اعتماد أكثرية هذه الأخيرة على المنهج التحليلي المقارن لمعدلات الانفتاح والنمو الاقتصادي، أدى ذلك إلى ظهور تفسيرات عدّة لنوع العلاقة القائمة بين هذين المؤشرين، وبالتالي بقائها موضع التساؤل على الساحتين الاقتصادية والسياسية.

في ظلّ هذه الظروف، أتت هذه الدراسة لتحاول الإجابة على هذا التساؤل منتهجة المنهج الكمي القياسي، في محاولة لإيجاد تفسيرات منطقية وقياسية للعلاقة الممكنة بين الانفتاح والنمو الاقتصاديين، آخذة بعين الاعتبار البعد السياسي والمالي للاقتصاد الجزائري.

من خلال ما سبق، تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

أولا:

"ما مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2009".

ثانيا:

ما مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على معدلات النمو في ظل تدخّل كل من عدم الاستقرار السياسي والملاءة المالية والتحرير المالي؟ مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص الاقتصاد الجزائري بهدف تحديد مدى ملاءمة النظريات الاقتصادية والنماذج القياسية مع واقع الاقتصاد الجزائري.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

II- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه دراسة في عدة نقاط يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا:

توجه العديد من الدول النامية إلي انتهاج سياسات انفتاحية هادفة إلى تحقيق أرباح من التجارة الدولية، دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية لمثل تلك السياسات على الاقتصاديات المحلية نتيجة غياب الدراسات العلمية والموضوعية التي من شأنها تجنب هذه الآثار السلبية.

ثانيا:

انفتاح أي اقتصاد من اقتصاديات البلدان على العالم الخارجي يمكنه تحقيق آثار إيجابية كما يمكنه أن يخلق تهديدات للاقتصاد المحلي على حدّ سواء، مما بات من الأهمية بما كان إحاطة هذا الموضوع بالدراسة والتحليل.

ثالثا:

ارتباط أهمية هذه الدراسة بالفترة الزمنية التي تقوم عليها، وهي الفترة التي تلم بمرحلة عدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي من 1989 إلى 1998 ومرحلة الانتعاش وعودة الاستقرار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي من 1999 إلى 2009.

رابعا:

قلّة الدراسات القياسية التي تستقصي أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر تمدّ للدراسة الحالية أهمية معتبرة في البناءات العلمية والقياسية المستقبلية التي تدرس نفس الموضوع أو مواضيع مشابهة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

III- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ثلاثة نقاط أساسية تتمثل فيما يلي:

أولا: قياس مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

ثانيا: قياس مدى تأثير كل من التحرير المالي – مقاسا بسعر الفائدة الإقراضي – وعدم الاستقرار السياسي والملاءة المالية في كل من النمو والانفتاح.

ثالثا: تحرّي مصادر نمو الاقتصاد الجزائري من خلال التحقق من مدى تأثير متغيرات الدراسة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومما سبق يمكن تلخيص هذه الأهداف في محاولة استقصاء تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر ضمن بعد التجارة الخارجية مع الأخذ بعين الاعتبار البعدين المالي والسياسي مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-1).

مخطط توضيحي لأهداف الدراسة.

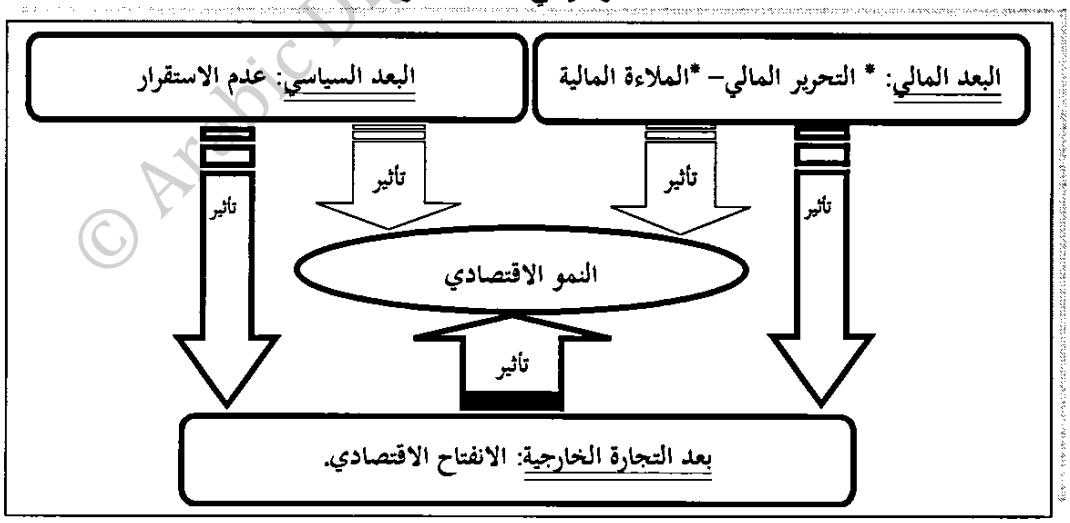

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على أهداف الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

IV- فرضيات الدراسة.

من خلال ما خلصت إليه النظرية الاقتصادية، تبين أن للانفتاح الاقتصادي أثرا إيجابيا على النمو في البلدان النامية، ولما كانت الجزائر واحدة من هذه الأخيرة، فإن الدراسة تقوم على فرضية أساسية تتمثل في وجود آثار إيجابية للانفتاح على النمو الاقتصاديين.

وسوف يتم دراسة هذه الفرضية الأساسية حسب متغيرات الدراسة كما يلي:

1- وجود أثر إيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي، وذلك حسب ما خلصت إليه نظرية ماكنون وشاو Mckinnon & Show التي تفيد أن التحرير المالي مقاسا بسعر الفائدة الإقراضي ذو علاقة إيجابية على النمو.

2- وجود أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي على كل من النمو الاقتصادي والانفتاح من جهة، وعلى التحرير المالي من جهة أخرى.

3- وجود تأثير إيجابي متبادل بين الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي.

V- حدود الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على حدود تاريخية وجغرافية، نلخصها فيما يلي:

أ- الحدود التّاريخية: يقوم الإطار النظري للدراسة على حدود تاريخية تمتد من سنة 1956 (تاريخ ظهور نموذج Solow) إلى غاية 2009، أما فيما يتعلق بالناحية التطبيقية، فإن الدراسة سوف تستند إلى البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين 1989 إلى 2009، مع تقسيم هذه الأخيرة إلى فترتين جزئيتين خاضعتين لاعتبارات خاصة بالواقع الاقتصادي الجزائري، والمتمثلة فيما يلي:

- الفترة من 1989 إلى 1998: تميّزت الجزائر خلال هذه الفترة بخصائص تختلف عن لاحقتها من حيث تدهور أغلب مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة تداعيات أزمة النفط لعام

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1986، والمصحوبة بتدهور الأوضاع الأمنية التي كان لها الانعكاس الملحوظ على أغلب القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، إلى جانب تبني مخطط التعديل الهيكلي في نهاية 1994 نتيجة إعادة جدولة الدّيون الخارجية الجزائرية، إضافة إلى بدء مشاورات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في أوائل عام 1989 والتي صوحبت بإصلاحات في القطاع المالي تمثلت في قانون النقد والقرض لعام 1990.

- الفترة من 1999 إلى 2009: تعدّ سنة 1999 تاريخ بداية الرّجوع للتوازن الاقتصادي وتحقيق أغلب المؤشرات الاقتصادية الجزائرية لمستويات جدّ مريحة وبصورة مستمرة إلى غاية عام 2009، وكذالك ارتفاع عوائد الصادرات الجزائرية نتيجة استقرار أسعار البترول في مستويات مرتفعة نسبيا حيث بلغت أسعارا فاقت 60 دولار خاصة في الفترة ما بين 2005 و2009.[5]

ب- الحدود الجغرافية: تستمدّ الدراسة حدودها الجغرافية من الجزائر كونها محلّ الدراسة، إلا أنها لن تقتصر على الأبحاث والأعمال التي تناولت موضوعي التنمية والانفتاح في الحدود الجغرافية للجزائر، وإنما تتعداها لتشمل كلّ ما هو متاح ومتعلق بهذا الموضوع ومن شأنه الإضافة من الناتج المعرفي للدراسة.

VI- منهجية الدراسة:

يعتمد الباحث في تحليله للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتطوّرها على الأسلوب الوصفي التحليلي، بينما يتمّ اعتماد المنهج الكمي القياسي في دراسة أثر الانفتاح على النمو باستخدام طريقة تحليل السلاسل الزمنية (Time Series Analysis)، ولتحقيق ذلك سيتم الاستعانة بالاختبارات الإحصائية التالية:

---

[5] استنادا إلى بيانات المنظمة الدولية للبلدان المصدرة للبترول 2011، للمزيد اطلع على: http://www.opec.org/opec_web/en/.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test لسكون السلاسل الزمنية معتمدين على كل من اختبار ديكي فولر Dicky Fuller Test وفيلبس بيرون Phillips Perron Test .
- اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني Lag length Selection.
- اختبار جرانجر للسببية Granger Causality الذي يحدد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.
- اختبار تحليل مكونات التباين Variance Decomposition Test.
- اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل Impulse Response Function.

VII-تنظيم الدراسة:

إضافة إلى الفصل المتعلق بالإطار العام للدراسة، يحتوي هذا البحث على أربعة فصول أخرى مفصلة كما يلي:

1- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة، ويكون مخصصا لدراسة النظريات الاقتصادية المختلفة التي عالجت موضوعي التنمية والانفتاح الاقتصادي، مع محاولة إبراز أوجه الاختلاف والتوافق بين هذه النظريات كلّما أمكن ذلك.

2- الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري من 1989 إلى 2009، إصلاحات نحو تجسيد مفهوم الانفتاح الاقتصادي. يتم في هذا الفصل استعراض أهم الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى دعم وتطوير التجارة الخارجية، وسوف نخصّ في ذلك مخطط التعديل الهيكلي وبرامج الدعم الاقتصاديين، ويليهما دراسة مقارنة لتطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للفترتين 1989-1998 و1999-2009.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3- الفصل الرابع: النمذجة القياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي على النمو ضمن الاقتصاد الجزائري. يتناول هذا الفصل التحليل الإحصائي وعرض النتائج ومناقشتها باستخدام الأدوات الإحصائية الملائمة.

4- الفصل الخامس: يتم من خلاله استعراض ما خلصت إليه الدراسة من نتائج، ويليها توصيات ومقترحات الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

لقد تميّز القرن المنصرم بإقبال متزايد لأغلب الدول النامية على انتهاج سياسات انفتاحية وتحريرية للتجارة الخارجية، واعتماد آليات السوق كركيزة أساسية لتسيير اقتصادياتها وترسيم خطط إنمائية قائمة على تدعيم التجارة الخارجية، وهو الشيء الذي تطلّب القيام بالعديد من الدراسات الاقتصادية لتبيان الآثار التي يمكن أن تنجم عن فتح السوق الداخلي على الاقتصاد الخارجي وإبراز العلاقة القائمة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو، باستخدام العديد من الطرق القياسية ومؤشرات انفتاح المختلفة.

إنّ المتتبع لتطور النظرية الاقتصادية يلاحظ أنّ موضوع الانفتاح الاقتصادي والنمو حظي بالاهتمام الواسع من طرف الاقتصاديين منذ القدم، حيث قام عدد من المفكرين المنتمين إلى النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية (نظرية النمو الخارجي) والحديثة (نظرية النمو الداخلي) بدراسة العلاقة بين هذين المؤشرين، وخلص أغلبهم إلى تدعيم فكرة الأثر الإيجابي للانفتاح وأن زيادة التجارة الخارجية يؤدي إلى ارتفاع الدخل المحلي والوطني (Squalli, 2007)، وقد تولّد عن هذه النظريات إطار أدبي واسع قام على اختبارات قياسية للعلاقة بين النمو والانفتاح استنادا على أدلة تدعم هذه النظرية. وبالمقابل – وعكس ما هو سائد في النظرية الاقتصادية – لقي هذا الموضوع (الانفتاح الاقتصادي والنمو) نوعا من الإهمال من قبل المفكرين الاقتصاديين الجزائريين بدليل قلة الدراسات العلمية الهادفة إلى استقصاء دور التجارة الخارجية في النمو، إذ لم يحظ هذا الدور بالمتابعة والدراسة العلمية الكافية، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تغليب التحليلات الاقتصادية لمعدلات النمو والانفتاح المرتكزة على تفسيرات وتحليلات نظرية لمسار التطور الأفقي لهذين المؤشرين على تلك القياسية التي تتصف بالدقة والموضوعية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعليه، يأتي هذا الفصل في محاولة لاستعراض ما حظي به موضوع الانفتاح والنمو الاقتصادي من إرث معرفي في إطار النظرية الاقتصادية، ولتحقيق ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى قسمين: يتناول القسم الأول الإطار العام لمفهومي الانفتاح الاقتصادي والنمو مع التركيز على محدداتهما الأكثر استخداما، أمّا القسم الثاني فيختص بدراسة تطور النظرية الاقتصادية في جوانبها المتعلقة بالانفتاح والنمو، ويليه في ذلك استعراض بعض الدراسات القياسية (القليلة) التي قامت على استقصاء هذا الموضوع عن الاقتصاد الجزائري.

I- الإطار العام لمفهومي النمو والانفتاح الاقتصاديين:

كان كل من النمو والانفتاح الاقتصادي محلا لتعريفات محددة وقصيرة، حيث اقتصر تعريف الأول على معدلات النمو السّنوية لإجمالي الناتج المحلي أو الوطني(Harrison. 1996) أو نمو الناتج المحلي الفردي (Michaely. 1977)، أما تعريف الثاني فقد ركّز على معدلات الانكشاف أو التركيز التجاري (Trade Intensities) لكل من الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي (Frankel and Romer. 1999) في هذا الصدد، وبهدف تبيان المفهوم الاقتصادي لكلا المؤشرين المذكورين أعلاه، يقوم الباحث فيما يلي بتقديم التعريف الاصطلاحي لكل منهما، ويليه بعد ذلك عرض لبعض محددات ومؤشرات كليهما إلى جانب تأثيرات الانفتاح على النمو، مستندا في ذلك على ما خلصت إليه النظرية الاقتصادية مع مراعاة أهداف الدراسة:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

I-1 – النمو الاقتصادي :

يعرّف النمو الاقتصادي أنه التغيرات النسبية الإيجابية لمستويات إنتاج السلع والخدمات لبلد ما في فترة زمنية معين،[6] كما عرّفه البنك العالمي أنه التغيرات السنوية في الناتج المحلي المقاس بإجمالي القيمة المضافة المحققة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أي ضرائب على المنتجات، ناقص أي دعم غير مدرج في قيمة المنتجات، وهو يقابل معدل النمو السنوي الاقتصادي للبلد ويتم حسابها بدون خصم قيمة تآكل الأصول المصنعة أو استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية.[7]

I-1-1- محددات النمو الاقتصادي:

حظي موضوع النمو الاقتصادي بدراسات كثيرة قامت على استقصاء محدداته في إطار نماذج قياسية خضعت لاختبارات معينة، أثبت من خلالها الآثار الناجمة لهذه المحددات على النمو، فيما يلي نستعرض بعض هذه المحددات ذات العلاقة مع أغراض ومتغيرات الدراسة:

أولا: السياسات النقدية:

يقوم البنك المركزي بالمحافظة على استقرار الأسعار من خلال المراقبة والتحكم في مستويات العرض النقدي، فالسياسات النقدية التي تنتهجها الدول تقوم بالتأثير على النمو من خلال عدة قنوات، وكذلك من خلال الأهداف الإنمائية المسطرة من طرف الحكومة، بحيث تتماشى

[6] www.businessdictionary.com

[7] استنادا إلى تعريف البنك العالمي 2010.

http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=2&id=4&hActiveDimensionId=WDI_Series

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السياسات النقدية مع الخطط والبرامج المعدّة من طرف أصحاب القرار في الدولة، وبذلك تمثل أحد قنوات دعم التنمية الاقتصادية (Freden et al. 1997)، وفي الغالب يكون التأثير من ناحية التحكم في الأسعار ومعدلات التضخم في الأمدين المتوسط والطويل (Stockman. 1981) حيث ارتبط النمو الاقتصادي – كما أشارت إليه النظرية الاقتصادية– بمعدلات أسعار منخفضة وبالتّالي معدلات تضخم منخفضة: في هذا الصدد، أشار (Solow. 1990) إلى أنّ تأثير السياسات المالية يكون من خلال الأنظمة البنكية للدول التي تأثر بدورها على معدلات الإقراض والاستثمار اللّذان يمثلان أحد محفزات النمو ودوران العجلة الإنتاجية للاقتصاد وكذلك من خلال عملية خلق النقود والتسهيلات الائتمانية، ومن جانب آخر أشار (Eichengreen, 2008) إلى أن هذه السياسات النقدية لا تؤثر فقط في الاستثمار والتضخم، وتتعداها في ذلك لتؤثر في أسعار الصرف وأسعار المواد الاستهلاكية النّهائية.

إلى جانب ما ذكر أعلاه، خلص العديد من الاقتصاديين إلى ربط النمو الاقتصادي بالانفتاح المالي أو ما يسمى أيضا بالتحرير المالي، فقد تبنى مؤسسا نظرية التحرير المالي (Show and Mackinnon. 1973) في إطار النظرية النيوكلاسيكية فكرة الأثر الإيجابي لتحرير السوق المالي على النمو الاقتصادي.

ثانيا: السياسات الضريبية:

فيما يخص السياسات الضريبية، فإنّ الاقتصاديين لجأوا إلى إدخال كلّ من عجز الميزانية والمديونية الخارجية كأحد محددات النمو، بينما لجأ آخرون إلى الاستعانة بخدمات الديون الخارجية كمتغير تقريبي (Proxy Variable) للسياسة الجبائية أو لعجز الميزانية (Gerald, 1995)،[8] كما تمّ اعتماد نسبة العوائد الضريبية من الدخل المحلي الإجمالي كمقياس للسياسة الضريبية

[8] نلاحظ فيما يتعلق بالدين الخارجي (أو حتي خدمات الديون) وجود دراسات قامت على اعتباره مؤشر مالي اكثر من كونه مؤشر سياسة جبائية. وقد ادرجناه في خانة السياسة الجبائية كونها تأثر في السياسة الجبائية وتؤدي بالدولة إلى تطبيق أنظمة ضريبية جديدة، إلى جانب أنّه يعبر عن عجز ميزانية الدولة المغطى عن طريق موارد خارجية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(Cheryl et al. 2007). وكان استعمال هذه المؤشرات في النماذج القياسية كنسب إمّا من إجمالي الناتج المحلي أو من إجمالي الصادرات (Dollery. 2005).

ثالثا: المناخ السياسي:

يعد استقرار أو عدم استقرار المناخ السياسي لأي بلد أحد العوامل ذات التأثير المباشر على النمو، وذلك نظرا لارتباط السياسات الاقتصادية للدول بالمناخ السياسي الذي يسّير كلّ القطاعات، فقد أثبتت النظرية الاقتصادية أن النمو مرتبط إيجابيا بالاستقرار السياسي كونه يتيح الاستمرارية في السياسات الاقتصادية القائمة، وسلبيا بعدم استقرار السياسي نتيجة للتغيرات والتقلبات المتواصلة في السياسات الحكومية وهو الشيء الذي يؤدي إلى رفع مخاطر الائتمان في البلدان التي تتصف بعدم الاستقرار السياسي مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف التمويل مما يسبب انخفاض التدفقات المالية والاستثمارات الخارجية المباشرة على اقتصاديات هذه البلدان. في هذا الشأن، تمّ اعتماد عدة متغيرات تقيس المناخ السياسي تمثلت أغلبها في التغيرات غير العادية للحكومات (الوزارات) إلى جانب كل من التعديلات التشريعية واستقالات الهيئات الحكومة والرئيس إلى جانب أعداد القتلى في حالة الحروب الأهلية (Nauro et al 2007).

I- 2- الانفتاح الاقتصادي:

يعرّف الانفتاح الاقتصادي على أنّه الحالة التي يكون فيها السوق المحلي خال أو حر من أية قيود على التجارة الخارجة، بمعنى أن الاقتصاد يتميز بحرية كبيرة نسبيا في الدخول أو الخروج من وإلى السوق المحلي[9]. وارتبط الانفتاح الاقتصادي بالتحرير التجاري الذي يتمثل في الإجراءات

[9] www.businessdictionary.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التي تنتهجها الحكومات بهدف تحقيق أكبر انفتاح اقتصادي، و مثال ذلك إزالة عوائق التجارة الخارجية الجمركية كانت أو غير الجمركية.[10]

وتجدر الإشارة إلى أنّ معدلات الانفتاح الاقتصادي لا تمثل بالضرورة الانفتاح الكلي للسوق المحلي أو انغلاقه، وإنما هي معدلات تشير إلى مدى مراقبة وضبط الحكومة للتجارة الخارجية، حيث أن المعدلات المرتفعة تمثل قدرة وحرية الحكومات على إرساء سياسات خارجية معيّنة، وقدرة الدول في الدخول إلى الاقتصاد الدولي.[11]

I-2-1 مؤشرات الانفتاح الاقتصادي:

عكس ما هو عليه النمو الاقتصادي فإنّ الانفتاح يخضع لمؤشرات قياسية عديدة متقاربة في المضمون، بحيث يمكن التمييز بين عدة مؤشرات تتعلق أغلبها بمدى تمثيل جانبي التجارة الخارجية للدولية (الصادرات والواردات) في الناتج المحلي الإجمالي، أو التركيز السلعي للصادرات و الواردات. وفيما يلي نستعرض بعض هذه المؤشرات:

أولا: مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي:

و يتم قياسه من خلال إيجاد نسبة تمثيل مجموع الصادرات و الوردات في إجمالي الناتج المحلي، ويمكن صياغة هذا المؤشر رياضيا كما يلي (النصيرات، 2002):

مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي = [(الصادرات + الواردات)/ GDP] * 100

[10] نشير إلى أن بعض الاقتصاديين توافقوا على إلحاق التحرير التجاري بالانفتاح الاقتصادي و اعتبارهما تسميتين لشيء واحد.
[11] www.businessdictionary.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يتأثر هذا المؤشر بقيمة كل من الصادرات و الواردات، إذ يعبر عن مدى تمثيل قيمة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي فكلما كان عاليا كلّما أشار إلى درجة تأثر و تعرض عالية للاقتصاد المحلي للتجارة الخارجية وكذا ارتباطه بالاقتصاد الدولي(حماد ومشعل، 1986).

ثانيا: مؤشر درجة تركيز الصادرات:

يقوم هذا المؤشر بقياس مدى مساهمة القطاعات المصدرة في النمو الاقتصادي المحلي، فكلما كان هذا المؤشر عاليا كلما أشار ذلك إلى قوة القاعدة الاقتصادية المحلية القائمة على التصدير. و يتم حسابه عن طريق المعادلة التّالية (Frankel and Romer. 1999):

مؤشر تركيز الصادرات = [إجمالي الصادرات / GDP] * 100

يمثّل هذا المؤشر نسبة عوائد الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي، وبالتّالي تمثيل قطاع الصادرات في النمو المحلي للدولة. لكن قد يكون هذا المؤشر مضللا للنمو في حال انتهاج الدولة لسياسات تحفيزية للتصدير متجاهلة في ذلك محاولة إشباع السوق المحلي، كما تجدر الإشارة هنا إلى واقع الدول المصدرة للنفط (ومنها الجزائر) التي يبلغ فيها تمثيل قطاع الصادرات البترولية نسبا مرتفعة الذي من شئنه تضليل نسبة تركيز الصادرات وتحيّزها للصادرات البترولية عن تلك المتعلقة بالقطاعات الأخرى.

ثالثا: مؤشر تركيز الواردات:

يقوم هذا المؤشر باحتساب نسبة تمثيل الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي، و يتم حسابه وفقا للمعادلة التّالية (Edwards. 1992, 1998):

مؤشر تركيز الواردات = [إجمالي الواردات / GDP] * 100

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

يقيس هذا المؤشر نسبة الواردات – التي تمثل أحد جانبي التجارة الخارجية– إلى الناتج المحلي التي تعكس الاحتياجات المحلية المشبعة عن طريق اللّجوء إلى الأسواق الخارجية، ويعتبر هذا المؤشر ذا دلالة هامة فيما يتعلق بقياس التبعية الاقتصادية للدول، وعلى مدى عدم قدرتها على إشباع السوق الداخلي محليا. إلّا أنّ هذا الواقع ليس حتمي حيث أنّ ارتفاع قيمة هذا المؤشر ليس بالضرورة ممثلا لعجز الاقتصاد المحلي، وإنما قد يكون ارتفاعه نتيجة لاستيراد المعدات التكنولوجية المتقدمة التي من شأنها المساهمة في دعم وتطوير القطاعات الأخرى أو من جرّاء ارتفاع أسعار بعض المنتجات الأساسية غير المتوفرة محليا، ومثال ذلك ارتفاع أسار النفط في أوائل القرن الحالي الذي أدى إلى ارتفاع قيمة واردات البلدان غير المنتجة له وكذا التقلبات الموسمية لأسعار المنتجات النفطية (ارتفاعات اسمية غير حقيقية).

رابعا: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

يعبر هذا المؤشر عن مدى تركيز صادرات الدولة إلى عدد محدود من شركائها التجاريين، فبقدر ما يكون هذا المؤشر مرتفعا بقدر ما تكون الدولة أكثر قابلية للتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الدولي، وبالتّالي تكون الدولة في منأى عن أخطار تقلبات الأسواق الخارجية كلّما كثر عدد شركائها التجاريين و العكس صحيح (Easterly. 2002)، ومنه فإنّ الدولة لا تقتضي فقط التنويع في السلع والخدمات الخاضعة للتجارة، وإنّما حتى الدول الأطراف في التعاملات التجارية الخارجية.

و يصاغ هذا المؤشر رياضيا على النحو التّالي (النصيرات، 2002):

مؤشر تركيز الجغرافي الصادرات = [الصادرات لأهم دولتين/ مجموع الصادرات] * 100

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يقيس هذا المؤشر أساسا نسبة قيمة صادرات الدولة إلى أهم دولتين شريكتين لها اقتصاديا إلى مجموع صادراتها الإجمالية. فكلّما كانت قيمة هذا المؤشر عالية كلّما أشار ذلك إمكانية تعرض الدولة لأخطار ناجمة عن قرارات وتطورات في التجارة الدولية (مثال ذلك الأزمات المالية العالمية) وكذا الأزمات السياسية، التي تؤثر في الغالب سلبا على الاقتصاد المحلي للدولة.

خامسا: مؤشر درجة التركيز السلعي للواردات:

ويقصد به مدى تنوّع الواردات من حيث التكوين السلعي ونسبة تكوين واردات الدولة من سلعة معينة (غالبا ما تأخذ على أنّها السلعة الرئيسية) من إجمالي واردات الدولة، والصياغة الرياضية لهذا المؤشر تكون كما يلي (النصيرات، 2002):

مؤشر تركيز السلعي للواردات = [الواردات من سلعة معينة/ مجموع الصادرات] * 100

يقوم هذا المؤشر بقياس مدى التبعية الاقتصادية لدولة معينة من خلال نسبة تكوين وارداتها من السلعة الرئيسية إلى إجمالي الواردات، فكلما كان هذا الأخير مرتفعا أشار ذالك إلى تبعية من ناحية السلعة المقاس عليها مؤشر التركيز السلعي للواردات.

سادسا: مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات:

يقوم هذا المؤشر على نفس مبدأ قياس مؤشر التركيز السلعي للواردات، حيث أنّه يقوم على تبيان مدى تمثيل قيمة صادرات سلعة معينة (غالبا ما تكون السلعة التى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية أو مطلقة أو المتوفرة طبيعيا) من إجمالي صادرات الدولة. والصّياغة الرّياضية لهذا المؤشر كالآتي (النصيرات، 2002):

مؤشر تركيز السلعي للصادرات = [الصادرات من سلعة معينة/ مجموع الصادرات] * 100

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويلاحظ في هذا المؤشر ارتباطه بقيمة الصادرات المتعلقة بالسلعة الرئيسية، فكلّما كان عاليا، كلّما أشار ذلك إلى وجود أخطار السوق التي يمكن أن تنجم عن تقلبات الأسعار الدولية للسلعة. وإلى جانب ذلك، فإنّ القيمة العالية لهذا الأخير تشير إلى خضوع الدولة إلى ما اصطلح عليه في الاقتصاد بالمرض الهولندي (Dutch disease).

سابعا: مؤشر العوائد الجمركية (قيود التجارة الخارجية):

يقوم هذا المؤشر باحتساب مدى تمثيل قيمة مجموع العوائد الجمركية على الواردات إلى إجمالي الواردات (Dani et al, 2000)، و يخضع هذا المؤشر إلى الصيغة الرياضية التّالية:

مؤشر العوائد الجمركية =[إجمالي العوائد الجمركية / إجمالي الواردات] * 100

رغم أنّ هذا المؤشر يعتبر أحد أهم مؤشرات الانفتاح والتحرير التجاري ومقياس لمستويات الحمائية المتبعة من طرف الدولة، إلّا أنّه يعاني من تحيز تجاه عراقيل التجارة الدولية الكمية (الحواجز الضريبية) « Tariffs Trade Barriers » مهملا في ذلك الحواجز غير الضريبية « NonTariffs Trade Barriers » المتعلقة غالبا بالمعايير الصحية والأسباب السياسية.

ثامنا: مؤشر التغطية:

يعكس هذا المؤشر مستوى تغطية الصادرات للواردات، وبالتّالي نجاعة سياسة التجارة الخارجية في تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكن تحويله لأغراض دفع التنمية المحلية، ويقاس هذا المؤشر رياضيا كما يلي (النصيرات، 2002):

مؤشر التغطية = (مجموع قيمة الصادرات / مجموع قيمة الواردات) * 100

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يلاحظ في هذا المؤشر أنّه كلّما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية الواردات، كلّما كانت الدولة مدفوعة إلى التعبئة المالية للخارج (المديونية)، مما يشكل خطرا على النمو باعتبار أن المديونية الخارجية يترتب عليها خدمات سنوية، وتمثل عائق للتعاملات المالية الدولية (عائق الملاءة المالية).

I-3- آثار الانفتاح الاقتصادي على النمو:

إنّ تأثير منظومة التجارة الدولية على نمو البلدان ليس بالضرورة إيجابي، فالانفتاح الاقتصادي باعتباره أحد أفضل معايير ومؤشرات الانضمام إلى هذه المنظومة له تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على النمو، فيما يلي نقوم باستعراض أهم هذه الآثار مع التمييز بين الإيجابية منها و السلبية:

I-3-1 التأثيرات الإيجابية للانفتاح على النمو:

الانفتاح التجاري عبر تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغائها، والحواجز غير الجمركية يخلق فرص النجاعة الاقتصادية الوطنية، وذلك بالسماح بحرية التجارة الداخلية و الخارجية، إضافة إلى تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي بدورها تسمح بخلق فرص عمل من شأنها التخفيض من معدلات البطالة. إلى جانب ذلك يتيح الانفتاح الاقتصادي حرية تنقل رؤوس الأموال والاستفادة من نقل التكنولوجيا و المعرفة التي تنعكس بشكل مباشر على مستويات الدخل الوطني والفردي (Mankiw et al,1992) والقضاء على عراقيل التجارة الدولية من شأنه أيضا فرض الأسعار الدولية على السوق المحلية وبالتّالي القضاء على فوارق القدرة الشرائية بين البلدان، إضافة إلى كونه أحد قنوات تحفيز التنافسية الداخلية التي من شأنها المساهمة في تقوية الاقتصاد الوطني

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ممثلا في الشركات و الصناعات المحلية في مواجهة التنافسية الدولية والولوج في السوق الدولي (Lacramioara, D. 2006).

I-3-2 الآثار السلبية للانفتاح على النمو:

إنّ آليات التجارة الدولية لا تتمتع فقط بتأثيرات خارجية إيجابية على النمو الاقتصادي للبلدان (Positive Externalities)، فالانفتاح الاقتصادي باعتباره أحد قنوات الاندماج ضمن الاقتصاد الدولي إلّا أنه من شأنه أيضا خلق تأثيرات خارجية سلبية على الاقتصاد المحلي (Negative Externalities) فالبلدان التي تتمتع بميزة نسبية في التجارة الدولية تواجه أخطار إشباع مبتكرة نتيجة فتح سوقها على المنافسة الخارجية، وعلى المدى الطويل، قد يؤدي هذا الانفتاح إلى إضعاف الاقتصاد، جرّاء تقادم الابتكارات نتيجة التقليد والمنافسة، وقد يكون لزيادة الانفتاح الاقتصادي التأثير المباشر على الحكومات لانتهاج سياسات حمائية تهدف أساسا إلى حماية الاقتصاد المحلّي من التبعات السلبية للانفتاح وكذلك لحماية المنتجين المحليين من الصّدمات الخارجية، مما يدفع بها إلى تخصيص موارد إضافية لأغراض تدعيم القطاعات الإنتاجية وحتّى الاستهلاكية، وهذه الحالةِ تؤثر بصورة غير مباشرة على النمو الاقتصادي المحلي للدولة (Lacramioara, D. 2006).

II – تطور الإطار النظري للانفتاح والنمو:

لتتبع تطور نظريات النمو الاقتصادي وعلاقتها بالانفتاح الاقتصادي، يأتي الفصل لعرض وتحليل بعض الدراسات التي فسرت العلاقة القائمة بين النمو والانفتاح من خلال المؤشرات المذكورة سابقا، مع محاولة التمييز بين الدراسات المنتمية لكلّ نظرية معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي الاستقصائي، مع التركيز على أعمال أهم الاقتصاديين المعروفين بدراساتهم لموضوعي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النمو والانفتاح، وبهدف التمييز بين الإطار النظري العام والإطار الخاص (دراسات الاقتصاد الجزائري)، فإنّنا نقوم بتقسيم الإطار النظري للدراسة إلى دراسات عالمية منتمية إلى نظرية النمو ودراسات أخرى متعلقة بالاقتصاد الجزائري.

II-1- نظرية النمو الاقتصادي: التوجهات الأولى نحو دمج مؤشر الصادرات.

حضيت موضوع الانفتاح الاقتصادي والنمو بالاهتمام الواسع من طرف الاقتصاديين منذ منتصف القرن العشرين، بحيث عرف الاقتصادي المشهور "سولو" (Solow. 1956) أنه أول من قام بدراسة هذا الموضوع في إطار دالة الإنتاج التي اشتهر بها فيما بعد، وتلاها ظهور دالة الإنتاج المطورة من طرف "سوان" (Swan) ليطلق على النموذج المحصل اسم « The Solow-Swan Model » عام 1959.

إلى جانب هذه الدراسات، ظهرت عدّة أعمال في إطار نظرية النمو الخارجي (Endogenous Growth Theory)، ركّزت غالبيتها على دراسة العلاقة بين تركيز الصادرات والنمو الاقتصادي: وعلى سبيل المثال نذّكر دراسات كلّ من (Balassa. 1978), (Mchaely, 1977) (Tyler. 1981) و(Feder. 1982) الذين اعتمدوا في دراساتهم على استقصاء أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في مجموعة من الدول النامية، وخلصوا إلى نتائج متقاربة تدعم الطرح القائم على الأثر الإيجابي للانفتاح – ممثلا في الصادرات- على النمو. وفيما يلي نقوم بمحاولة تلخيص هذه الأعمال، وتبيان المناهج العلمية المتبعة والنتائج المستخلصة من كل دراسة مع محاولة مقارنتها كلّما أمكن بسابقاتها.

سعيا منه إلى إثبات وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الصادرات والنمو في الناتج القومي، استند Michaely (1977) في دراسته على عينة مكونة من 41 دولة ذات الدخل المنخفض

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو المتوسط، وانطلاقا من تقدير علاقة انحدار بسيط بين الناتج القومي الإجمالي (المؤشر نمو الناتج مرجح بالنمو السكاني) وتركيز الصادرات إلى إجمالي الدخل القومي – مؤشر الانفتاح الاقتصادي إلى جانب اعتباره مقياس لتوسع الصادرات « Exports Expansion » – لكامل الدول المكونة لعينته، خلص إلى وجود علاقة قوية وايجابية بين هذين المتغيرين. ولكن مع ذلك، فإن تقدير منفصل لنفس العلاقة استنادا على عينتين فرعيتين (الأولى مكوّنة من 23 دولة ذات دخل متوسط والثانية مكونة من 18 دولة ذات دخل منخفض)، وباستخدام معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) حصل على نتائج مختلفة : فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط وجد علاقة ارتباط إيجابية وقوية بين المؤشرين عكس ما حصل عليه عند تقدير نفس العلاقة باستخدام بيانات البلدان ذات الدخل المنخفض، وفسّر Michaely هذا الاختلاف بضرورة وجود حد الأدنى من النمو لكي يكون للصادرات التأثير الإيجابي على النمو.

من جانبه أيضا، لجأ (Balassa. 1978) إلى استخدام معامل ارتباط سبيرمان ليثبت العلاقة بين توسع الصادرات ونمو الناتج المحلي، معتمدا في ذلك على بيانات مقطعية لأحد عشر (11) دولة نامية خلال الفترة (1960–1973)، كما أضاف متغيرات أخرى لتشمل كل من الاستثمار المحلي والأجنبي والقوى العاملة إضافة إلى نسبة الصادرات من الناتج المحلي.

استنادا على بيانات الدول المكوّنة لعينته، قام Balassa بتقدير علاقة انحدار متعدد بين متغيراته الأربعة خلال فترتين فرعيتين، الأولى من 1960 إلى 1966 والثانية من 1966 إلى 1973، وخلص إلى وجود علاقة ارتباط أقوى بين توسع الصادرات ونمو الناتج المحلي خلال الفترة (1966–1973) مقارنة بسابقتها، وقد فسر Balassa هذا الفرق بوجود اختلافات جوهرية بين الفترتين من ناحية التكوين السلعي للصادرات، حيث أنّ تمثيل المنتجات التحويلية في صادرات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الدول المكونة لعينته كانت أقل خلال الفترة الأولى والتي تكونت في الغالب من المواد الخام. وانطلاقا من هذا التحليل، خلص Balassa إلى استنتاج صار موضوعا نقاش في عديد الدراسات اللّاحقة القائمة على دراسة النمو الاقتصادي، وهو أنّ أثر صادرات الصناعات التحويلية على النمو أكثر أهمية من أثر صادرات المواد الخام.

مقارنة ب (Michaely. 1977) و (Balassa. 1978)، فإن الخبير الاقتصادي تايلر (1981.Tyler) يعتبر أول اقتصادي تقصى أثر الصادرات على النمو في إطار دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، حيث اقترح دمج إجمالي الصادرات كمدخل إضافي في دالة الإنتاج، فقد قام في دراسته المعنونة « Growth and Export Expansion » بتقدير ستة انحدارات لبيانات مقطعية عن (55) دولة نامية ذات دخل متوسط، وذلك خلال الفترة (1960-1977) ، كما شرع في تقدير نفس الانحدار لعينتين منفصلتين، وخلص إلى نتيجة تتوافق مع ما أتى به (Balassa.1978) حيث أنه استنتج أن دمج الصادرات كمتغير تفسيري في دالة الإنتاج النيوكلاسيكية من شأنه رفع القوة التفسيرية للدالة، كما عزّز دور الصادرات التحويلية في دعم النمو الاقتصادي بدليل معامل الصادرات التحويلية الناتج عن تقدير دالته.

في نفس سياق دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو ضمن دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، قام (Feder. 1983) بتطوير إطار نظري قائم على فرضية أن الاقتصاد ممثل بقطاعين فقط هما : قطاع إنتاج سلع وخدمات معرضة للتصدير (قطاع مصدر) و قطاع آخر ينتج سلع وخدمات موجهة لإشباع الطلب الداخلي (قطاع غير مصدر)، بالإضافة إلى هذا التمييز بين القطاعين، فإنّ الإسهام الرئيسي للاقتصادي "فيدر" في النظرية الاقتصادية، مقارنة بالدراسات التي سبقته، يكمن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

في النمذجة القياسية للآثار الخارجية الناتجة عن القطاع المصدر في غير المصدر (The Externality Effects).

استنادا إلى تقدير دالة الإنتاج النيوكلاسيكية لكلا القطاعين في بعض الدول النامية خلال الفترة (1964-1973)، مع افتراض أن مخرجات القطاع المصدر هو دالة في رأس المال والعمل[X= F(Lx, Kx)] وأنّ ناتج القطاع غير المصدر هو أيضا دالة في رأس المال والعمل إضافة إلى مخرجات القطاع المصدر [N= G(Ln, Kn, X)] طوّر "فيدر" هاتين الدالتين بالشكل الذي يسمح له بقياس الآثار الخارجية الناتجة عن القطاع المصدر في غير المصدر، معتمدا على مرونة مخرجات القطاع غير المصدر لتغير في مخرجات القطاع المصدر، إضافة إلى الإنتاجية الحدّية لكل قطاع.

كان الاستنتاج الرئيسي لفيدر من دراسته هو أن الإنتاجيات الهامشية كانت أعلى في القطاع المصدر من القطاع غير المصدر، وبالتّالي فإن الاقتصاديات التي تحوّل موارد أكثر لتدعيم الصادرات تنتفع من التجارة الدولية أكثر من الاقتصاديات التي توجه دعمها إلى الداخل، وأنّه يمكن للدول كسب منافع جرّاء فتح سوقها للصادرات نتيجة لآثار العوامل الخارجية للقطاع المصدر، إلّا أنّ أغلب الدراسات التي قامت على تقصي أثر الصادرات على النمو واجهت العديد من الانتقادات، وذلك من حيث الأساليب القياسية المنتهجة في تحقيق ذلك، حيث نجد أنّ أغلب هذه الأخيرة لجأت إلى استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS التي تعاني من مشاكل في تحديد علاقة التفاعل والتأثير بين المتغيرات المستقلة والتابعة (Andy et al. 1995).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

II- 2- نظرية النمو الاقتصادي: اختلافات حول دمج مؤشر الصادرات أو الواردات في نماذج النمو.

حاولت العديد من الدراسات النظرية والقياسية الإجابة على إشكالية: ما هي القناة التي يؤثر من خلالها الانفتاح على النمو (الصادرات أم الواردات)؟ وللإجابة عن هذا السؤال، دعت الدراسات النظرية إلى دعم العلاقة الإيجابية بين الانفتاح (ممثلا بالصادرات أو الواردات أو كلاهما) والنمو الاقتصادي، وقد تبنى هذا الطرح كل من (Romer. 1986), (Lucus. 1988), (Barro et al. 1995)، الذين أشاروا إلى أنّ الدول قادرة على الاستفادة من الواردات في دعم النمو بالقدر نفسه الذي تدعم به الصادرات، متحججين في ذلك بأنّ البلدان الأكثر انفتاحا أكثر قدرة على استيعاب (استيراد) التقدم التكنولوجي، الذي يساهم في المديين المتوسط والطويل في رفع الدخل الفردي الحقيقي. من ناحية أخرى، قامت الدراسات القياسية باستخدام مختلف معايير الانفتاح في نماذج نمو مختلفة، مرتكزين في ذلك على الصادرات والواردات أو مجموعهما، حيث أشار (Levine et al. 1992) أن استخدام كامل حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في نماذج النمو يؤدي إلى نتائج مماثلة لتلك الناتجة عن استخدام إجمالي التجارة الخارجية أو حصة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتّالي فإن الدراسات القائمة على استخدم مؤشرات الصادرات لا ينبغي أن تفسّر على أنها دراسة للعلاقة بين النمو والصادرات بل أبعد من ذلك لتعتبر دارسة للعلاقة بين النمو والانفتاح التجاري. من جهة أخرى، أشار كل من (Grossman and Helpman. 1991) إلى أنّ الواردات من شأنها نقل التكنولوجيا والتقنية Technological Spillovers أكثر من الصادرات، مما يحفز النمو على المديين المتوسط والطويل، وعزز هذا الطرح كل من (Lawrence and Weinstein. 2001) اللّذان أشارا إلى أنّ الواردات تدعم النمو الاقتصادي للدول بمستويات أعلى من الصادرات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

II-3- نظرية النمو الاقتصادي: توجهات جديدة نحو إدماج رأس المال البشري.

يعتبر رأس المال البشري أحد أهم العوامل التي تستند عليه نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory)، والذي يقاس عموما بمستوى التعليم أو التدريب والخبرة، فيمكن أن ينظر إليه على أنّه قوة دافعة للنشاط الاقتصادي بحكم مساهماته في النمو عن طريق استيعاب التكنولوجيا ونقل المعرفة.

فيما يلي، نتطرق لبعض الدراسات العلمية التي سعت إلى إبراز دور رأس المال البشري في النمو، لنختص فيما بعد ببعض الدراسات التي أدخلت الانفتاح الاقتصادي ضمن نماذج احتوت على كلا المؤشرين:

في إطار النظرية الحديثة للنمو، قام المفكر الاقتصادي بارو (Barro. 1991) باستخدام مفهوم التقدم التقني الداخلي (Endogenous Technical Progress) سعيا منه إلى تثبيت العلاقة بين النمو والاستثمار في رأس المال البشري، فاعتمد في دراسته على بيانات مقطعية ل98 دولة محاولا دراسة العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الفردي ومعدلات التسجيلات في المدارس (متغير تقريبي للاستثمار في رأس المال البشري) إضافة إلى نمو معدلات الاستثمار في رأس المال الثابت (المادي) المرجح إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1985.

أظهرت النتائج التي خلص إليها التحليل القياسي لبارو إلى وجود علاقة إيجابية ذات معنوية إحصائية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، إضافة إلى أنّ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بشكل إيجابي مع نمو رأس المال الثابت. وخرج بارو بنتيجة أنّ الدول ذات النسب العالية من رأس المال البشري تتمتع بنسب عالية من الاستثمار في رأس المال المادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي السياق ذاته حاول العديد من الاقتصاديين في بداية العقد الأخير من القرن 20 بدمج تراكم رأس المال البشري في تحليل النمو الاقتصادي، ومن بين هذه دراسات نخصّ بالذكر دراسة (Mankiw et al 1992) الذي اعتمد على المنهج الكمي القياسي في تحليله لدور تراكم رأس المال البشري في عملية النمو اعتمادا على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، وذلك انطلاقا من فرضية أنّ رأس المال البشري خاضع لنفس معدل اهتلاك رأس المال المادي مع افتراض تزايد غلة حجم رأس المال المادي. وفقا ل (Mankiw. 1992) فإنّ الاقتصاد يتقارب إلى حالة ثابتة من رأس المال المادي وتراكم رأس المال البشري وفقا للمعادلتين التّاليتين:

$$K^* = [S_K^{(1-\beta)} S_h^{\beta} / (n+g+\delta)]^{1/(1-\alpha-\beta)} \quad \text{.....(1).}$$

$$h^* = [S_K^{\alpha} S_h^{\beta} / (n+g+\delta)]^{1/(1-\alpha-\beta)} \quad \text{.....(2).}$$

بحيث: (S_K) القيمة الحدية للناتج المحلي المستثمرة في رأس المال المادي، (S_h): القيمة الحدية للناتج المحلي المستثمرة في رأس المال البشري، (g): معدل النمو المستمر في التقدم التكنولوجي، (n): معدل النمو المستمر لقوة العمل ، (δ) : معدل اهتلاك رأس المال.

بعد دمج الصيغتين أعلاه في دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، وإدخال اللوغاريتم إلى حدّي الدالة، قام Mankiw بتقديرها اعتمادا على ثلاث عينات مقطعية : الأولى تتألف من 98 دولة غير منتجة للنفط، والثانية تضم 75 دولة نامية، والثالثة تضم 22 دولة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD. بعد تقديره لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية لوحظ أن معامل متغير رأس المال البشري الممثل "بنسبة التمدرس" كان ذا أهمية ومعنوية إحصائية في العينات الثلاث وأنّ دمجه في النموذج أضعف القوة التفسيرية لمعاملات المتغيرين الأخريين (رأس المال والعمل)، وبذلك خلص Mankiw إلى أن هذا النموذج من شأنه تحسين القدرة التفسيرية لرأس المال البشري في تغيرات معدلات النمو.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في مطلع القرن الواحد والعشرين، ظهرت دراسات عمدت إلى دمج الانفتاح الاقتصادي في نماذج النمو الخاصة برأس المال البشري. حيث قامت (Tirig. 2000) مستندة على نفس نهج كل من (Benhabib and Spiegel. 1994) اللذان قاما بدراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو ضمن دالة كوب دوجلاس، حيث قامت بتقصي الآثار التي يمكن أن تنتج من الانفتاح الاقتصادي ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي. اعتمادا على بيانات مقطعية لعينة مكونة من77 دولة صناعية للفترة من 1960 إلى 1985، حيث قامت الباحثة بإدخال بعض التعديلات على نموذج (Benhabib and Spiegel) بغية التعامل مع الهدف المرسوم لدراستها، وخلصت إلى تدعيم ما وصلت إليه أغلب الأبحاث القائمة على تقصي أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي، حيث أكدت نتائجها على الأثر الإيجابي لكل من رأس المال البشري والانفتاح الاقتصادي على النمو، كما أنّ تحديد الانفتاح الاقتصادي كعامل من عوامل النمو في النماذج القياسية يعزز دور رأس المال البشري الذي يصعب تحديده ضمن إطار الدراسات النظرية.

III- دراسات سابقة عن الانفتاح والنمو ضمن الاقتصاد الجزائري:

لم يكن الاقتصاد الجزائري موضعا لدراسات تطبيقية و قياسية أكثر مما كان موضوع تحاليل نظرية قائمة على تفسير مسار تطور مؤشراته، إلّا أنه فيما يتعلق بالانفتاح الاقتصادي، فقد عمد في السنوات الأخيرة بعض الباحثين الأجانب إلى دمج الجزائر في عينات بعض الدراسات القياسية الهادفة إلى استقصاء أثر الانفتاح على النمو. وفيما يلي نستعرض بعض هذه الدراسات التي قامت إما على العلاقة بين النمو والانفتاح، أو على التجارة الخارجية الجزائرية عموما، مع التمييز بين النظرية منها و القياسية.

في دراسة قياسية حديثة، قام كلّ من (تومي وشبقبق. 2006) في دراستهم المعنونة: النمذجة القياسية لقطاع التجارة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2002، قام الباحثان بدراسة قياسية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مفصلة لقطاع التجارة الخارجية، ولمدى تأثر كلّ من الصادرات والواردات باعتبارهما ركيزتي الانفتاح الاقتصادي لتغيرات خارجية ضمن البعد الاقتصادي.

قام الباحثان بتقدير دالتين مختلفتين تمثلان التجارة الخارجية للجزائر، حيث عمدوا إلى التمييز بين التركيبة السلعية لكل منهما على النحو التّالي:

دالة الواردات:

$$Mt = MC + MF + MI + MK + MO.$$

حيث: Mt : الواردات الإجمالية، MC: واردات استهلاكية (دائمة أو غير دائمة)، MF: واردات السلع الغذائية، MI: واردات السلع الوسيطة، MK: واردات السلع التجهيزية، MO: واردات أخرى.

وتمّ فيما بعد تقدير كل فئة من الواردات بإتباع الصيغة التّالية:

$$Mit = aiMit + bitYit.$$

حيث يمثل Yit القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في حالة ما إذا كان Mit ممثلا للواردات الغذائية، أو القيمة المضافة للخدمات في إذا تعلق الأمر بقطاع الخدمات، أو الناتج المحلى أو الاستثمار المحلي في حالة السلع الوسيطة.

دالة الصادرات: اعتمد الباحثان في الدراسة القياسية للصادرات على فرضية أنّها مفسّرة بالطلب الدولي (QW) وبالمنافسة الخارجية للسلع ذات الطلب العالمي (PXW) والذي ما هو إلّا سعر الصادرات المحلية مقوّما بالعملة المحلية مقسوما على السعر الدولي مقوّما بالسعر الدولي على النحو التّالي: $PXW = [PX / (PW * FX)]$.

مع: FX: سعر الصرف، PW: سعر السلعة الدولي، PX: سعر السلعة المحلي.

مما يؤخذ على هذه الدراسة هو اعتمادها على الصادرات البترولية فقط كمتغير ممثل للصادرات الجزائرية، مما يعتبر تحيزا تجاع قطاع المحروقات، وذلك رغما عن حقيقة التمثيل شبه

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكلي للمنتجات البترولية في إجمالي الصادرات الكلّية للجزائر، وفي ذات السياق قام الباحثان بإدخال ست متغيرات تفسيرية لتغيرات سلوك الواردات مقسمة كالآتي:

- متغيرات داخلية متمثلة في:
  - الطاقة الإنتاجية الوطنية من البترول الخام.
  - احتياطي البترول الخام.
  - الطاقة الوطنية للتكرير.
- متغيرات خارجية متمثلة في:
  - الإنتاج العالمي للبترول.
  - حجم إنتاج دول OPEC للبترول الخام.
  - الطلب الدولي على البترول الخام.

من أهمّ النتائج التي خلصت إليها الدراسة القياسية لهيكل الواردات والصادرات ضمن الاقتصاد الجزائري في ظلّ الانفتاح الاقتصادي، تأثر الصادرات البترولية بالصدمات والأزمات الخارجية، حيث استدل الباحثان في تحليلهما لهذا الطرح، بإدخال متغير صوري (وهمي) يقيس الأزمات الدولية (الأزمات النفطية)، وتوصلّا بذلك إلى نتائج تثبت وجود علاقة عكسية بين الصادرات البترولية والأزمات النفطية، وذلك من خلال استناد الباحثين على هذه الأخيرة (الصادرات البترولية) لقياس الصادرات الإجمالية، وكذالك انطلاقا من نسبة تمثيل الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات الجزائرية (97 %) فإنه من الممكن تعميم هذه النتيجة لتشمل الانفتاح الاقتصادي.

إلى جانب الدراسة المذكورة سالفا، فإنّ دراسة (زغودي. 2011) تعدّ أحدث الدراسات التي سعت إلى إبراز أثر كل من الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي على النشاط الاقتصادي في إطار

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاقتصاد الجزائري، حيث اعتمد الباحث على تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه لثلاثة متغيرات متمثلة في كل من مؤشر الانكشاف، ومؤشر التحرير المالي إضافة إلى نمو الناتج المحلي الفردي الذي يقيس نمو النشاط الاقتصادي خلال الفترة من 1990 إلى 2008. بعد قيامه بالاختبارات الأولية المتمثلة في اختبارات السكون والاستقرار، عمد "زغودي" إلى اختبارات جرانجر للسببية Granger Causality Test وتحليل مكونات االتباين Variance Decomposition إلى جانب اختبار تودا- ياماموتو للسببية طويلة المدى Toda-Yamamoto Granger Causality Test، وخلص إلى عدم إثبات وجود علاقة سببية طويلة المدى بين التحرير المالي والانفتاح على النشاط الاقتصادي. أما على المدى القصير، فقد أثبتت الدراسة وجود علاقة تأثير سلبي للتحرير المالي على النشاط الاقتصادي، وهو الاستنتاج المتناقض مع النظرية الاقتصادية، إلى جانب العلاقة السببية قصيرة المدى للتحرير التجاري على النشاط الاقتصادي مما يتماشى مع ما طرحته النظرية الاقتصادية.

إلى جانب دراسة (زغودي. 2011)، سعت دراسات قياسية أجنبية إلى دمج الجزائر ضمن عينتها، حين نخصّ بالذّكر دراسة (César et al. 2005) التي هدفت إلى قياس أثر الانفتاح الاقتصادي والاندماج المالي على النمو، وذلك باستخدام بيانات مقطعية لمجموعتين من الدول النامية والمتقدمة، فضلا عن استخدام أربعة متغيرات تقيس الآثار الخارجية متمثلة في تغيرات التجارة الخارجية ومعدلات نمو الشركاء الاقتصاديين وسعر الفائدة الحقيقي الدولي وصافي التدفقات الإقليمية لرأس المال، وقامت الدراسة على تقدير معادلتين مختلفتين خلال الفترة 1970 -2000 مقسمة إلى ست فترات تتكوّن من 5 سنوات لكل فترة، حيث أتت هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على قضية ما إذا كان الانفتاح الاقتصادي يزيد من تعرض الدول لأخطار التجارة الخارجية أم لا؟ إذ قام الباحث بمعالجة هذه الإشكالية من خلال محورين : الأول هو ما إذا كان الانفتاح يضر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بأداء الاقتصاد الكلي من خلال خفض معدل النمو الاقتصادي وزيادة حدّة تقلباته ؟ أما الثاني فهو ما إذا كان الانفتاح الاقتصادي يزيد من التأثيرات والتقلّبات السلبية الخارجية على النمو؟ وخلصت الدراسة إلى تأكيد الأثر الإيجابي للتحرير المالي والتجاري على النمو الاقتصادي، حيث أشار التحليل القياسي إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من التحرير المالي والتجاري والنمو الاقتصادي، إلّا أنّ هذا الأثر كان أقلّ في الدول النامية (ومنها الجزائر) عن الدول المتقدمة، ومن جهة أخرى خلصت الدراسة إلى أنّ كل من الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي من شأنهما الحدّ من التأثيرات الخارجية السلبية على معدلات النمو.

على غرار الدراسات القياسية لموضوع العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو ضمن الاقتصاد الجزائري، قامت العديد من الدراسات النظرية إلى دراسة نفس العلاقة مستندة على تحليل مسار تطور كل من هذين المتغيرين.

من بين البحوث النظرية التي ركزت على دراسة الانفتاح الاقتصادي الجزائري، تجدر الإشارة إلى دراسة بن عبد الله (Benabdellah. 2007) التي أجريت ضمن أبحاث مركز البحوث الجزائرية في الاقتصاد التطبيقي للتنمية في (CREAD).[12]

قام الباحث في هذه الدراسة بتسليط الضوء على خصائص الاقتصاد الجزائري ومحاولاته الانفتاحية، دون الإشارة إلى اختبار أي نموذج معين، وقد قامت الدراسة بتحليل بيانات كل من النمو الاقتصادي ومعدلات انفتاحه على مدى الفترة 1980-2006، إلى جانب تحليل السياسات الاقتصادية المنتهجة خلال هذه الفترة لغرض تدعيم الإنتاج المحلي خارج قطاع المحروقات، ولتنويع الصادرات الجزائرية، حيث قدمت تحليلا لمختلف الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بعد عام 1995 في إطار متطلبات صندوق النقد الدولي، بغرض السماح بإعادة

[12] CREAD : Centre de Recherche en Economie Appliquée de Développement.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدولة الديون الجزائرية بعد التداعيات السلبية للأزمة النفطية العالمية لعام 1986، والتي أسفرت عن انخفاض عوائد الصادرات الإجمالي ة، باعتبار التركيز العالي للصادرات البترولية في إجمالي الصادرات الجزائرية.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية هي " أنه من السابق لأوانه الحديث عن الانفتاح في ظلّ الاقتصاد الجزائري"، إضافة إلى تعزيز الآثار السلبية لصعوبات تكييف الشركات الجزائرية مع المعايير الدولية، وبالتّالي صعوبة قابليتها للمنافسة الخارجية، ويضيف الباحث أيضا في استنتاجاته استحالة تجاهل اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية التي تمثل 97% من إجمالي الصادرات وبالتّالي معاناة الاقتصاد الجزائري من المرض الهولندي (The Dutch Disease).

IV- مساهمة الدراسة :

بعد استعراض الأدبيات الاقتصادية لموضوعي الانفتاح والنمو الاقتصادي، وتقديم بعض الدراسات – القليلة – التي عالجت هذا الموضوع في الاقتصاد الجزائري، نستنتج غياب اتجاه اقتصادي واضح يهدف إلى تثبيت وإقامة علاقة بين البيئة السياسية مقاسة بعدم الاستقرار السياسي، الانفتاح الاقتصادي، الملاءة المالية الخارجية، التحرير المالي، إضافة إلى النمو الاقتصادي، وذلك في إطار نموذج قياسي متكامل ينطوي على هذه المؤشرات. وهو الموضوع الذي يفترض أن يخضع لدراسات عميقة (خاصة بالنسبة للدول النامية).

وبالتّالي نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إعطاء مفهوم أوضح للعلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو ضمن ثلاثة أبعاد هي: البعد الاقتصادي، والبعد السياسي إلى جانب البعد المالي، منتهجين في ذلك الأساليب والاختبارات القياسية الملائمة مع طبيعة البيانات المستعملة وكذالك الأهداف المسطّرة من الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث:

الاقتصاد الجزائري من 1989 إلى 2009:

إصلاحات نحو تجسيد مفهوم الانفتاح الاقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقدمة:

كان الاقتصاد الجزائري موضوع إصلاحات عديدة امتدت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بدءا من "الثورة الزراعية"، التي ميّزت عهد الرئيس هواري بومدين خلال الفترة ما بين عام 1965 وعام 1978، حيث هدفت إلى تحفيز الإنتاج الزراعي الجزائري بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ودعم القطاع الصناعي من خلال توفير المواد الأولية ذات الأصل الزراعي (Gauthier, 1980). وقد توالت على الثورة الزراعية العديد من الإصلاحات الأخرى الاقتصادية والسياسية، إلّا أنّ أهمها كان ذلك الذي اتخذته السلطات الجزائرية في مطلع العقد الأخير من القرن المنصرم، والذي أتى عقب أزمة النفط العالمية لعام 1986 الناتجة عن انهيار أسعار هذا البترول في الأسواق العالمية، الأمر الذي أثّر سلبا على الاقتصاد الجزائري، بدليل تراجع إجمالي صادراتها ليصل إلى أقل من 10 مليار دولار عام 1995، إلى جانب ارتفاع إجمالي الديون الخارجية لتحقق مستويات لم تبلغها منذ الاستقلال حيث بلغت أكثر من 27 مليار دولار عام 1989 و33 مليار دولار عامي 1995 و1996.[13] وأدت هذه الأوضاع الاقتصادية الدولية إلى الكشف عن الجوانب السلبية للنظام الاشتراكي الذي تبنته الدول غداة الاستقلال حتى بداية عام 1989، وإلى ضعف القطاع الحكومي في حماية الاقتصاد الوطني. وكنتيجة لذلك، عمدت الدولة الجزائرية إلى إرساء نظام اقتصادي جديدة مبني أساسا على مبادئ الرأس مالية والاقتصاد المفتوح (اقتصاد السوق).

إلى جانب هذا الإصلاح الاقتصادي، قامت السلطات الجزائية في مطلع عام 1990 بإصلاحات سياسية تجسّد مبادئ الديمقراطية وحرية التمثيلات السياسية في البرلمان ومواقع اتخاذ القرار، فقامت بفتح المجال السياسي على الكتل الشعبية من خلال السماح بإنشاء أحزاب سياسية

[13] : استنادا إلى بيانات البنك العالمي لفترة الممتدة من 1960 إلى 2010، للمزيد اطّلع على:
http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=2&id=4&hActiveDimensionId=WDI_Series

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمثّل مختلف توجهات الشعب (وهو الإصلاح الذي اتخذ اسم التعددية الحزبية)، حيث لقي ترحيب الطبقة السياسية في الجزائر خاصة في ظلّ اقتصار التمثيل السياسي قبل عام 1990 على الحزب الواحد "جبهة التحرير الوطني" الذي استقى مبادئه من الثورة التحريرية. لكن، وعكس التطلعات المرجوّة من هذه الإصلاحات، دخلت الجزائر منذ عام 1991 في أزمة سياسية حادة عقب إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية لنفس العام، والتي فاز فيها – بالأغلبية – الحزب المنحل "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وكرد فعل عن إلغاء نتائج الانتخابات، عمد مؤسسو الحزب إلى إنشاء جبهة عسكرية تحت اسم "الجيش الإسلامي للإنقاذ" مماّ أدخل الجزائر في حرب أهلية راح ضحيتها زهاء 150 ألف ضحية بين الشّعب وأسلاك الأمن، إضافة إلى تخريب الركيزة الاقتصادية الوطنية وإدخال الدولة في حالة عدم الاستقرار السياسي دام أكثر من 10 سنوات (Joffé, 2002).

بحلول عام 1999، وببلوغ الرّئيس الحالي السيد "عبد العزيز بوتفليقة" سدة الحكم، عمد إلى إرساء إصلاحات سياسية واقتصادية كانت لها الآثار الإيجابية على الدولة: تمثلت الأخيرة في "قانون العفو المدني" و" ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" الذين استفتي فيهما الشعب عامي 1999 و2005 على التوالي،[14] أمّا الإصلاحات الاقتصادية كانت أهمها في ثلاث مخططات لدعم وإنعاش اقتصادي لفترات خماسية من 1999 إلى 2014 بمبالغ إجمالية 07 ،150 و286 مليار دولار لكل فترة على التوالي (Wikipedia 2011). من جانب آخر، صوحبت هذه التطورات الداخلية التي طرأت على المناخين السياسي والاقتصادي الجزائري بارتفاع في الأسعار الدولية للبترول، التي بلغت معدلات فاقت 99 دولار عام2008 مع متوسط سعر دولي في الفترة بين

[14]: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، إصلاح سياسي قائم على العفو عن المنضوين تحت لواء الجيش الإسلامي للإنقاذ والذين لم تثبت عليهم أية دلائل ارتكابهم لأعمال قتل أو تخريب لممتلكات الدولة، وجاء هذا الأخير في محاولة من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لإعطاء فرصة ثانية لعناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ للعدول عن ارتكاب أعمال إرهابية بحق الشعب والدولة بعد الفرصة الأولى المتمثلة في قانون الوئام المدني لعام 1999، وقد كانت نتائج الاستفتاء لصالح الميثاق بنسبة 97 % من نسبة تصويت إجمالي وصلت إلى 85% (Wikipedia 2011).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1999 و2009 بلغ 42.21 دولار للبرميل،[15] وأدى ذلك إلى ارتفاع مستمر في الصادرات الوطنية لتبلغ عام 2008 قيمة 79 مليار دولار، مما أثّر إيجابا على احتياطي الصرف من العملة الصعبة ليحقق مستويات فاقت 20 مليار دولار منذ 2003 مع تحقيق أعلى قيمتين عامي 2008 و2009 بإجمالي 143 و149 مليار دولار على التوالي. من ناحية أخرى، ترافق ارتفاع كلا من الصادرات واحتياطي الصرف إلى ارتفاع محسوس من جهة الواردات، التي بدورها أيضا شهدت ارتفاعات متواصلة منذ عام 1999 إلى عام 2009 حيث انتقلت من قيمة إجمالية مساوية لـ11.69 مليار دولار سنة 1999 إلى 50.77 مليار دولار عام 2009،[16] وقد أتت هذه النزعة الاستيرادية للدولة تماشيا مع متطلبات مخططات الدعم والإنعاش الاقتصادية المشار إليها سابقا.

وعلى ضوء ما سبق، يقوم الباحث في هذا الفصل بمحاولة تسليط الضوء على أهم الإصلاحات الاقتصادية التي طرأت على التجارة الخارجية وكذلك النظام المالي الجزائري خلال المرحلة 1989-2009، ويليها تقديم تحليل اقتصادي لتطوّر أهمّ المؤشرات الاقتصادية والمالية للجزائر، مرتكزا في ذلك على بيانات إحصائية لأهم المنظمات الدولية المختصة من بينها البنك العالمي ومنظمة الدول المصدرة للبترول، مع الحرص على المقارنة بين الفترتين من 1989 إلى 1998 ومن 1999 إلى 2009، وذلك للاعتبارات المذكورة في الفصل الأول من هذه الدراسة.

II- واقع الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية الكبرى خلال العقدين الأخيرين.

إنّ المتتبع لتطوّر الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة يلاحظ مروره بمرحلتين مختلفتين: المرحلة الأولى، اتّسم فيها الاقتصاد الجزائري بتدهور أغلبية مؤشراته الرئيسية خاصة

---

[15]: استنادا إلى بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC 2010.

[16]: استنادا إلى بيانات البنك العالمي لفترة الممتدة من 1960 إلى 2010، للمزيد اطّلع على:
http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=2&id=4&hActiveDimensionId=WDI_Series

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المالية منها، وأدى ذلك إلى لجوء الدولة إلى صندوق النقد الدولي بغرض إعادة جدولة الديون، وهو الإجراء الذي أعقبه تطبيق "مخطط التعديل الهيكلي" في إطار تطبيق شروط الصندوق لإتاحة الجزائر إعادة جدولة ديونها الخارجية، وذلك خلال الفترة من 1989 حتى نهاية 1998، في حين أن الثانية كانت خلال الفترة من 1999 إلى 2009، والتي تميزت بتحسن هام لهذه المؤشرات نتيجة لعدّة عوامل داخلية وأخرى خارجية، تمثلت الداخلية في برامج الإنعاش الوطني، واستعادة الأمن الداخلي بموجب ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وكذا الاستقرار السياسي، في حين أن العوامل الخارجية شملت ارتفاع الصادرات الجزائرية نتيجة لارتفاع في الأسعار الدولية للبترول.

وعليه، نأتي فيما يلي على تحليل أهم الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تنظيم وفتح الاقتصاد الوطني الجزائري في ظل النظام الرّأس مالي واقتصاد السوق.

I-1- الاقتصاد الجزائري خلال العقدين الأخيرين: الخصائص وأهمّ الإصلاحات.

تميّز الاقتصاد الجزائري – عموما– خلال العقدين الماضيين بما يلي (Touag, 1998).

1- هشاشة القاعد الإنتاجية الناجمة عن تداعيات تدهور الأوضاع الأمنية، ومخلفات النظام الاشتراكي الذي عانى من سوء تسيير القطاع الحكومي.

2- انخفاض عائدات الصادرات في الفترة الممتدة من 1989 إلى 1999 الناجم عن انخفاض الأسعار الدولية للبترول جرّاء الأزمة النفطية العالمية لعام (1986).

3- إعادة جدولة الديون الجزائرية في أواخر عام 1994 نتيجة عدم مقدرة الدولة على تسديد الديون المتراكمة في آجالها.

4- تنفيذ مخطط التعديل الهيكلي الذي اشترطه صندوق النقد الدولي بموافقة البنك العالمي من أجل إعادة جدولة ديون الجزائر الخارجية والهادف إلى استعادة التوازن العام في السوق المحلية،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بعد فشل الهيئات الداخلية في ذلك، وشمل هذا البرنامج العديد من الجوانب المتعلقة بالتحرير التجاري والمالي.

5- قيام الدولة بإصلاحات هامة للقطاع المالي تمثلت في قانون النقد والقرض رقم (90-10) الصادر في 14 أبريل عام 1990.

6- تنفيذ برنامج الخصخصة المنضوي تحت برنامج التعديل الهيكلي، بعد إظهار القطاع الحكومي لغياب كفاءة وتفشي الفساد في تسيير الموارد.

7- بدء المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة عام 1998، بعد تقديم مذكرة الانضمام عام 1986، إلّا أن الجزائر لم تنضم إلى يومنا هذا نظرا للأسباب التي ذكرناها سابقا، إضافة إلى طول المشاورات الثنائية مع الدول الأعضاء.

انطلاقا من خصائص الاقتصاد الجزائري في العقدين الأخيرين المذكورة أعلاه، يتم فيما يلي استعراض أهم الإصلاحات التي قامت على جوانب اقتصادية شملت التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي، إضافة لمضمون الإصلاح المالي المندرج ضمن قانون النقد والقرض.

I-1-1 مخطط التعديل الهيكلي:

يعدّ مخطط التعديل الهيكلي الذي باشرته الجزائر في أواخر عام 1994، أحد أبرز قنوات الإصلاح الاقتصادي التي مسّت بأغلب القطاعات، وقد اعتمد هذا الأخير بغرض إيجاد حلول للحالة الاقتصادية المتدهورة للجزائر بعد أزمة 1986 النفطية، حيث تميّز الاقتصاد الجزائري قبل عام 1994 بما يلي (Ratoul. 2000):

1- تراجع احتياطي الصرف من العملة الصعبة.

2- تراكم الديون الخارجية.

3- انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4- استمرار عجز الميزانية وارتفاع معدلات التضخم.

5- إختلالات هيكلية في جلّ القطاعات الصناعية.

6- تواصل انخفاض عوائد الصادرات.

7- تضاؤل حجم الاستثمارات الأجنبية وتدفقات رؤوس الأموال.

للتغلب على هذه المشاكل الاقتصادية والمالية، قام مخطط التعديل الهيكلي على عدّة نقاط يمكن حصرها في أربعة محاور أساسية تتعلق بالسياسة الضريبية والمالية وتحرير الأسعار والخصخصة.

أولا: مخطط التعديل الهيكلي والسياسة الضريبية:

تدخل مخطط التعديل الهيكلي في السياسة الضريبية للدولة كان هادفا إلى تقليص عجز الميزانية والحدّ من التضخم من خلال السعي إلى توفير موارد مالية داخلية من التجارة الداخلية والخارجية، إضافة إلى تقليل النفقات العمومية والإعانات الحكومية. فقد تضمن المخطط من ناحية السياسة الضريبية النقاط التالية (Khalfaoui. 2009):

أ- إلغاء إعانات الاستهلاكية.

ب- زيادة القيمة المضافة للضرائب.

ت- زيادة العوائد الضريبية للدولة من خلال مكافحة التهرب الضريبي.

ث- تعزيز دور السوق المالي في تقديم القروض لتجنب التمويل التضخمي.

ج- خفض النفقات الحكومية وتحديد رواتب موظفي القطاع العام لتجنب التضخم الذي يؤدي إلى خفض القدرة الشرائية وبالتالي إلى ارتفاع الأجور.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا: مخطط التعديل الهيكلي والسياسة المالية:

يعدّ النظام المالي أحد ركائز الرأسمالية الذي يساهم في الدورة الاقتصادية من خلال عملياته التمويلية، وذلك عن طريق تقديم القروض بنوعيها الاستهلاكية أو الاستثمارية، وقبول الودائع بأنواعها المختلفة.

في هذا السياق، ركّز مخطط التعديل الهيكلي على تدعيم دور أسعار الفائدة ضمن النظام المصرفي الجزائري وكذلك على الإصدار النقدي وسعر الصرف كركائز أساسية للنظام، ويتلخص تدخل المخطط فيما يلي (Bouyakoub. 1997):

أ- خصّ مخطط التعديل الهيكلي النظام المالي والنقدي الجزائري في ضبط عملية الإصدار النقدي وتطبيق قيود على عمليات الاقتراض الداخلي (الحدّ من القروض الاستهلاكية وتدعيم القروض الاستثمارية)، وكذا العمل على رفع احتياطي الصرف من العملة الصعبة لدعم سعر الصرف وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

ب- كما هدف مخطط التعديل الهيكلي إلى تحسين أسعار الصرف وإطفاء الفجوة بين الأسعار الموازية والرّسمية، حيث قام بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 7.3 في المائة في آذار 1994 ثم بنسبة 40.1 في المائة في الأشهر التي تلته، وقد سبقت هذه التخفيضات قيام الدولة الجزائرية بتخفيض آخر بنسبة 21 في المائة عام 1991، وبهدف تحرير سوق الصرف، تم إنشاء سوق ما بين البنوك(Interbank Market) للتعامل بالعملة الصعبة، وكما سمح المخطط بإنشاء مكاتب تجارية للتعامل بالعملات الأجنبية.

تعد الإصلاحات الهيكلة في إطار منظومة الاقتصاد المفتوح جدّ هامة في البرامج التي تعدها الحكومات خاصة فيما يتعلق بالجهاز المصرفي. في هذا الشأن، فإن برنامج التعديل –الذي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يشترط تطبيقه صندوق النقد الدولي على الدول الراغبة في إعادة جدولة ديونها- يهدف من الناحية المالية إلى تحقيق مايلي (الطيب ياسين، 2003):

1- تقليص الاختلالات الهيكلية الاقتصادية وإرساء توازنات اقتصادية داخلية وخارجية.

2- إدخال عناصر تكوينية لاقتصاد السوق الذي يعتبر الإطار الملائم لتنمية اقتصادية مستمرة ومتوازنة.

ثالثا: مخطط التعديل الهيكلي وتحرير الأسعار:

إلى جانب السياسة المالية المنتهجة من طرف الدولة، اندرجت ضمن مخطط التعديل الهيكلي إصلاحات قامت على تحرير الأسعار، أين ركّز المخطط على إلغاء الإعانات الحكومية على أغلبية السلع، حيث يلاحظ في هذا الصدد أنّه قبل عام 1994، كان الدعم الحكومي مرتفعا وبلغ نسبة (5) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبدأت عملية تحرير الأسعار في الأشهر الأولى التي تلت بداية تطبيق المخطط، وذلك بالإلغاء التدريجي للتدخل الحكومي في تحديد الأسعار وهو التدخل المندرج في إطار نظام تحديد هامش الربح المطبق قبل عام 1994، إلى أن اختفى هذا النظام في نهاية المخطط عام 1998، وعقب حلّ نظام تحديد هامش الربح إرساء نظام آخر "نظام التعويضات الاجتماعية" الذي هدف إلى تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن إلغاء التدخل الحكومي، والمتمثلة أساسا في ارتفاع الأسعار، وانخفاض القدرة الشرائية للدينار الجزائري نتيجة للتضخم الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة، فبذلك جاء النظام الجديد بهدف حماية المستهلك والطبقات الشعبية (Bellal. 2003).

رابعا: مخطط التعديل الهيكلي والقطاع الخاص:

بالإضافة إلى الإصلاحات الشاملة التي تضمنها المخطط، فقد كان له تأثير على القطاع الخاص الجزائري، والمتمثل في خصخصة المؤسسات العمومية بعد الفشل الذريع الذي لاقته في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ظلّ النظام الاشتراكي: إذ منذ بداية اعتماد المخطط أواخر 1994، سمح بعملية نقل ملكية المؤسسات العمومية وإدارتها إلى القطاع الخاص، إلى جانب إمكانية مساهمة هذا الأخير في رأسمال المؤسسات العمومية، وبذلك يعدّ هذا البرنامج أحد أولى الخطوات نحو تحرير القطاع العام وإنهاء احتكار الدولة لعمليات التسيير. وشملت الخصخصة – إلى جانب المؤسسات الإنتاجية– شركات التأمين والمصارف التجارية، والقطاع الفلاحي، حيث صوحبت بعدد من التدابير استهدفت تشجيع الإنتاج الزراع حيث عمدت السلطات إلى إعادة بعض الأراضي التي تم تأميمها بعد الاستقلال إلى أصحابها السابقين (Ratoul. 2000).

ويتبين أنّ الهدف من الخصخصة هو فتح الأبواب للاستثمارات المحلية والأجنبية للدخول إلى السوق المحلية، مما يدعّم التنمية المحلية من خلال الحدّ من البطالة، وكذلك القضاء على الفساد السائد أثناء المرحلة الاشتراكية.

خامسا: أهم نتائج مخطط التعديل الهيكلي:

نجح مخطط التعديل الهيكلي في العديد من الجوانب التي استهدفها في بداية تنفيذه، وفيما يلي نستعرض أهمها (Bellal. 2003):

في إطار الاقتصاد الكلي، أظهرت بعض المؤشرات الرئيسية عودة إلى مستويات مقبولة من الناحية الاقتصادية، فبعد انقضاء تاريخ تنفيذ المخطط عام 1998، وصلت معدلات النمو إلى 5 في المائة، والتضخم انخفض إلى اقل من واحد في المائة، وسعر الفائدة الحقيقي عاد ليحقق قيما إيجابية. بالإضافة إلى ذلك، كان معدل صرف الدينار مستقرا نسبيا مقابل العملات الرئيسية، وتضاءلت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية ذلك بعد ما سجّلت زيادات سعريه في المراحل الأولية من فترة تنفيذ المخطط، والتوجه نحو إقامة اقتصاد السوق في ظل إصلاحات المخطط أدى إلى الاستقرار النسبي في الأسعار، وانخفاض أسعار بعض المنتجات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستهلاكية على نطاق واسع نظرا لتأثر الأسواق المحلية لانخفاض الأسعار الدولية، إلى جانب أنّه كان لتحرير الأسعار انعكاسات وايجابية على الاقتصاد المحلي ودليل ذلك الاتجاه التصاعدي للأسعار في بداية تطبيق المخطط أدى إلى انخفاض – أو بالأحرى تصحيح – الطلب المحلي، والقضاء على جزء كبير من الإنفاقات على السلع الكمالية.

إلّا أنّ هذا لا يعني أنّ المخطط كان في تمام النجاح، حيث أن التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية كان أيضا نتيجة لعوامل خارجية مواتية، فالتعديل الهيكلي ساهم في خفض معدلات الديون الخارجية وخدمة الديون مع نهاية تطبيقه، إلّا أنّ نسبة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات ارتفع نتيجة تدابير تحرير التجارة الخارجية، ولوحظ تدفق البضائع الأجنبية على السوق المحلية على الرّغم من معدلات الجزائر الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى ذلك، فشل الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية، ليس فقط بسبب التعقيدات البيروقراطية العالقة، ولكن أيضا بسبب ضعف البيئة السياسية والأمنية في سنوات التسعينات، إلى جانب ضآلة تدفقات الاستثمارات الجزائرية نحو الخارج، باستثناء بعض الاستثمارات المتواضعة التي قدمتها الشركة العملاقة للمحروقات (سوناطراك Sonatrach).

I-1-2 الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

عملت الجزائر منذ عام 1986 على الانضمام لمنظمة الاتفاق العام للتعريفة والتجارة (ألغات GATT) والتي اتخذت فيما بعد اسم المنظمة العالمية للتجارة (WTO) حيث يمثل هذا العام تاريخ تقديمها لمذكرة الانضمام، لتباشر أول جولات المفاوضات عام 1998، وهو التاريخ الذي يصادف لعقد المنظمة لاجتماع في جنيف السويسرية يومي 22 و23 أبريل، وتضمنت هذه الجولة الرّد على 500 سؤال طرح من قبل الدول الأعضاء بخصوص مختلف السياسات التجارية المطبقة من طرف الحكومة والمتعلقة بمختلف القطاعات الاقتصادية، وعقبت هذه الجولة لقاءات قليلة بين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الطرف الجزائري وممثلين عن المنظمة، أهمها لقاء وزير التجارة الجزائري لرئيس المنظمة بتاريخ 09 أبريل 2001 بغرض إنعاش المشاورات من جديد (خالدي، 2004).

في هذا الإطار، وسعيا منها إلى إرساء مبادئ تحرير التجارة الخارجية وتهيئة الاقتصاد المحلي لتطبيق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، قامت السلطات الجزائرية بإحداث تعديلات على نظام التعريفات الجمركية، تمثلت في وضع سقف 30 % كحدّ أعلى عام 2001، والمطبقة على السلع الاستهلاكية فقط، بعدما كانت في حدود 45 % على نفس السلع عام 1998. إلى جانب هذه التعريفة، قامت الجزائر في نفس السنة بتطبيق نسبتين أخريتين تمثلتا في 15 و 05%: تعلقت الأولى بالمنتجات نصف النهائية والسيارات ذات الإنبعاثات الضعيفة، أما الثانية فشملت جميع المواد الخام والمواد الصيدلانية ومعدات الاستثمار. وفي عام 2006 قامت السلطات الجزائرية بتعديل آخر قام على التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية، حيث نص قانون المالية لنفس السنة على تخفيض الرسوم الجمركية على أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات والمنتجات التقنية إلى (5 %) بعدما كانت خاضعة إلى نسبة 15% وشمل هذا التعديل أيضا واردات السلع البترولية حيث خفضت التعريفة إلى (12.5) ألف دينار (حوالي 209 دولار أمريكي) للطن الواحد (Piritta, 1997).

في هذا السياقّ، فإن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة باعتباره ركيزة أساسية لتحرير التجارة الخارجية من شأنه خلق تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الوطني، وفيما يلي عرض ملخص للآثار المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

أولا: الآثار الإيجابية للانضمام:

تتمثل الآثار الإيجابية المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العلمية للتجارة في النقاط التالية (دادي ومنتاوي. 2004):

- إنعاش الاقتصاد الوطني: مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، يتوقع ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، إلى جانب تحسين الخدمات خاصة المصرفية منها مما من شأنه خلق سوق مالي تنافسي وقوي، يساهم في تمويل القطاعات الإنتاجية.
- نقل المعرفة والتقنية الإنتاجية: احتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج.
- تكريس مبدأ التنافسية: والتي يمكن استغلالها كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تحسين نوعية المنتجات المحلية والفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.
- تحفيز الاستثمار: سواء كان محلي أو أجنبي من خلال فتح السوق المحلية على المنتجين الأجانب، وكذلك من خلال دخول سلع جديدة من شأنها تحفيز المنتج المحلي على الاستثمار فيها.

ثانيا: الآثار السلبية:

إلى جانب الآثار الايجابية لانضمام أية دولة إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تنعكس مباشرة على الاقتصاد الوطني والنمو المحلي، فإنّ ذلك من شأنه خلق تبعات سلبية على الاقتصاد، خاصة على المدى القصير والمتوسط، وفيما يلي أهم هذه الآثار السلبية (خالدي ، 2004):

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- انخفاض عائدات الدولة نتيجة تحرير أسوقها وتخفيض نسب الضرائب على التجارة الخارجية.

- خطر إقصاء الصناعات المحلية نتيجة قوة المنافسة الناجمة عن دخول سلع جديدة إلى السوق المحلية، وهو الخطر الممكن تعميمه أيضا على القطاع المالي، بدخول متعاملين جدد في القطاع المصرفي نتيجة تحرير الخدمات.

- خطر إغراق السوق المحلي بالمنتجات الأجنبية.

- سهولة نقل عدوى الأزمات الخارجية، نتيجة تعرض الاقتصاد المحلي للاقتصاد الدولي.

- خطر تحول الاقتصاد المحلي إلى استهلاكي أكثر من إنتاجي، نظرا لإمكانية غزو سلع ذات أسعار جدّ تنافسية للسّوق المحلّي.

- تزايد إمكانية التعرض المباشر للأزمات المالية نتيجة لتحرير قطاع الخدمات، من خلال السماح لمصارف دولية ولوج الاقتصاد المحلي.

I-1-3 إصلاحات القطاع المالي:

كان تحرير السوق المالية الجزائري في ظلّ اقتصاد السوق وحرية التجارة عن طريق إبرام "قانون القرض والنقد"[17] في 14 أبريل 1990، الذي قام على عدة مبادئ نلخصها أهما فيما يلي (بلغرسة ، 2003):

أولا: مبادئ الإصلاح المالي.

- تكريس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين من خلال الفصل بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض وكذا تثبيت مفهوم البنك المركزي هو بنك

[17] قانون النقد والقرض Law of Credit and Monney (LMC) نص تشريعي يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وتعزيز دور النظام المالي في دعم الاقتصاد المحلي، واستند القانون على قانوني 1986 و1988 وقد أتى تحت رمز (90-10).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البنوك، ويقوم بذلك بمهمة تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا الأخير في اتجاه تحقيق أهداف السياسات المالية القائمة.

- تم استبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة. وابتداء من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

- تكريس التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض واقتصار دور البنك المركزي في سلطته الرّقابية باعتباره الملاذ الأخير للبنوك من خلال المركز الذي يتمتع به كبنك البنوك.

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، حيث كان النظام السابق مبني على التخطيط المركزي للاقتصاد وكانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقة على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط. وتبعاً لذلك، لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخطط لها، وأصبحت القرارات النقدية تتّخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها (زغودي. 2011).

- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، إذ كانت الخزينة في النظام السابق تلعب دوراً أساسياً في تدبير التمويل اللازم، وذلك بالخصوص عن طريق اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد. وقد سمحت لها طبيعة النظام السابق اللّجوء للموارد لتمويل عجز الخزينة، فخلق ذلك تداخلاً بين صلاحيات وأهداف الخزينة وتلك المتعلقة بالسلطة النقدية (زغودي. 2011).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- الغاء تعددية مراكز السلطة النقدية، وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة، ووضع هذه الأخيرة في الدائرة النقدية، وبالذات في هيئة جديدة متمثلة في مجلس النقد والقرض.

ثانيا: أهداف الإصلاح المالي .

إن تبنى مثل هذه المبادئ سمح لقانون النقد والقرض بتحقيق مجموعة من الأهداف فيما يخص القطاع المالي نلخص أهمها فيما يلي (لطرش، 2005):

- تحقيق مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.
- استعادة البنك المركزي لدوره كمسؤول أول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار الجزائري (العملة الوطنية) لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخلياً بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة وقطاع العائلات.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.
- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة للسياسة النقدية لتلعب دورها بشكل فعّال.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- عدم إخضاع عملية الإقراض لأية قواعد إدارية، وإنما الارتكاز أساساً على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

II - تطور أهمّ المؤشرات الاقتصادية الجزائرية ما بين 1989 و 2009.

لقد أظهرت أغلب المؤشرات الاقتصادية الجزائرية تطورات إيجابية خلال الفترة من 1999 إلى 2009 مقارنة بالسنوات العشرة السابقة، وتظهر هذه الإيجابية من خلال معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي وكذا الفردي اللّذان يعبران عن النمو الاقتصادي العام للدولة، وبالتالي يوضح هذا التطور الحالة الاقتصادية الجيّدة التي شهدتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة. لكن هذا الواقع الجيد الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري منذ بداية العقد السابق يمكن إرجاعها لتأثير عوامل خارجية (خاصة ارتفاع أسعار النفط والغاز الذي أثر على حصة عوائد هاتين السلعتين من الناتج المحلي الإجمالي) مما من شأنه الإخلال في تفسير معدلات النمو الاقتصادي للجزائر.

فيما يلي، نقوم بعرض ومناقشة اتجاه تطور أهم المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الجزائري، مع التركيز على ثلاث محاور رئيسية على النحو التالي :

- تطور مؤشرات النمو الاقتصادي: تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والفردي.
- تطور التجارة الخارجية: الصادرات والواردات، ومعدل التغطية وتطورات الانفتاح الاقتصادي.
- الحالة المالي الخارجية: احتياطي النقد والديون الخارجية.

II-1 - تطور مؤشرات النمو الاقتصادي:

يتم في هذه الدراسة مناقشة مؤشرين رئيسيين للنمو الاقتصادي والمتعلقين ب: نمو الناتج المحلي الإجمالي العاكس للنمو الاقتصادي العام، إضافة إلى نمو الناتج المحلي الفردي الذي يقيس نمو النشاط الاقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

II-1-1 - تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت معدلات النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي الجزائري تطورات إيجابية خلال السنوات العشرة الأخيرة، حيث ارتفع من (12.462 %) عام 2000 إلى (24.986 %) في عام 2004، والموافق لقيم ناتج محلي إجمالي فاق (54) و (85) مليار دولار على التوالي، مع معدل نمو متوسط قدره 11.578 % خلال الفترة 2000-2009 وحقق الناتج المحلي الإجمالي أكبر قيمة له عام 2008 بقيمة فاقت (140) مليار دولار.

الشكل رقم: (3-1)

التطور السنوي لمعدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة: 1989 – 2009.

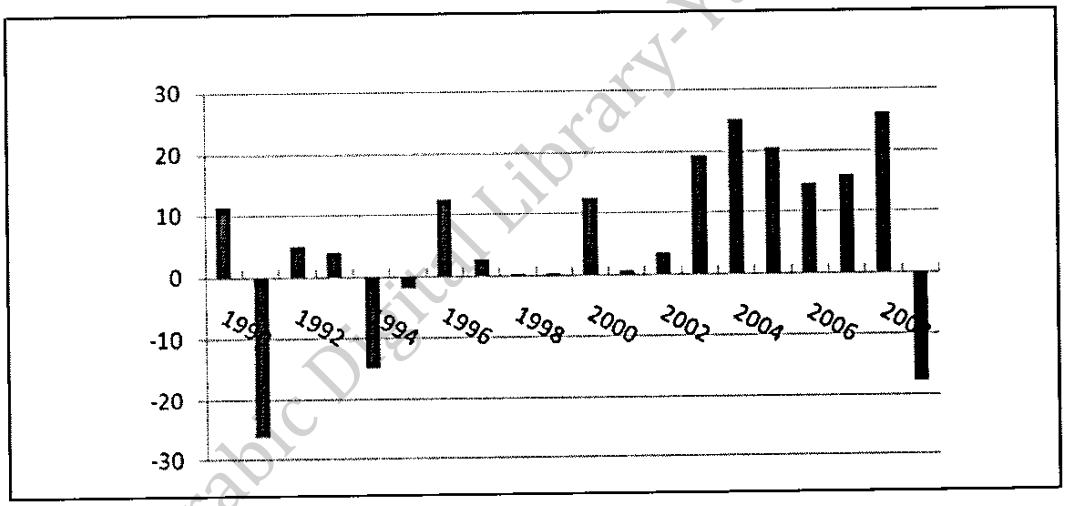

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الملحق رقم (1).

من خلال الشكل أعلاه، نستنتج إختلالات جوهرية بين قيم هذا المؤشر بين العقدين الأخيرين، فباعتبار الفترة (1989-1999) انخفض هذا الأخير من نسبة (11.528 %) عام 1990 إلى (26.32- %) عام 991 ، مع معدل متوسط (0.748- %) خلال كلّ الفترة، وهو الوضع الذي صوحب بانخفاض مستمر للصادرات وزيادة الواردات مما أدى إلى عجز في ميزان التجارة الخارجية الذي أثّر سلبا على الصحة الاقتصادية للدولة. وعكس المنحى الذي اتخذه نمو هذا المؤشر خلال الفترة من 1989 إلى 1999، فقد حقّق في العشر سنوات التالية مستويات جدّ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مريحة، محققا أعلى معدلاته بنسبة 24.896% عام 2004 والموافقة لإجمالي ناتج محلي فاق 85 مليار دولار، وفي هذا الصدد، يُرجع الباحث هذه الاختلافات في النمو بين العقدين الأخيرين إلى عاملين رئيسيين هما:

أولا : تحسن قيم الصادرات الجزائرية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، التي حققت أسعار قاربت 100 دولار للبرميل الواحد في السنوات الأولى من القرن 21، وحافظت على ارتفاعات مستمرة أو تناقص ضئيل نسبيا في السنوات التي تلت ذلك (سيتم مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل لاحقا)، ونستدل في هذا التحليل بحصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 التي بلغت أكثر من 46 % بينما مثلت الصادرات النفطية حصة إجمالية في الناتج المحلّي قاربت45 %.[18]

ثانيا: استعادة الأمن الوطني بعد اعتماد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (التي تعرضنا لها سابقا في هذه الدراسة)، وهذا الميثاق الذي جسّد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبالتالي خلق المناخ الملائم لحث الاقتصادي المحلي، كما يمكن ربط التحسن في تطور الناتج المحلي الإجمالي إلى برامج الدولة الهادفة إلى تقوية دور الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ عددها أكثر من 959 ألف بين شركة وصناعة متوسطة في نهاية عام 2007 (Boukhari . 2009).

II-1-2- تطور نمو معدلات الناتج المحلي الفردي:

الناتج المحلي الفردي يعدّ أحد مؤشرات النمو الاقتصادي إضافة لكونه مؤشر مهم للنشاط الاقتصادي ذو نطاق استخدام واسع من قبل الخبراء الاقتصاديين، حيث يعبر عن تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي مرجّحة بالنمو الديموغرافي (السكاني)، وفيما يلي نستعرض تطور نمو هذا المؤشر عبر الزمن وذلك من خلال الشكل (3-1):

[18] استنادا إلى تقرير United States Energy Information Administration، للمزيد، إطلع على: http://www.eia.doe.gov

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشكل رقم: (3-2)

نمو الناتج المحلي الفردي خلال الفترة (1989-2009).

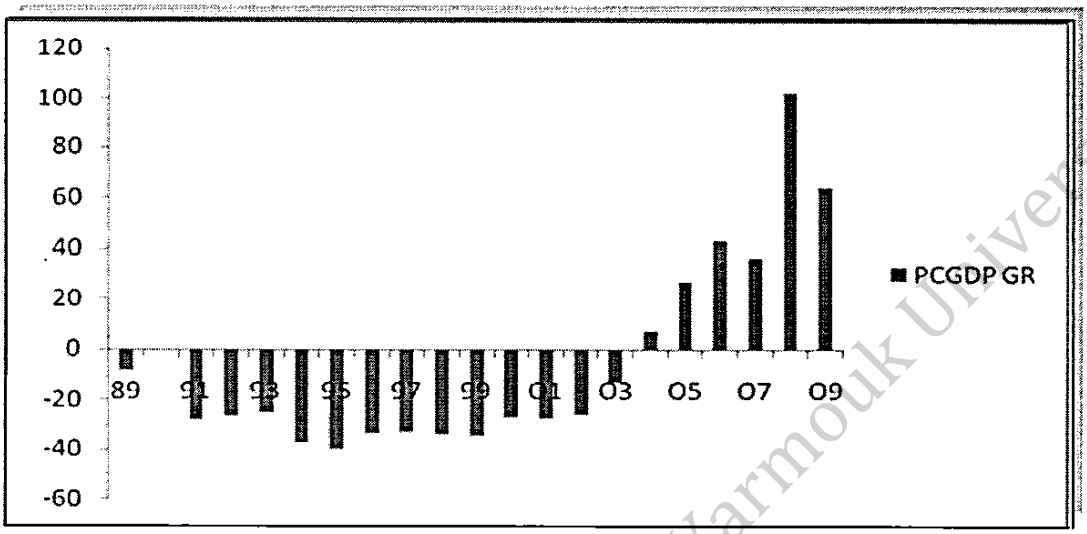

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات البنك العالمي (أنظر الملحق 01).

- سنة الأساس 1988.

يبين الشكل أعلاه زيادات مهمة في الناتج المحلي الفردي الجزائري خلال الفترة 2004-2009 بالنسبة لقيمة نفس المؤشر لعام 1988.

فيما يتعلق بالفترة من 1989 إلى1999، فقد انخفضت قيمة هذا المؤشر من 2454.071 دولار في 1990 إلى 1477.573 دولار في عام 1995 حيث تعتبر هذه الأخيرة أدنى مستويات الناتج المحلي الفردي خلال العقدين الأخيرين بمعدل نمو(39.612 - %) نسبة لقيمة نفس المؤشر لعام 1988، وكذلك ظل بقيم نمو سالبة حتى عام 2004، إلّا أنّه أخذ منحى نحو التعديل الإيجابي بتحقيقه معدل نمو (26.973 %) عام 2000 بنسبة زيادة 8 % بالمقارنة مع السنة السابقة (1999)، إلى أن حقق زيادات أول نسبة نمو موجبة عام 2004 بمعدل (6.797 %) في، وظلّ في تزايد بمعدلات متزايدة خلال الفترة من (2004-2009)، محققا أعلى قيمة له في (2008) بنسبة (102.259 %).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

II-2- تطور قيم التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 1989 إلى 2009:

سيتم فيما دراسة تطور التجارة الخارجية للجزائر من خلال الصادرات والواردات الإجمالية ليعقبه تحليل لنسب تغطية الصادرات للواردات (عجز الميزان التجاري) إضافة إلى معدلات الانفتاح:

II-2-1- تطور قيم الصادرات والواردات:

عبرت التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 1989 إلى 2009 بمرحلتين مختلفتين: فترة الركود وفترة الانتعاش، فيما يلي نستدل هذا الطرح بقيم الصادرات والواردات إضافة إلى معدلات التغطية التي سوف تحلل لاحقا:

جدول رقم: (3-1)

تطور التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1989 -2009.

تطورالتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1989 – 2009:					
الفترة من 1989 إلى 1999			المفترة من 2000 إلى 2009		
السنة	الصادرات*	الواردات*	السنة	الصادرات*	الواردات*
1989	10.369	15.862	2000	22.560	11.699
1990	14.545	15.472	2001	20.002	11.920
1991	13.311	10.788	2002	20.012	14.491
1992	12.154	11.458	2003	26.028	16.238
1993	10.880	11.557	2004	34.066	21.807
1994	9.585	11.083	2005	48.760	24.837
1995	10.940	12.110	2006	56.953	25.210
1996	13.969	11.240	2007	63.297	31.632
1997	14.890	10.279	2008	79.122	39.171
1998	10.880	10.850	2009	56.798	50.771
1999	13.040	11.520	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات البنك العالمي (أنظر الملحق 01).

*: بمليار الدولار.

من خلال دراسة إحصاءات التجارة الخارجية الجزائرية، فإنه يمكن التمييز بين مرحلتين هما كما يلي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المرحلة الأولى (فترة الركود: 1989 - 1998): خلال هذه الفترة، دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة غير مسبوقة ناتجة أساسا لتداعيات أزمة النفط العالمية لعام 1986 والتي تلتها الأزمة السياسية والأمنية التي ميّزت الجزائر في التسعينات، خلال هذه الفترة، بلغت قيمة الصادرات أدنى مستوياتها في عام 1994 بإجمالي 9.585 مليار دولار، والمقابلة لقيمة واردات بلغت 11.083 مليار دولار، وظل هذا الوضع متأزم حتى عام 1998، وبعد هذا التاريخ اتخذت اتجاه نحو التحسن في كل من الصادرات والواردات، وخاصة منذ عام 2005.

المرحلة الثانية (فترة الانتعاش: 1999 - 2009) : خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية فإنها ترافقت بزيادة في الواردات، حيث حقق هذا الأخير (الواردات) أعلى قيمة له في عام 2009، مع ما قيمته أكثر من 50 مليار دولار، ومن جانب آخر حققت الصادرات أعلى قيمة لها عام 2008 ، مع ما مجموعه أكثر من (79) مليار دولار. بالنظر إلى تطور قيم هذين المؤشرين على كل الفترة باستثناء عام 2009، فإننا نلاحظ رجوع الانتعاش مقارنة بالفترة التي سبقتها، ولتبيان هذه الفروق بين الفترتين، نستعرض تطور نسب تغطية الصادرات للواردات لاحقا.

II-2-2- تطور معدلات التغطية وصافي الميزان التجاري:

تعد نسب تغطية الصادرات للواردات كمؤشر لفعالية السياسة التجارية، ولمقدرة قطاع التجارة الخارجية على تحقيق الموارد المالية اللّازمة لتغطية الاحتياجات الداخلية من خلال السوق الدولية، فإنّه أيضا مؤشر ممتاز لقياس تطورات صافي الميزان التجاري. فيما يلي، نستعرض تطور معدلات الصادرات للواردات الجزائرية، ويليه تحليل اقتصادي استنادا على تحليل تطور قيم الصادرات والواردات المذكور أعلاه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم:(3-2)

تطور نسب التغطية خلال الفترة 1989-2009.

تطورالتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1989 – 2009:			
الفترة من 1989 إلى 1999		المفترة من 2000 إلى 2009	
السنة	نسبة التغطية	السنة	نسبة التغطية
1989	0.65	2000	1.92
1990	0.94	2001	1.67
1991	1.23	2002	1.38
1992	1.06	2003	1.60
1993	0.94	2004	1.56
1994	0.86	2005	1.96
1995	0.90	2006	2.25
1996	1.24	2007	2.00
1997	1.44	2008	2.01
1998	1.00	2009	1.11
1999	1.13	-	1.92
متوسط التغطية للفترة:	1.03	متوسط التغطية للفترة:	1.75

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم: (3-2).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه تفاوت في نسب تغطية الصادرات للواردات الجزائرية، خاصة في المرحلة الأولى حيث سجلت عجز تجاري في 5 أعوام وصل إلى حدود 45% سنة 1989، بينما حقق نفس المؤشر نسبا مريحة ابتداء من عام 1999 آخذا تطور إيجابي أو انخفاض ضعيف خلال كل الفترة من 1999 إلى 2009، ليحقق أعلى نسبة له عامي 2007 و2008 بمعدل تغطية 200 %.

وممّا لاشك فيه أنّ هذا التطور الإيجابي الحاصل في معدلات التغطية يعكس دور ارتفاع الصادرات في دعم الاقتصاد الوطني، ولكن هذا التطور يخضع لعدة تساؤلات حول دور ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولي منذ بداية القرن الحالي، وبالتالي ارتأينا دراسة تطور أسعار البترول (لاحقا) كبديل عن الصادرات البترولية الجزائرية وذلك لعدم توفر البيانات المتعلقة بفترة الدراسة كاملة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

II-2-3 تطور معدلات الانفتاح الاقتصادي:

تمثل معدلات الانفتاح الاقتصادي القناة الوحيدة التي من خلالها يبرز دور التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي لأية دولة، ومن هذا المنطلق، نستعرض فيما يلي تطور معدلات هذا المؤشر ويليه بعد ذلك مناقشة وتحليل منحى التطور اعتبارا بتحليل كل من الصادرات والواردات المتطرق إليه سابقا.

الشكل رقم: (3-3)

تطور معدلات انفتاح الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989-2009.

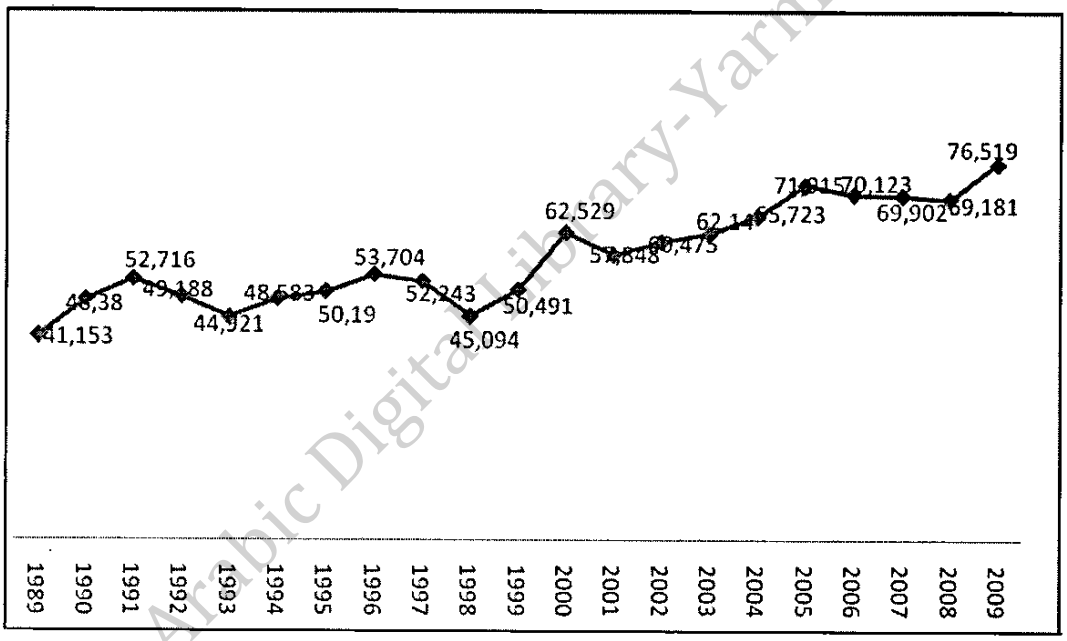

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول رقم: (3-2).

وحدة القياس: نسب مئوية.

يوضح الشكل أعلاه تطور معدلات الانفتاح الاقتصادي للجزائر في الفترة من 1989 إلى 2009، حيث تمّ احتساب المعدلات وفقا لمعادلة قياس الانكشاف الاقتصادي (راجع في ذلك الفصل الأول)، ومن خلال المنحى العام يتضح لنا مايلي:

الفترة من 1989 إلى 1999: كانت معدلات الانفتاح متوسطة ومستقرة نسبيا، حيث كانت أغلبها ما بين 41 % عام 1989 و 53% عام 1997، مع تقلبات لم تتعد في أغلبها 5 %.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفترة من 2000 إلى 2009: عرفت فيها معدلات الانفتاح توجها ايجابيا، لتبلغ بذالك معدل أكثر من 76% عام 2009، مما يمثل زيادة انفتاح بنسبة أكثر من 24 % من عام 2000 إلى 2009، مما يمكن تفسيره من وجهة نظر حمائية إلى تراجع هذه الأخيرة من نسبة أكثر من 47 % في أواخر التسعينات إلى أقل من 23 % في نهاية العقد الأخير. ويرجع الباحث هذا التطور الإيجابي نحو انفتاح أكبر خلال العشرية الأخيرة مقارنة بسابقتها إلى عاملين:

- عامل خارجي: ويتمثل أساسا في الارتفاعات غير المسبقة في أسعار البترول منذ عام 2000 لتحقق أسعارا قاربت 100 دولار بعد أن كانت محصورة في قيم لم تتعد 28 دولار للبرميل.

- عامل داخلي: اختلاف الوضع السياسي والأمني المحلي للجزائر خلال الفترتين، فعودة هذا العامل الداخلي إلى الاستقرار من شأنه خلق المناخ المناسب للمبادلات التجارية وتحفيز المتعاملين الأجانب على دخول السوق الجزائرية، إلى جانب "مخططات الدعم والإنعاش الاقتصادي" التي باشرتها الحكومة منذ عام 1999 والمقسمة على شكل مخططات خماسية، والتي كانت بقيمة 7 مليار دولار للفترة (1999-2004) و150 مليار دولار في الفترة (2004-2009) و286 مليار دولار للفترة (2009-2014).[19]

في ظل عدم توفر بيانات عن الصادرات البترولية الجزائرية خلال كامل الفترة، نستدل فيما يلي بتطوّر أسعارها في السوق الدولي كمؤشر تقريبي لتطوّر الصادرات البترولية.

[19] استنادا إلى تقارير المركز الوطني للإحصاء:
http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

II-2-4 تطور أسعار البترول:

تعد الجزائر من بين أهم مصدري النفط والغاز الطبيعي في قارة إفريقيا، ومن أهم الأعضاء الفاعلين في منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC)، وبلغ إنتاجها اليومي 1.42 مليون برميل من النفط الخام عام 2008، وبذلك تعد الجزائر رابع أكبر منتج للنفط الخام في أفريقيا بعد نيجيريا بطاقة إنتاجية بلغت (1.94) مليون برميل يوميا، وأنغولا ب (1.89) مليون برميل يوميا، وليبيا ب 1.71 مليون برميل يوميا، إلى جانب كونها أكبر منتج للمشتقات النفطية في القارة (USEIA 2011).

ومن موقعها هذا، ارتأينا تقديم لمحة عن تذبذبات أسعار البترول الخاصة بالنوعية المنتجة في الجزائر وهي: Saharan Bland Spot اعتمادا على بيانات الهيئة الأمريكية للطاقة (USEIA):

الشكل رقم (3-4)

تطور أسعار النفط الدولية Saharan Blend Spot خلال الفترة 1989-2009.

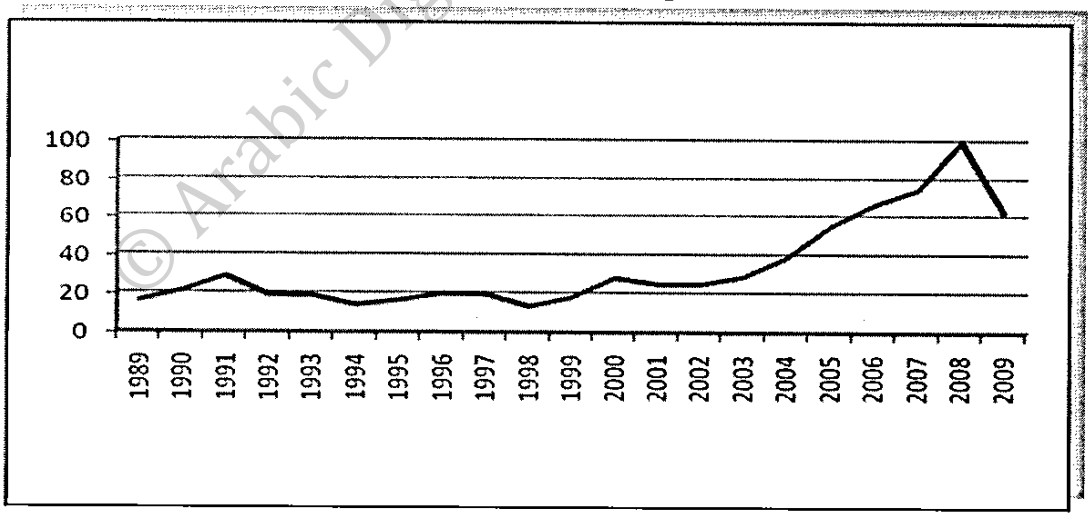

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات United States Energy Information Administration (USEIA)[20]

[20] http://www.eia.doe.gov

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بمقارنة الشكلين السابقين – تطور أسعار النفط الانفتاح الاقتصادي الجزائري– نلاحظ وجود تماثل في المسار العام للتطور، فمن الواضح أن تطور الصادرات تعتمد على تقلبات أسعار النفط، وارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات العكس صحيح. هذه التبعية للأسعار الدولية للبترول تنجم عنه آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري بشكل عام، وخصوصا بالنظر إلى حصة صادرات النفطية من إجمالي الناتج المحلي التي بلغت مستوى 38 % في نهاية عام 2009 ما يقابل مالا يقل عن 97% من إجمالي الصادرات (USEIA 2010)، وبالتالي فإنّه من البديهي ربط مستويات الانفتاح في الجزائر مع أسعار النفط، باستثناء بيانات هذين المؤشرين لسنة 2009 التي عرف فيها سعر النفط الدولي انخفاض بقيمة أكثر من 25 دولار للبرميل (من 99.72 دولار سنة 2008 إلى 61.71 دولار للبرميل سنة 2009)، ولكن هذا الانخفاض ترافق في زيادة معتبرة من الواردات بلغت 21 مليار دولار من عام 2008 إلى عام 2009 (أثر من 39 مليار دولار سنة 2008 إلى أكثر من50 مليار دولار سنة 2009) مما سمح لمعدلات الانفتاح منحى نحو الزيادة رغم انخفاض أسعار النفط الدولية.

II-3 مؤشرات الملاءة المالية الخارجية:

لدراسة حالة الملاءة المالية الخارجية للجزائر، نقوم فيما يلي باستعراض تطور كل من المديونية الخارجية ويليها بعد ذلك عرض لتطور احتياطي الصرف.

II-3-1 تطور المديونية الخارجية:

شهد المديونية الخارجية للجزائر تحسنا قويا خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجعت قيمة إجمالي الدين الخارجي في العام 2003 إلى 23.54 مليار دولار مقابل 25.3 عام 2000 إلى جانب انخفاض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 21.68 % عام 2002 إلى 17.7 % عام 2003 (انظر الملحق الرابع)، آخذة في ذلك منحى نحو التحسن منذ عام 2003.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفيما يلي، نستعرض بالتفصيل تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة من 1989 إلى 2009، مع محاولة ربط التطور العام لهذا المؤشر مع تطور التجارة الخارجية الجزائرية:

الشكل رقم: (3-5)

تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1989-2009.

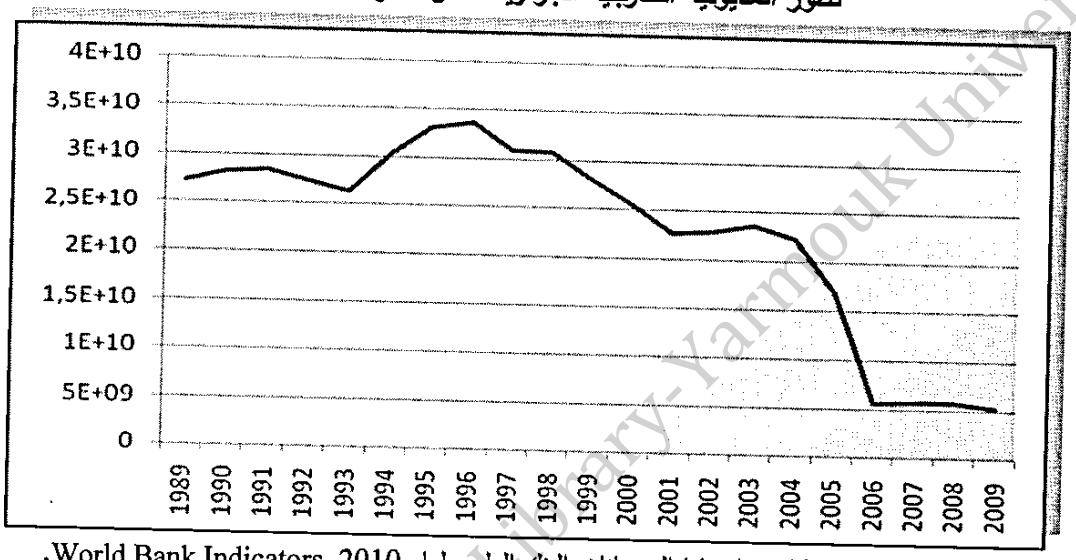

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات البنك العلمي لعام 2010 World Bank Indicators.

من خلال الشكل أعلاه الممثل لتطور الديون الجزائرية خلال الفترة 1989-2009، يمكننا أن نستخلص خمسة سيناريوهات ميزت تطور هذا المؤشر عبر الزمن على النحو التالي:

الفترة الأولى (1989-1993): خلال هذه الفترة، عرفت فيها الديون الخارجية الجزائرية زيادة طفيفة، خاصة خلال السنوات الثلاث الأولى، وعرف هذا الوضع استقرار أو زيادات طفيفة، محافظا على قيم بين 26.3 و 28.4 مليار دولار، ويقابل هذا الاستقرار مرحلة ما قبل إعادة جدولة الديون الجزائرية، وبعد ذلك أخذت اتجاها للارتفاع في الفترة اللاّحقة.

الفترة الثانية (1993-1996) : منذ نهاية عام 1993، عرفت خلالها الديون الجزائرية ارتفاعا ملحوظا، ببلوغها قيمة إجمالية فاقت 30 مليار دولار في نهاية عام 1994، وحققت أعلى مستوياتها عام 1996 مع ما مجموعه أكثر من 33 مليار دولار، ويمكن ربط تحليل الميل العام للمديونية الجزائرية خلال هذه الفترة إلى عدة اعتبارات خاصة بالاقتصاد الجزائري: فمن وجهة نظر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خارجية، ترافقت هذه الزيادة بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولي محققة أدنى مستوياتها، مما أدى بالدولة إلى الرجوع لصندوق النقد الدولي بغرض إعادة جدولة الديون المتراكمة عليها، أمّا من وجهة نظر داخلية للاقتصاد فقد توازت هذه الفترة مع غياب الاستقرار السياسي، ومخلفات الأزمة الأمنية التي تسببت في أعمال تخريبية للمنشآت الاقتصادية الوطنية.

الفترة الثالثة (1996-2001): تزامنت مع مرحلة أثناء وما بعد تطبيق مخطط التعديل الهيكلي (الموضوع الذي نوقش سابقا في هذا الفصل)، وتميزت بتحسن مستمر في المديونية الخارجية مرفوقة بارتفاع مستمر في أسعار النفط. من وجهة نظر سياسية، هذه الفترة تقابل مرحلة وصول الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم عام 1999، حيث شرع في سداد الديون الخارجية والتي كانت أحدى أهم رهاناته التي أعلن عنها خلال حملته الانتخابية.

في الفترة الرابعة من (2001 إلى 2006) : مقارنة مع الفترات الثلاث الماضية، انخفضت الديون الخارجية الجزائرية بشكل كبير (من أكثر من 22 مليار إلى حوالي 6 مليار دولار) نتيجة للوضع المالي المريح الذي شهدته الجزائر بعد الزيادات الكبيرة في أسعار النفط الذي أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف (الموضوع الذي سوف يناقش لاحقا في هذا الفصل)، إضافة إلى السداد المبكر للديون الذي باشرته الدولة لاسيما مع نادي باريس[21].

الفترة الخامسة من (2006-2009): خلال هذه الفترة، أظهرت الدّيون الخارجية الجزائرية أدنى قيمه، مع استقرار واضح حيث كانت على طول هذه الفترة في حدود 5 مليار دولار، مما يظهر الحالة الجيدة للميزان التجاري، وبالتالي الملاءة العالية التي تمتع بها الاقتصاد خلال هذه الفترة.

[21] وفقا لتقرير نادي باريس فإنّ الجزائر عمدت على الدفع المسبق لما قيمته 7.3 مليار دولار في 31 ماي 2006 ، للمزيد إطلع على : http://www.clubdeparis.org/sections/communication/archives

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

II-3-2 تطور احتياط الصرف:

يلعب احتياط الصرف دورا هاما في مواجهة الواردات وعجز ميزانية الديون الخارجية وخدمة الدين، ومن هذا الطرح، نقدم فيما يلي عرض لتطور هذا المؤشر نسبة إلى الاقتصاد الجزائري مع ربطه بتطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى (تطور التجارة الخارجية وأسعار النفط).

الشكل رقم: (3-6)

تطور احتياط الصرف الجزائري خلال الفترة 1989-2009.

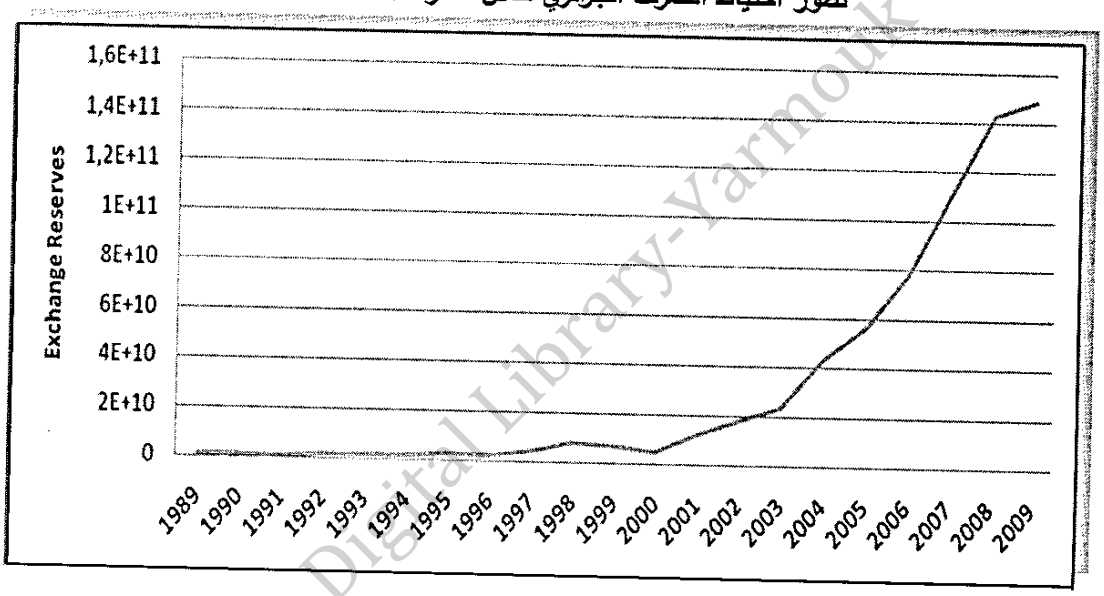

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى بيانات البنك العلمي لعام 2010 World Bank Indicators.

أدرك احتياطي الصرف الجزائري تحسنا قويا خلال السنوات التسع الأولى من القرن الحالي، مع أكثر من 40 مليار دولار في نهاية عام 2004 (الموافق لأكثر من 22 شهرا من الواردات) مقابل أقل من 1.5 مليار دولار في عام 1994، ممّا يمثل ارتياح مالي عالي، والممكن ربطه بارتفاع أسعار النّفط التي انتقلت من 28 دولار عام 2003 إلى مستويات قاربت 100 دولار للبرميل الواحد عامي 2008 و2009.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من أجل إعطاء صورة أكثر وضوح عن تطور احتياطي الصرف الجزائري باعتباره أحسن مؤشر للصحة المالية للاقتصاد، نستعرض في الشّكل أعلاه تطور هذا المؤشر المالي خلال الفترة 1989-2009، والذي يمكن تلخيصه في مرحلتين أساسيتين كما يلي:

المرحلة الأولى (1989-2000): عرف فيها احتياطي الصرف الجزائري زيادة طفيفة محافظا على قيم انحصرت بين 0.7 مليار دولار عام 1991 و8 مليار دولار عام 1998، وظل هذا الوضع مع تقلبات طفيفة حتى عام 2000 ، وبعد ذلك اتخذ اتجاها لزيادة عالية.

الفترة الثانية (2001-2009): خلال هذه الفترة، بلغ احتياطي النقد الجزائري مستويات عالية جدا، محققا أعلى معدلاته منذ الاستقلال، بقيم فاقت 100 مليار دولار بين عامي 2007-2009، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 149 مليار دولار نهاية عام 2009.

أدى تحسن الوضع المالي للجزائر خلال العقد الأول للألفية الثالثة إلى قيام الحكومة بإرساء ثلاث مخططات دعم اقتصادي في إطار مخططات خماسية، فقام الأول على ما قيمته 7 مليار دولار من 1999 إلى 2004،[22] والثاني على قيمة إجمالية مقدرة ب150 مليار دولار، أما المخطط الثالث فقد كان بقيمة إجمالية مقدارها 286 مليار دولار،[23] لكن ما يعاب على هذه المخططات ارتكازها على دعم التنمية البشرية بقيمة إجمالية بلغت (129) مليار دولار لإنشاء جامعات جديدة، ودعم وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لإنشاء مقرات جديدة وكذا الحماية المدنية والأمن الوطني، مهملة في ذلك قطاع التجارة الخارجية والصناعة المحلية.

[22] استنادا إلى جواب الوزير المالية الجزائري السيد مراد مدلسي للأسئلة الشفهية لمجلس الأمة في إطار الدورة البرلمانية لعام 2001، للمزيد إطلع على: http://www.senat.fr/ga/ga37/ga373.html

[23] كانت المخططات الخماسية على شكل خطط مستقلة عن الميزانية السنوية أو في قوانين مالية تكميلية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرابع:

النمذجة القياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي على النمو

ضمن الاقتصاد الجزائري.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقدّمة:

بهدف تقييم العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2009 وكذلك اختبار فرضيات الدراسة، تمّ اللجوء إلى طريقة تحليل السلاسل الزمنية، حيث تم اعتماد اختبارات إحصائية متنوّعة للتأكد من صحة النتائج المحصل عليها بعد مقارنتها بنتائج اختبارات أخرى. وفيما يلي سنتعرض بالتفصيل لخطوات الدراسة القياسية مع استعراض طرق القياس والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها كلّ اختبار، إضافة إلى أسباب اللّجوء إلى اختبار معين من عدم اللّجوء إلى غيره حسب كلّ حالة من الحالات، ويرفق بكل اختبار قياسي تحليل وتفسير للنتائج المحصل عليها.

I- منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة، كما سبق الذكر، على المنهج الكمي القياسي في دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو، بالاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مضللة (Spurious Regression) نظرا لعدم أخذ اختبارات سكون السلاسل الزمنية بعين الاعتبار، إلى جانب كون استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية من الأساليب حديثة الاستخدام في تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو في الجزائر.

في هذا الصدد، فقد تمّ تفضيل دراسة أثر الانفتاح على النمو في إطار دولة واحدة عوض اللّجوء إلى بيانات مقطعية، وذلك بهدف إحاطة هذا الموضوع بالدراسة في إطار محدد تكون فيه النتائج أكثر دقة وقابلية للتعميم، إلى جانب كون النماذج التي استخدمت بيانات مقطعية في هذا الموضوع عانت من جوانب ضعف محورية عديدة جعلتها محل انتقاد من طرف بعض الدراسات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحديثة (زغودي.2011)، إضافة إلى كون الاختبارات التي يقوم عليها تحليل السلاسل الزمنية أكثر ملاءمة من حيث توافقها مع أهداف الدراسة الحالية.

I-1 متغيرات الدراسة:

تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فقد أثبتت في إطار دراسات عديدة دور كل المتغيرات المكونة للنموذج المختار في تفسير النمو، وانطلاقا من هذه الدراسات، فإننا سنحاول فيما يلي تحري أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في إطار الاقتصاد الجزائري ضمن نموذج متكامل يعكس واقع هذا الأخير، آخذين بعين الاعتبار ثلاثة أبعار رئيسية متمثلة في: البعد الاقتصادي (الانفتاح الاقتصادي والنمو)، البعد المالي (الملاءة المالية والتحرير المالي)، والبعد السياسي المتمثل في عدم الاستقرار السياسي، وقد أثبت النظرية الاقتصادية وجود علاقة بين كلّ بعد من هذه الأبعاد، ممّا يتيح إمكانية دراسة آثرها على النمو الاقتصادي ضمن نموذج موحّد، وفيما يلي نستعرض المقاييس التي قامت عليها البيانات، ليتمّ بعد ذلك تلخيصها جدول واحد ضمن ما تحدده متغيرات نموذج الدراسة.

I-1-1 نموذج الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة وكذلك اختبار فرضياتها، تقوم الدراسة على تقدير نموذج (Beck et al. 2000) الذين قاموا بدراسة أثر كل من التحرير المالي ،الانفتاح الاقتصادي وخدمات الديون على النمو، وقد تمّ تقدير نموذج الدراسة بعد إدخال متغير عدم الاستقرار السياسي ضمن الأبعاد التي ذكرناها سابقا، وعليه يمكن تمثيل نموذج الدراسة في الصيغة التالية:

$$Y = F (ECOPN, EXTSOL, FINLIB, POLINS).$$

حيث:

Y : النمو الاقتصادي مقاسا بالنمو السنوي الحقيقي للنّاتج المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ECOPN: « Economic Openness » مقاسا بمعدلات الانكشاف الاقتصادي السنوي كما هو مبيّن في الفصل الثاني.

EXTSOL : « External Solvency » مقاسا بتمثيل خدمات الديون السنوية من إجمالي الصادرات.

POLINS: « Political Instability » عدم الاستقرار السياسي.

ويمثل الانفتاح الاقتصادي "بعد التجارة الخارجية" و"الملاءة المالية والتحرير المالي" البعد المالي، أما "عدم الاستقرار السياسي" فإنه يمثل البعد السياسي.

فيما يلي، نستعرض كيفية قياس مكونات كل بعد على حدى:

أ- النمو الاقتصادي:

تم استخدام معدلات النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، والمقاس وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$GROWTH\ t = [(GDP_t - GDP_{t-1})/GDP_{t-1}] * 100 - GDP\ Deflator.$$

ويخضع قياس الناتج المحلي حسب البنك العالمي للتعريف التالي:

" إجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيم المضافة المحققة من طرف جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أية ضرائب على المنتجات ناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة هذه المنتجات، وتتوافق معدلات نموه مع معدل النمو الاقتصادي السنوي للبلاد ويتم حسابها من دون حسم قيمة استهلاك الأصول المصنعة أو استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية ".

ب- بعد التجارة الخارجية: الانفتاح الاقتصادي.

تم اعتماد صيغة الانكشاف الاقتصادي - كما هو مبين في الفصل الثاني - كمقياس لبعد التجارة الخارجية والمقاس كما يلي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الانفتاح الاقتصادي = [(الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي] * 100.

وقد تم اختيار هذا المقياس (المؤشر) عوض اللّجوء إلى مؤشرات الانفتاح المبينة في الفصل الثاني كون معدلات الانكشاف الاقتصادي تعد أكثر شمولية وتمثيلا لتطور قيم التّجارة الخارجية نظرا لإلمامه بكلتا قناتي التجارة الخارجية المتمثلة في الصادرات والواردات، وبذلك فإنّ استخدام أحد مؤشري التركيز التجاري (تركيز الصادرات أو الواردات) يعبّر عن تحيّز لإحدى هاتين القانتين، بينما استخدام التركيز السلعي للصادرات أو للواردات يكون أقرب لقياس هيكل التجارة الخارجية من قياسه للانفتاح.

ت- البعد المالي:

✓ **التحرير المالي:**

اعتمد العديد من الاقتصاديين في دراساتهم للتحرير المالي على متغيرات وهمية تقيس تأثير هذا الأخير قبل وبعد التحرير (Banam, C K. 2010) فيأخذ القيمة "1" عند وجود التحرير المالي و "0" في حالة عدم وجود التحرير، لكن و بسبب عدم استيفاء هذا المعيار لمعدلات التحرير المختلفة، وبالتالي يعد سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض أكثر مؤشرات التحرير المالي استخداما لتبيان الاختلافات في مستويات الانفتاح، بدليل استخدامه من طرف مؤسسي نظرية التحرير المالي (Mackinnon. 1973- show. 1973)، حيث أكدا على العلاقة الإيجابية بين سعر الفائدة الحقيقي والنمو، كون التحرير المالي يؤدي أساسا إلى رفع أسعار الفائدة والتي تكون تحت مستواها التوازني في ظلّ سياسات التقييد المالي، مما يحفز الادخار وبالتالي الاستثمار مما يؤثر إيجابا على مستوى التطور المالي مساهما بذلك في النمو، و يتم قياس هذا المؤشر وفقا للصيغة التالية:

سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض = سعر الفائدة الاسمي على الإقراض – معدل التضخم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

✓ **الملاءة المالية الخارجية:**

تعتبر الملاءة المالية الخارجية مؤشر لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، وبالتالي يمكن اللّجوء إلى خدمات الديون الخارجية كنسبة من الصادرات كمؤشر للملاءة المالية باعتبار تمثيلها الإجمالي من موارد الدولة الآتية من الصادرات، حيث يمكن صياغة هذه النسبة كما يلي:

الملاءة الخارجية = خدمات الديون / الصادرات.

اعتبر (Guillermo, D.1999) أنّ استخدام نسبة خدمات الديون إلى الصادرات أحسن مؤشر للدلالة على الملاءة الخارجية لأية دولة، حيث قام بنقد استخدام نفس المؤشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مستدلا في ذلك على المصدر المالي الخارجي الآتي من الصادرات عكس لناتج المحلي الذي يلمّ بالمصادر الداخلية والخارجية على حدّ سواء. و من بين أهم الدراسات التي قامت بتقصي أثر خدمات الديون الخارجية على النمو الاقتصادي، نذكر دراسة (Dollery. 2005) والذي عمل على دراسة أثر كل من الديون الخارجية وخدمات الديون على النمو في سيريلانكا في الفترة من 1952 إلى 2002، وخلص الباحث إلى عدم وجود أية علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلا من الديون وخدمات الديون الخارجية على النمو الاقتصادي.

ث- البعد السياسي:

يعتبر البعد السياسي ذو أهمية بالغة في تحديد السياسات التي تقوم عليها الدولة وخصوصا الخارجية منها، حيث أنّ الأزمات التي تعصف بالأنظمة السياسية من شأنها تغيير التوجهات الخارجية المنتهجة إضافة إلى تأثير الإيديولوجيات المتبناة من طرف القادة السياسيين من وجهات نظر اقتصادية (مثال ذلك اختلاف إيديولوجيات الرأسماليين والاشتراكيين).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في هذا الإطار، تبنت العديد من الدراسات مؤشرات مختلفة لقياس عدم الاستقرار السياسي، حيث تمّ اللّجوء إلى تغيرات الحكومة وانتقالات السلطة أو حتى التعديلات التشريعية وأعداد القتلى في حالة الحروب الأهلية (Nauro et al. 2007). ولقياس هذا المتغير، تقترح الدراسة استخدام الفترة الرئاسية كمتغير صوري ومقياس أساسي يعكس استمرارية السياسات وتوجهات الدولة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، وهو المتغير الذي يأخذ بعين الاعتبار تكملة رئيس الجمهورية لعهدة رئاسية واحدة على الأقل، كونها تمثل أقصر مدّة متاحة لأية سياسة لتحقيق أهدافها في ظلّ رئاسة شخصية معينة. واختيار هذا المقياس جاء نتيجة ملاحظة الباحث لوصول أربعة رؤساء إلى سدة الحكم في الجزائر من الفترة من 1989 إلى 1999 من بينهم رئيس دولة (رئيس معين من طرف المجلس الدستوري) والمتمثل في الرئيس الأسبق "رضا مالك"، والتي صوحبت باستقالة اثنين منهم قبل نهاية عهدتهم الأولى (الشاذلي بن جديد و اليمين زروال)، واغتيال آخر بعد أقل من ستة أشهر من توليه الحكم (محمد بوضياف)، بينما عرفت فترة ما بعد 1999 استقرار عالي في السلطة ببقاء الرئيس الحالي السيد عبد العزيز بوتفليقة لثلاث عهدات رئاسية متتالية منذ عام 1999 إلى يومنا هذا.

و بالتالي فإنّ البعد السياسي سيمثل بعدم الاستقرار السياسي، حيث يأخذ القيمة "1" في حال عدم تكملة الرئيس لعهدته، و"0" عكس ذلك، وفيما يلي نستعرض في الجدول التالي بالتفصيل رؤساء الجزائر من عام 1989 إلى يومنا هذا مع فترات حكمهم ومستوى عدم الاستقرار السياسي الموافق لكل فترة رئاسية:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم:(4-1)

رؤساء الجزائر ومدّة رئاستهم خلال الفترة من 1989 إلى 2009.

السنة	الرئيس	فترة الرئاسة	مدّة الرئاسة	مستوى عدم الاستقرار السياسي
1989	الرئيس الشاذلي بن جديد	1988/12/22 1992/01/11	3 سنوات و20 يوم	(1)
1990				
1991				
1992	الرئيس محمد بوضياف	1992/01/16 1992/06/29	4 أشهر و13 يوم	(1)
1993	الرئيس علي كافي	1992/07/02 1994/11/16	عامين و7 أشهر و14 يوم	(1)
1994				
1995	الرئيس اليمين زروال	1994/11/16 1999/04/16	4 سنوات و6أشهر	(1)
1996				
1997				
1998				
1999	الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	1999/04/16 إلى يومنا هذا	أكثر من 10 سنوات	(0)
2000				
2001				
2002				
2003				
2004				
2005				
2006				
2007				
2008				
2009				

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على Wikipedia 2011.

I-1-2 مصادل البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات البنك العالمي (World Bank Indicators) والتي تقدم إحصائيات لغالبية دول العالم للفترة من 1960 إلى 2010، وعلما أنّ الهدف الرّئيسي للدّراسة هو تقدير أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الفترة من 1989 إلى 2009، فإننا سوف نتقيّد بالفترة محل الدراسة فقط، مستندين في ذلك على نفس المصدر مع التمييز بين هيئتين هما: بيانات هيئة مكلفة بإعداد مؤشرات التنمية العالمية تحت لواء البنك العالمي (World Development Indicators WDI) والتي تعتبر بياناتها أكثر البيانات المعترف بها رسميا من قبل الدول

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المعنية،[24] إضافة إلى هيئة ثانية تقدم بيانات عن المؤشرات المالية Global Development Finance (GDF) والمكلفة بتقديم بيانات عن تطور القطاع المالي والمديونية الخارجية عن أغلبية دول العالم.

I-1-3 معالجة البيانات : تمت معالجة البيانات بالطرق المبينة سابقا وقد حصلنا على البيانات النهائية الملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم: (4-2)

البيانات النهائية للدراسة.

PL Ins	*DB Ser	*Rint Rat	*GDP Def	*Nom Irat	*OPEN	*IMP Int	*EXP Int	*GDP Grat	السنة
1	66,093	-5,25	16,01	10,76	47,15	28,51	18,63	4,4	1989
1	58,873	-19,09	30,26	11,17	48,38	24,93	23,44	0,8	1990
1	67,670	-41,12	53,79	12,67	52,71	23,59	29,11	-1,2	1991
1	73,190	-7,93	21,93	14	49,18	23,86	25,31	1,8	1992
1	79,841	0,38	13,62	14	44,92	23,13	21,78	-2,1	1993
1	50,670	-13,08	29,08	16	48,58	26,05	22,53	-0,9	1994
1	36,460	-10,16	28,58	18,42	55,19	28,99	26,19	3,8	1995
1	28,557	-5,02	24,02	19	53,70	23,94	29,76	4,1	1996
1	26,609	8,71	7	15,71	52,24	21,33	30,90	1,1	1997
1	42,121	14,63	-3,13	11,5	45,09	22,51	22,57	5,1	1998
0	36,416	-0,11	10,86	10,75	50,49	23,68	26,80	3,2	1999
0	18,940	-14,6	24,6	10	62,52	21,35	41,17	2,2	2000
0	20,759	8,79	0,71	9,5	57,84	21,60	36,24	2,6	2001
0	18,768	6,67	1,91	8,58	60,47	25,39	35,07	4,7	2002
0	14,679	-0,19	8,32	8,13	62,14	23,87	38,26	6,9	2003
0	14,962	-2,63	10,63	8	65,72	25,65	40,07	5,2	2004
0	10,417	-8,46	16,46	8	71,91	24,26	47,64	5,1	2005
0	23,171	-3,28	11,28	8	70,12	21,51	48,60	2	2006
0	1,161	0,67	7,33	8	69,90	23,29	46,60	3	2007
0	1,301	-6,6	14,6	8	69,18	22,90	46,27	2,4	2008
0	0,772	17,42	-9,42	8	76,52	36,11	40,40	2,1	2009

ملاحظة: كل العمليات الحسابية الأولية أعدت ودققت من طرف الباحث بالاستعانة ببرنامج Excel 2007.

***: نسب مئوية.**

حيث:

GDPGrt: Real GDP Growth Rate (النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي للإجمالي). EXPInt: Export Intensity (تركيز الصادات). IMPInt: Import Intensity (تركيز الواردات). OPEN: Economic Openness (الانفتاح الاقتصادي ويساوي (IMPInt + EXPInt). Nom Irat: Nominal Interst Rate (سعر الفائدة على الاسمي). DBSer: Debt Services (خدمة الديون كنسبة من الصادرات). RinRat: Real Interest Rate (سعر الفائدة الحقيقي). PLIns: Political Instability (عدم استقرار السياسي). GDPDef: GDP deflator (مكمش الناتج المحلي الإجمالي).

[24] استنادا إلى تعريف البنك العالمي للهيئة المعنية (World Development Indicators (WDI.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
Arabic Digital Library-Yarmouk University

I-2 الاختبارات الأولية:

بهدف استقصاء فرضيات الدراسة، سيتم إجراء مجموعة من الاختبارات الأولية قبل تقدير نموذج الدراسة.

I-2-1 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test).

لطالما استخدمت الدراسات الاقتصادية التي تعامل مع السلاسل الزمنية طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية من بدون اختبار سكون المتغيرات المستعملة عبر الزمن، وهذا ما قد يؤدي إلى نتائج مضللة، نظرا للإخلال بفرضيات النموذج، مما يؤدي بالتالي إلى ظهور الكثير من المشاكل الإحصائية المعروفة في مثل هذه النماذج التقليدية.

ويمكن تعريف سكون سلسلة زمنية (Y_t) أنه اتصاف السلسلة الزمنية الخصائص الإحصائية التالية (Gujarati & Porter, 2009):

أ- القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية ثابتة. $E(Y_t) = \mu$

ب- التباين ثابت. $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

ت- التباين المشترك عند فترة تباطؤ (k) يرتبط فقط بالتباطؤ الزمني أو بالفجوة (k) بين الفترتين الزمنيتين وليس بالفترة الحالية التي يحسب عندها التباين المشترك أي أن:

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

الاختبارات التقليدية لسكون السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي- فولر وفيليبس- بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

أ- اختبار ديكي- فولر لجذر الوحدة (Dickey-Fuller)

يقوم اختبار ديكي- فولر على اختبار فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية معينة (Y_t)، اعتمادا على الصيغة التالية (Gujarati & Porter, 2009):

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

$$Y_t = \beta\, Y_{t-1} + U_t \qquad , -1 \le \beta \le 1.$$

ويمكن صياغة هذه المعادلة بالفرق الأول، بحيث تكون قيمة المعلمة (ρ) مساوية لـ (1- β) كما يلي:

$$Y_t - Y_{t-1} = \beta\, Y_{(t-1)} - Y_{(t-1)} + U_{(t)}$$

$$\Delta Y_t = \rho\, Y_{(t-1)} + U_{(t)} \quad \text{.....(1).}$$

حيث يفترض اختبار ديكي- فولر أن الخطأ العشوائي (U_t) يخضع لفرضية التشويش الأبيض (White Noise Disturbances)، ويختبر وجود الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، عن طريق اختبار (t). ويمكن صياغة الفرضية العدمية (H_0) التي يتم اختبارها والفرضية البديلة (H_1) كما يلي:

$H_0 : \beta = 1$ ، أو $\beta = 0$.

$H_1 : \beta < 1$، أو $\beta < 0$.

المعادلة (1) تعتبر إحدى الحالات الثلاثة التي يختبر عندها سكون السلسلة الزمنية، وفيما يلي صيغ الحالات الثلاثة:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta\, Y_{t-1} + B\, t + U_t \quad \text{.....(القاطع والاتجاه).}$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta\, Y_{t-1} + U_t \quad \text{.....(القاطع).}$$

$$\Delta Y_t = \beta\, Y_{t-1} + U_t \quad \text{.....(بدون القاطع والاتجاه)}$$

ب- اختبار فيليبس - بيرون لجذر الوحدة (Phillips-Perron)

يهتم اختبار فيليبس- بيرون (PP) على غرار اختبار ديكي- فولر باختبار فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية (Y_t)، ونوضح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$Y_t = \beta\, Y_{t-1} + U_t$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

يستقصي اختبار فيليبس- بيرون (PP) الفرضية العدمية باستخدام اختبار (t). لكن هذا الاختبار لا يعالج مشكلة الترابط المتسلسل للأخطاء بنفس طريقة اختبار ديكي- فولر (DF) (أي بالطريقة المعلمية) وإنما يعالجها بالطريقة غير المعلمية.

I-2-2 اختبار كوزوم للاستقرارية (CUSUM Stability Test)

في حال إظهار اختبار جذر الوحدة عدم سكون متغيرات النموذج عبر الزمن عند المستوى، وجب إجراء اختبار كوزوم (CUSUM) للاستقرارية. وتظهر نتائج هذا الاختبار في شكل منحنى لأخطاء نموذج مقدّر بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares) ومجال ثقة من أجل اختبار الفرضية العدمية بأن معلمات نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية غير مستقرة. فإذا كان منحنى الأخطاء داخل مجال انحرافين معياريين (± 2 S.E) طوال فترة الدراسة، فإن الفرضية العدمية ترفض عند نسبة معنوية (5%)، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول كلّ الفترة، وبالتالي إمكانية تقدير معلمات ثابتة للنموذج الأخطاء طوال الفترة كاملة ولا يتوجب تجزئتها لفترات جزئية، أما إذا تم رفض الفرضية فإنه يتوجب تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة (Malawi, 2006).

I-2-3 اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test)

يعتبر اختبار جرينجر للسببية من الاختبارات الأولى التي ظهرت في مجال تحليل السلاسل الزمنية (زغودي.2011)، إذ يعمل على اختبار وجود العلاقة السببية ما بين متغيرين واتجاه وطبيعة هذه العلاقة إن وجدت (أحادية، أو ثنائية). (Engle & Granger, 1987).

وقد أعطى هذا الاختبار المبدأ الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، على اعتبار أن اختبار جرينجر للسببية عامل المتغيرات بنفس الطريقة، بحيث يقدر العلاقة بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة، فيقدر أحد المتغيرين على التباطؤات الزمنية للمتغير نفسه والتباطؤات الزمنية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للمتغير الآخر باستخدام نفس فترة التباطؤ الزمني، على اعتبار أن الأحداث في الماضي تؤثر في الأحداث الحالية (Sims, 1980).

ويعتبر (Sims, 1980) صاحب نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VectorAutoregression Model) في دراسته لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية لكل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ونظرا لكون النماذج القياسية التقليدية تعاني من الكثير من المشاكل الإحصائية التي تهدد صحة فرضيات هذه النماذج أو تقصي بعض المتغيرات المهمة، فقد رفض (Sims, 1980) استخدام المتغيرات الخارجية في نموذجه ورأى، على غرار Granger (1969)، أن تعامل كل المتغيرات بصفة متماثلة دون تمييز فتصبح كل هذه المتغيرات متغيرات داخلية، ورأى كذلك ضرورة استخدام نفس فترة الإبطاء الزمني لكل المتغيرات. وانطلاقا من هذه المبدأ بنى Sims نموذجه للانحدار الذاتي المتجه (Sims, 1980).

يتمتع نموذج (VAR) بمجموعة من المزايا التي لا توفرها اختبارات أخرى، نذكر من بينها ما يلي(Gujarati & Porter. 2009):

1- نموذج الانحدار الذاتي المتجه بسيط لا يتطلب تعيين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، لأن كل المتغيرات الداخلة في بناء النموذج تعتبر متغيرات داخلية.

2- تقدير النموذج بسيط، إذ يستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير كل معادلة على حدا في نموذج متكامل، وهو بذلك يشبه نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous-Equation Model).

نتائج التنبؤ باستخدام هذا النموذج تكون أفضل في عدة حالات مقارنة بنتائج التنبؤ باستخدام نموذج المعادلات الآنية الأكثر تعقيدا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرتكز نموذج الانحدار الذاتي المتجه على تقدير مجموعة من النماذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، بحيث في كل مرة يؤخذ أحد المتغيرات كتابع ويقدر كدالة في التباطؤات الزمنية للمتغيرات الأخرى بالإضافة إلى التباطؤات الزمنية للمتغير التابع نفسه، بحيث تصبح كل المتغيرات داخلية لأنها مقدرة في النموذج.

وقد تم الاستعانة في التحليل بأداتين أساسيتين هما تحليل مكونات التباين (VarianceDecomposition) وكذلك دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)، نظرا لاعتبار الخطأ المقدر لكل انحدار يؤثر في أخطاء الانحدارات الأخرى عن طريق المتغير التابع في هذه المعادلة على اعتبار أنه يصبح متغيرا مفسرا في المعادلة الأخرى. هذا الارتباط المتزامن للأخطاء يجعل من الصعب تفسير معلمات النموذج مما دفع مطبقي نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) إلى اللجوء إلى تحليل مكونات التباين لتشولاسكي (Cholesky Decomposition) والمعروف بكونه حساسا لترتيب متغيرات النموذج.

إضافة إلى ما سبق، يعتبر نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) من النماذج القياسية التي تحتاج أقل ما يمكن من المتطلبات النظرية لا تتعدى فقط متطلبين (Tokat, 2009):

أ- اختيار المتغيرات الاقتصادية التي يتوقع أن يكون لها تأثير متبادل فيما بينها انطلاقا من النظرية الاقتصادية ومن الدراسات السابقة.

ب- اختيار أكبر عدد ممكن من فترات التباطؤ التي تسمح بأكبر قدر من التأثير المتبادل بين المتغيرات. وقد درجت الدراسات السابقة على تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني استنادا إلى معياري أكايك Akaike Information Criterio (AIC) وشوارتز Schwarz Information Criterion (SIC) (Ang, 2007) كما أضافت الدراسات الحديثة مجموعة أخرى من المعايير التي تسمح باختيار عدد فترات التباطؤ الزمني المثلى، فإلى جانب المعيارين السابقين استخدمت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الدراسات معيار الاختبار المعدل لنسبة الاحتماليةLikelihood Ratio (LR)، معيار هانان–كوين Hannan-Quinn (HQ)، وكذلك معيار خطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error (FPE) وذلك بهدف التأكد من النتائج والقدرة على الاختيار عند اختلاف نتائج معياري أكايك (AIC) وشوارتز (SIC).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

II- نتائج التحليل القياسي:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات التي تقوم عليها، تمتّ الاستعانة بطريقة تحليل السلاسل الزمنية كما أشرنا أليه سابقا، حيث تم القيام بالاختبارات اللازمة بما تتطلبه طبيعة البيانات المستخدمة وأهداف الدراسة، مستعينين في ذلك بالرزمة الإحصائية Econometric Views (Eviews7)، وبناء عليه خلصنا إلى النتائج التالية:

II-1 اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية:

اختبار جذر الوحدة – كما ذكر سابقا– يهدف لاختبار سكون السلاسل الزمنية، حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على الاختبارات التقليدية الشائعة الاستعمال على غرار اختبارات ديكي فولر، وفيليبس– بيرون لجذر الوحدة، والتي تختبر الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية. وفيما يلي نستعرض المبادئ القياسية العامة لكل اختبار ويليها النتائج المحصل عليها وفقا لحالات الاختبار التي يدرس من خلالها جذر الوحدة.

II-1-1 اختبار ديكي فولر Dicky Fuller Test:

تم تقدير الاختبار الأول لجذر الوحدة من خلال اختبار ديكي فولر وفقا للحالات الثلاثة المذكورة سابقا: حالة القاطع والاتجاه، حالة القاطع، والحالة بدون القاطع والاتجاه. ونتائج الاختبار مبينة في الجداول (4-3)، (4-4)، و (4-6) بحيث يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار ديكي– فولر (DF_{Cal}) أكبر من قيمته المطلقة الحرجة (DF_{Cri}).

$|DF_{Cri}| < |DF_{Cal}| \Leftarrow$ رفض (H_0).

كما يعتمد قرار اللّجوء أو عدم اللّجوء إلى استخدام الصيغة المطورة لاختبار ديكي فولر والمتمثلة في: اختبار ديك فولر الموسع Augmented Dicky Fuller Test بقيم اختبار ديربن واتسون للارتباط الذاتي Durbin-Wartson حيث نكتفي باختبار ديكي فولر العادي في حالة ما إذا كانت قيمة Durbin-Wartson محصورة بين 1.5 و2.5، أمّا في غير ذلك نلجأ إلى إعادة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاختبار مستعينين باختبار ديكي فولر الموسع، مع العلم أن اختبار Durbin-Wartson يقبل قيم من 0 إلى 4.

فيما يلي، نستعرض النتائج المتعلقة باختبار Dicky Fuller حسب كل حالة، ويليه مناقشة النتائج المحصل عليها، ليتم فيما بعد مقارنتها مع نتائج اختبار Phillips-Perron الذي يقوم أساسا على نفس مبدأ اختبار هذا الأخير.

الجدول رقم: (4-3)

نتائج اختبار Dicky Fuller مع القاطع.

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند % 1	القيمة الحرجة عند %5	القيمة الحرجة عند %10	القرار
Open	- عند المستوى - الفرق الأول - الفرق الثاني	-0.375 -4.530 -	-3.808 -3.831 -	-3.026 -3.029 -	-2.650 -2.655 -	لا نرفض (H_0). نرفض (H_0). -
GDPgr	- عند المستوى - الفرق الأول - الفرق الثاني	-2.734 -5.605 -	-3.808 -3.831 -	-3.020 -3.029 -	-2.650 -2.655 -	لا نرفض (H_0). نرفض (H_0). -
DBser	- عند المستوى - الفرق الأول - الفرق الثاني	-1.043 -4.530 -	-3.808 -3.831 -	-3.020 -3.029 -	-2.650 -2.655 -	لا نرفض (H_0). نرفض (H_0). -
INTrat	- عند المستوى - الفرق الأول - الفرق الثاني	-2.680 - -	-3.808 - -	-3.020 - -	-2.650 - -	نرفض (H_0). - -
PLins	- عند المستوى - الفرق الأول - الفرق الثاني	-1.000 -4.358 -	-3.808 -3.831 -	-3.020 -3.029 -	-2.650 -2.655 -	لا نرفض (H_0). نرفض (H_0). -

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

Open : معدلات الانفتاح الاقتصادي.

GDPg: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

DBser: خدمات الديون.

INTrat سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.

PLins: عدم الاستقرار السياسي.

أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر مع القاطع اختلافات في درجات سكون السلاسل الزمنية، حيث تبيّن أن كل السلاسل ساكنة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) باستثناء سعر الفائدة الحقيقي الساكن عند المستوى I(0)، كما تظهر هذه الاختلافات أيضا في نسب المعنوية التي يتم على أساسها رفض الفرضية العدمية، إلّا أنّ ذلك لا يؤثر في النتائج

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

باعتبار أن أكبر نسبة معنوية مسموح بها في الاقتصاد هي 10 % وهو ما يتطابق مع نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم: (4-4)

نتائج اختبار Dicky Fuller مع الاتجاه والقاطع.

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1 %	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
Open	- عند المستوى	-2.581	-4.498	-3.658	-3.268	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-4.522	-4.532	-3.673	-3.277	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
GDPgr	- عند المستوى	-3.356	-4.498	-3.658	-3.268	نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
DBser	- عند المستوى	-2.741	-4.498	-3.658	-3.268	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-4.397	-4.532	-3.673	-3.277	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
INTrat	- عند المستوى	-3.436	-4.498	-3.658	-3.268	نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
PLins	- عند المستوى	-1.941	-4.498	-3.658	-3.268	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-4.232	-4.532	-3.673	-3.277	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

Open : معدلات الانفتاح الاقتصادي.

GDPg: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

DBser: خدمات الديون.

INTrat سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.

PLins: عدم الاستقرار السياسي.

أظهر اختبار ديكي فولر مع الاتجاه والقاطع نتائج جدّ متقاربة مع تلك المحصل عليها بالقاطع فقط، حيث تبيّن سكون كل المتغيرات عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) باستثناء كل من سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض وكذا نمو الناتج المحلي الإجمالي المستقرين عند المستوى I(0).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم: (4-5)

نتائج اختبار Dicky Fuller بدون القاطع والاتجاه،

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند % 1	القيمة الحرجة عند %5	القيمة الحرجة عند %10	القرار
Open	- عند المستوى	-1.339	-2.685	-1.959	-1.607	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-4.185	-2.692	-1.960	-1.607	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
GDPgr	- عند المستوى	-1.820	-2.685	-1.959	-1.607	نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
DBser	- عند المستوى	-1.713	-2.685	-1.959	-1.607	نرفض (H_0).-
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	
INTrat	- عند المستوى	-2.668	-2.685	-1.959	-1.607	نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
PLins	- عند المستوى	-1.452	-2.685	-1.959	-1.607	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-4.242	-2.692	-1.960	-1.607	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

Open : معدلات الانفتاح الاقتصادي.

GDPg: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

DBser: خدمات الديون.

INTrat سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.

PLins: عدم الاستقرار السياسي.

كذلك يظهر اختبار ديك فولر لسكون السلاسل الزمنية بدون القاطع والاتجاه نتائج متقاربة مع الحالتين السابقتين فيما يخص كل من الانفتاح الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي المستقرين عند المستوى I(0)، أما فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى، فقد أظهر الاختبار سكونها عند الفرق الأول، بمعنى تكاملها من الدرجة الأولى I(1)، أمّا الاختلاف – كما أشرنا إليه سابقا– يكمن أساسا في مستويات المعنوية التي يتم عندها رفض الفرضية العديمة.

نشير إلى أنّ قيم اختبار ديرين واتسون Durbin-Watson كانت كلها محصورة بين القيمة 1.5 و2.5 لكلّ المتغيرات مع اختلاف حالات اختبار السكون، وبالتالي فإنّ نتائج اختبار ديكي فولر تعد كافية ولا تستوجب الاستعانة باختبار ديكي فولر الموسع، إلّا أننا سوف نعمد إلى إعادة اختبار سكون السلاسل الزمنية اعتمادا على اختبار فيلبس بيرون وذلك لأغراض التحقق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

II-1-2 اختبار فيليبس بيرون لسكون السلاسل الزمنية Phillips-Perron Test:

اختبار فيليبس- بيرون لجذر الوحدة (Phillips- Perron) يختبر سكون السلاسل الزمنية بنفس مبدأ رفض الفرضية العديمة التي تقتضي عدم سكون السلاسل الزمنية في اختبار ديكي فولر، بحيث يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار فيليبس- بيرون (PP_{Cal}) أكبر من قيمته المطلقة للقيمة الحرجة (PP_{Cri}). لكن الاختلاف الرئيس بين هذين الاختبارين يكمن في عدم ارتباط نتائج اختبار فيليبس بيرون بقيم اختبار ديربن واتسون Durbin-Watson عكس اختبار ديكي فولر الذي يستوجب مراعاة هذا قيم هذا الأخير. وفيما يلي، نستعرض بالتفصيل لنتائج اختبار Phillips-Perron ويليه بعد ذلك تلخيص لكلا اختباري السكون.

جدول رقم: (4-6)

نتائج اختبار Phillips-Perron بالقاطع.

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1 %	القيمة الحرجة عند %5	القيمة الحرجة عند %10	القرار
Open	- عند المستوى	-0.683	-3.808	-3.020	-2.650	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-5.934	-3.831	-3.029	-2.655	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
GDPgr	- عند المستوى	-2.734	-3.808	-3.020	-2.650	نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
DBser	- عند المستوى	-0.864	-3.808	-3.020	-2.650	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-3.683	-3.831	-3.029	-2.655	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
INTrat	- عند المستوى	-2.549	-3.808	-3.020	-2.650	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-8.098	-3.831	-3.029	-2.655	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
PLins	- عند المستوى	-1.000	-3.808	3.020	-2.650	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-4.358	-3.831	-3.029	-2.655	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

Open : معدلات الانفتاح الاقتصادي.

GDPg: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

DBser: خدمات الديون.

INTrat سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.

PLins: عدم الاستقرار السياسي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أظهرت نتائج اختبار Phillips-Perron لسكون السلاسل الزمنية مع القاطع، سكون كلّ السلاسل عند الفرق الأول(1)I، باستثناء معدلات النمو، حيث أظهر الاختبار استقرارها عند المستوى(0)I، وتعتبر هذه النتائج متقاربة مع تلك المحصل عليها باختبار Fuller Dicky مع القاطع، باستثناء معدل الفائدة الحقيقي والانفتاح الاقتصادي الذي أظهر فيهما اختبار فيلبس سكون الأول عند الفرق الأول والثاني عند المستوى، أما المتغيرات الأخرى فإنّ كلا الاختبارين أظهرا استقرارها عند الفرق الأول.

جدول رقم: (4-7)

نتائج اختبار Phillips-Perron بالاتجاه والقاطع.

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1 %	القيمة الحرجة عند %5	القيمة الحرجة عند %10	القرار
Open	- عند المستوى	-2.325	-4.498	-3.658	-3.268	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-8.787	-4.532	-3.673	-3.277	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
GDPgr	- عند المستوى	-3.356	-4.498	-3.658	-3.268	نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
DBser	- عند المستوى	-2.817	-4.498	-3.658	-3.268	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-4.510	-4.532	-3.673	-3.277	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
INTrat	- عند المستوى	-3.382	-4.498	-3.658	-3.268	نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
PLins	- عند المستوى	-2.018	-4.498	-3.658	-3.268	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-4.232	-4.532	-3.673	-3.277	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

Open : معدلات الانفتاح الاقتصادي.

GDPg: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

DBser: خدمات الديون.

INTrat سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.

PLins: عدم الاستقرار السياسي.

يظهر الجدول أعلاه، والملّخص لنتائج اختبار Phillips-Perron مع الاتجاه والقاطع سكون أغلب المتغيرات عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولي(1)I وذلك باستثناء متغيري

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمو في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة الحقيقي المستقرين عند المستوى، ممثلة في ذلك نفس النتائج المحصلة باستخدام اختبار ديكي فوار بالاتجاه والقاطع.

الجدول رقم: (4-8)

نتائج اختبار Phillips-Perron بدون الاتجاه والقاطع.

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1 %	القيمة الحرجة عند %5	القيمة الحرجة عند %10	القرار
Open	- عند المستوى	3.826	-2.680	-1.959	-1.607	نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
GDPgr	- عند المستوى	-3.356	-4.497	-3.658	-3.268	نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
DBser	- عند المستوى	-1.889	-2.685	-1.959	-1.607	نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
INTrat	- عند المستوى	-2.520	-2.685	-1.959	-1.607	نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-	-	-	-	-
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-
PLins	- عند المستوى	-1.452	-2.685	-1.959	-1.607	لا نرفض (H_0).
	- الفرق الأول	-4.242	-2.692	-1.960	-1.607	نرفض (H_0).
	- الفرق الثاني	-	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

Open : معدلات الانفتاح الاقتصادي.

GDPg: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

DBser: خدمات الديون.

INTrat سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.

PLins: عدم الاستقرار السياسي.

بمقارنة نتائج اختبار فيليبس بيرون بدون الاتجاه والقاطع مع تلك المحصلة باختبار ديكي فولر لنفس الحالة، نخلص إلى وجود تقارب كبير في النتائج: حيث أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0) باستثناء متغير عدم الاستقرار السياسي الساكن عند الفرق الأول I(1) ، والاختلاف الوحيد بين نتائج الاختبارين يكمن في متغير الانفتاح الاقتصادي الساكن عند المستوى I(0) بعد أن كان متكامل من الدرجة الأولى I(1) عند استخدام اختبار ديكي فولر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و بهدف تبسيط نتائج كلا الاختبارين، وكذا تسهيل الحكم عن مستوى سكون متغيرات الدراسة، يتم فيما يلي تلخيص كلّ النتائج في الجدول رقم (4-9) مع التمييز بين نتائج كل اختبار عن نتائج الآخر.

جدول رقم:(4-9)

النتائج النهائية لاختبارات جذر الوحدة.

المتغير:	طبيعة الاختبار	مستويات السكون	
		Dicky-Fuller Test	Phillips-Perron Test
Open	مع القاطع.	I(1)*	I(1)*
	مع الاتجاه والقاطع.	I(1)**	I(1)*
	بدون اتجاه وقاطع.	I(1)*	I(0)*
GDPgr	مع القاطع.	I(0)***	I(0)***
	مع الاتجاه والقاطع.	I(2)***	I(0)***
	بدون اتجاه وقاطع.	I(0)***	I(0)***
DBser	مع القاطع.	I(1)*	I(1)**
	مع الاتجاه والقاطع.	I(1)**	I(1)**
	بدون اتجاه وقاطع.	I(0)***	I(0)***
INTrat	مع القاطع.	I(0)***	I(1)*
	مع الاتجاه والقاطع.	I(0)***	I(1)***
	بدون اتجاه وقاطع.	I(1)**	I(1)**
DBser	مع القاطع.	I(1)*	I(1)*
	مع الاتجاه والقاطع.	I(1)**	I(1)**
	بدون اتجاه وقاطع.	I(0)*	I(1)**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

Open : معدلات الانفتاح الاقتصادي.

GDPg: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

DBser: خدمات الديون.

INTrat سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.

PLins: عدم الاستقرار السياسي.

(*)، (**)، (***) تمثل نسب معنوية 1 % 5% 10 % على التوالي.

إنّ تلخيص نتائج اختباري السكون المذكورين سابقا، يتيح لنا إمكانية الحكم على مستوى سكون السلاسل الزمنية، فبمقارنة نتائج اختباري ديكي فولر وفيليبس بيرون تبيّن سكون كل السلاسل عند الفرق الأول بحكم نتائج الاختبارين في حالتين على الأقل من الحالات الثلاث التي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يختبر عندها السكون (القاطع، الاتجاه والقاطع ومن دون الاتجاه والقاطع) والتي أشار كلا الاختبارين إلى سكون كل المتغيرات عند الفرق الأول(1)I باستثناء المعدل السنوي للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، الذي أشارت في شأنه نتائج كلا الاختبارين إلى سكونه عند المستوى(0)I.

ويجدر في هذا الشأن الإشارة إلى عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين كل متغيرات الدراسة مع متغير النمو الاقتصادي، وذلك لعدم سكون كل المتغيرات عند نفس المستوى، وبذلك لا يمكن تقدير نموذج التكامل المشترك Cointegration نظرا لعدم توفر شرط السكون المذكور أعلاه بالإضافة إلى أن عدم تحقق هذا الشرط يؤدي بنا أيضا إلى صرف النظر عن اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير النموذج (Gujarati & Porter. 2009).

II-2 اختبارات استقرار السلاسل الزمنية:

من خلال اختبارات السكون يظهر أنّ كل المتغيرات باستثناء النمو الاقتصادي متكاملات من الدرجة الأولى، مما قد يؤدي إلى وجود تغيرات غير متوقعة في سلوك هذه الأخيرة عبر الزمن، مما يحتّم إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية خلال الفترة محل الدراسة.

في هذا الشأن، نعمد إلى استخدام اختبار CUSUM وCUSUM SQUAR لاستقرار معلمات النموذج، ويقوم الحكم على مدى استقرار المعلمات على موقع منحنى الأخطاء داخل مجال انحرافين معياريين (± 2S.E) ومستوى معنوية 5 % فيما يخص اختبار CUSUM وموقع منحنى مربع الأخطاء في نفس المجال فيما يتعلق باختبار CUSUM SQUAR.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويمكن صياغة مبدأ اختبار CUSUM وCUSUM SQUAR رياضيا كما يلي:[25]

$$St = (T-k) * \sum_{j=k+1}^{t} (U_t) / \sum_{j=k+1}^{t} (U_t)^2.$$ حيث : $t= k+1, k+2,\ldots, T$

$$St' = \sum_{j=k+1}^{t} (U_t)^2 / \sum_{j=k+1}^{T} (U_t)^2.$$ حيث : $t= k+1, k+2,\ldots, T$

حيث: S_t الانحراف المعياري للأخطاء، 'St الانحراف المعياري لمربعات الأخطاء.

الصيغة الأولى تمثل مبدأ قياس CUSUM أما الصيغة الثانية فهي متعلقة ب CUSUM SQUAR.

استقرار معلمات النموذج يقتضي أن تكون قيم الأخطاء "St" مستقرة داخل مجال الثقة التالي:

$$\pm 0.948 \, (2t + T - 3k)/(T-k)^{1/2}$$

أما " St' " فينبغي - حسب معيار - CUSUM SQUAR أن تستقرّ في المجال التالي عند مستوى معنوية 5%:

$$\pm C \, [(t-T) / (T-k)].$$

حيث يمثل"C" إحصائية Kolmogorov-Smirnov التي تقوم على احتساب أكبر فارق بين متوسط الأخطاء مع أكبر انحراف معياري للعينة، إذ يعطي هذا المقياس معيار لحكم هلى مدى ملاءمة معطيات العينة للقياس ضمن الفترة الزمنية المختارة (جدول قيم إحصائية – Kolmogorov-Smirnov مبينة في الملحق رقم :05).

وفيما يلي نستعرض نتائج كلا الاختبارين في الشكلين (4-1) و(4-2) كما يلي:

[25] استنادا إلى دليل الرّزمة الإحصائية Eviews 7. ص 178، 187.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكل رقم: (4-1)

نتائج اختبار CUSUM لاستقرار معلمات النموذج.

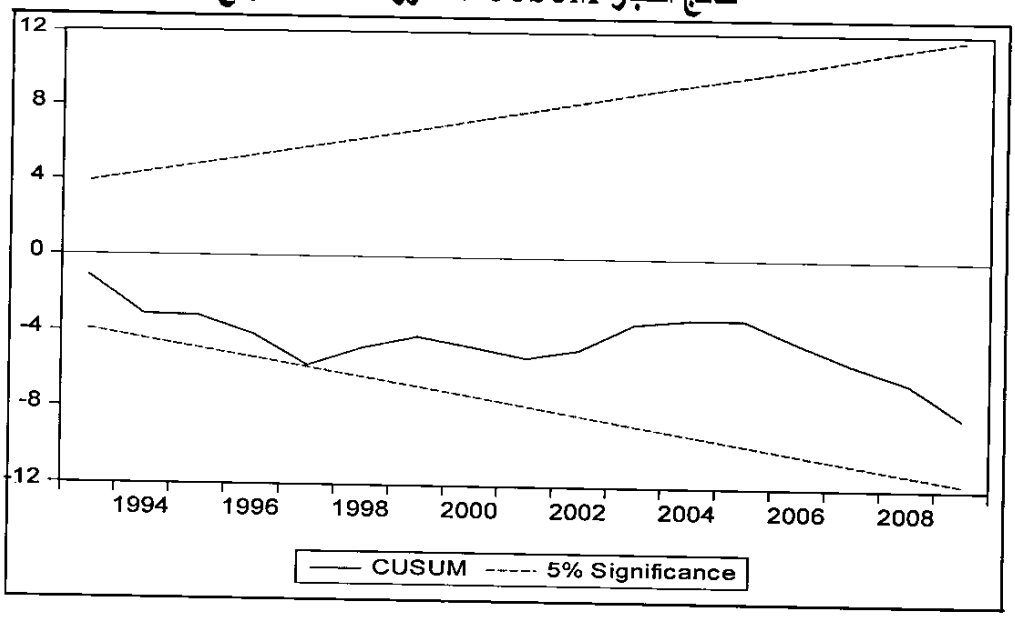

الشكل رقم: (4-2)

نتائج اختبار CUSUM SQUAR لاستقرار معلمات النموذج.

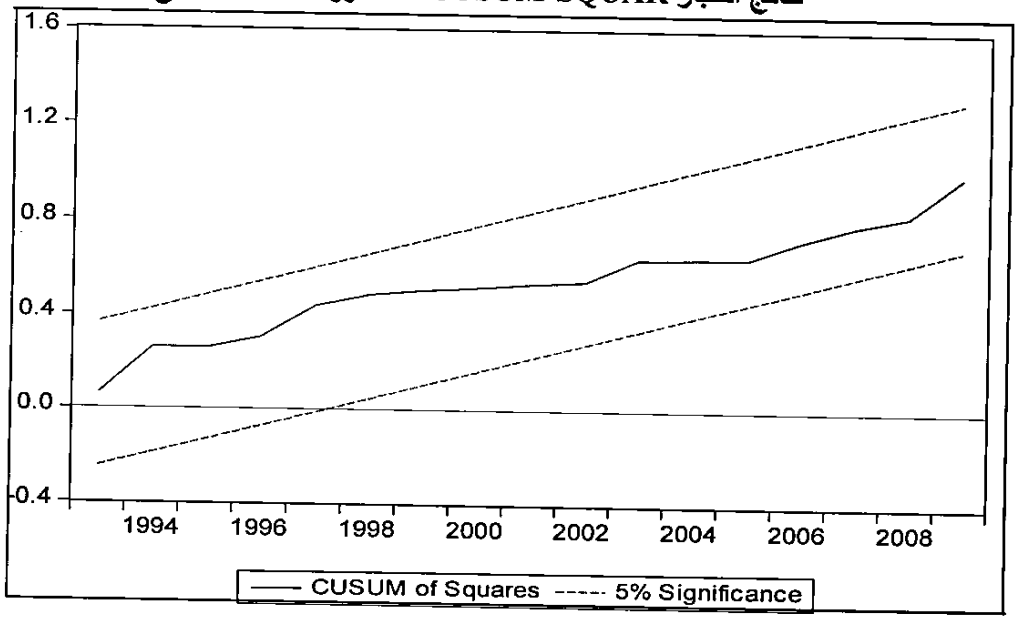

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من خلال إجراء كلا اختباري الاستقرارية، تبيّن أن معلمات النموذج تتمتع باستقرارية عالية على مدى الفترة الزمنية التي تقوم عليها الدراسة، وعليه فإنّه لا داعي لتقسيم الفترة من 1989 إلى 2009 إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة، وبالتالي يسمح لنا هذان الاختبارين باستخدام كامل الفترة دون تجزئتها.

II-3 اختبار تحديد عدد فترات الباطؤ الزمني Lag Lentgh Selection.

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني كما سبق الإشارة سيتم الاعتماد على معياري أكايك «Akaik» (AIC) وشوارتز «Schwarz» (SIC)، معيار هانان- كوين «Hannan-Quinn» (HQ)، وكذلك معيار خطأ التنبؤ النهائي « Final Prediction Error» (FPE)، وتختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، بالإضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان «Likelihood Ratio» (LR) الذي يختبر فرضية أن معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا باستخدام توزيع (χ^2) انطلاقا من أكبر عدد فترات إبطاء زمني ويتوقف عند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة.

نستعرض من خلال الجدول التالي رقم (4-10) نتائج الاختبارات الخمسة ويليه في ذلك مناقشتها:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم: (4-10)

نتائج اختبار تحديد عدد فترة التباطؤ الزمني.

المعيار					
HQ	SC	AIC	FPE	LR	فترات التباطؤ الزمني
27.651	27.857	27.609	673664.4	NA	0
25.968	27.207	25.716	113411.8	58.818*	1
24.731*	27.002*	24.268*	54085.44*	32.636	2

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

*: فترة التباطؤ الزمني التي تم اختيارها من طرف الاختبار المعني عند مستوى معنوية 5 %.

LR: Likelihood Ratio criterion

FPE: Final Prediction Error

AIC: Akaik criterion

SC: Schwarz criterion

HQ: Hannan-Quinn criterion

0، 1،2: تمثل أعداد فترات التباطؤ.

أشارت نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ – كما هو موضح في الجدول أعلاه – إلى اختيار أغلب المعايير لفترة التباطؤ الزمني الثانية، باستثناء المعيار المعدل لنسبة الإمكان «Likelihood Ratio» (LR) الذي اختار فترة تباطؤ واحدة. استنادا إلى ما خلصت إليه أغلب هذه المعايير، يتم اختيار فترتي تباطؤ و التي ستؤخذ بعين الاعتبار في الاختبارات اللّاحقة.

II-4 اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test)

لتحديد طبيعة العلاقة السببية واتجاهها بين الانفتاح الاقتصادي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك العلاقة السببية بين كل متغيرات النموذج نستعين باختبار جرينجر (Granger) للسببية، حيث نوضح في الجدول رقم (4-11) نتائج هذا الاختبار باستخدام فتراتي تباطؤ زمني، على اعتبار أن اختبار السببية حساس لفترة التباطؤ المختارة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم: (4-11)

نتائج اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test

الفرضية العديمة:			Obs	F-Cal	Pro	النتيجة
Open	لا يؤثر في	GDPgr	19	0.239	0.790	لا نرفض الفرضية العديمة
GDPgr	لا يؤثر في	Open	19	1.302	0.302	لا نرفض الفرضية العديمة
DBser	لايؤثر في	GDPgr	19	2.154	0.152	لا نرفض الفرضية العديمة
GDPgr	لايؤثر في	DBser	19	0.102	0.902	لا نرفض الفرضية العديمة
INTrat	لايؤثر في	GDPgr	19	1.924	0.182	لا نرفض الفرضية العديمة
GDPgr	لا يؤثر في	INTrat	19	0.219	0.805	لا نرفض الفرضية العديمة
PLins	لا يؤثر في	GDPgr	19	0.795	0.470	لا نرفض الفرضية العديمة
GDPgr	لا يؤثر في	PLins	19	1.985	0.174	لا نرفض الفرضية العديمة
DBser	لا يؤثر في	Open	19	0.684	0.520	لا نرفض الفرضية العديمة
Open	لا يؤثر في	DBser	19	0.164	0.849	لا نرفض الفرضية العديمة
INTrat	لا يؤثر في	Open	19	4.932	0.023	نرفض الفرضية العديمة *
Open	لايؤثر في	INTrat	19	1.832	0.196	لا نرفض الفرضية العديمة
PLins	لا يؤثر في	Open	19	5.447	0.017	نرفض الفرضية العديمة *
Open	لا يؤثر في	PLins	19	1.703	0.217	لا نرفض الفرضية العديمة
INTrat	لا يؤثر في	DBser	19	1.839	0.195	لا نرفض الفرضية العديمة
DBser	لا يؤثر في	INTra	19	3.510	0.058	نرفض الفرضية العديمة **
PLins	لايؤثر في	DBser	19	1.320	0.298	لا نرفض الفرضية العديمة
DBser	لا يؤثر في	PLins	19	2.559	0.113	لا نرفض الفرضية العديمة
INTrat	لا يؤثر في	PLins	19	0.991	0.359	لا نرفض الفرضية العديمة
PLins	لا يؤثر في	INTrat	19	3.508	0.058	نرفض الفرضية العديمة **

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

(*)، (**)،تمثل نسب احتمالية 5% 10 % على التوالي.

Open : معدلات الانفتاح الاقتصادي.
GDPg: نمو الناتج المحلي الإجمالي.
DBser: خدمات الديون.
INTrat سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.
PLins: عدم الاستقرار السياسي.

أظهر اختبار جرانجر للسببية – كما هو موضح في الجدول أعلاه – عدم وجود أية علاقة سببية بين الانفتاح الاقتصادي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة أخرى أظهر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التحرير المالي والانفتاح وذلك تحت احتمالية أقل من 10 %. من ناحية أخرى، إضافة إلى علاقتين أخريتين في اتجاه واحد بين عدم الاستقرار السياسي والتحرير المالي وكذلك بين خدمات الديون والتحرير المالي، وهي العلاقات التي يمكن أن نلخصها كما يلي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- التحرير المالي ⇐ الانفتاح الاقتصادي.
- عدم الاستقرار السياسي ⇐ الانفتاح الاقتصادي.
- خدمات الديون ⇐ التحرير المالي.
- عدم الاستقرار السياسي ⇐ التحرير المالي.

II-5 نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR):

لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير يُستخدم أسلوبان في التحليل، ويتعلق الأمر بكل من تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function). وسيتم تقدير النموذج باستخدام فترتين للتباطؤ الزمني وفقا للترتيب التالي (GDPgr, Open, DBser, INTrat, PLins).

II-5-1 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):

تستخدم أداة تحليل مكونات التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى وفي المتغير نفسه. إذ خلص الاختبار إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (4-13)، حيث أظهر أنّ للانفتاح الاقتصادي قوة متوسطة نسبيا في تفسير خطأ التنبؤ في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وكذالك حال خدمات الديون، التي رغم أنها ذات قوة تفسيرية متوسطة إلّا أنها تظهر أقوى من الانفتاح الاقتصادي خلال الفترات العشرة المستخدمة في الاختبار، إذ أنّ الانفتاح الاقتصادي يفسر خطأ التنبؤ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود أكبر نسبة مساوية لـ16.07 % عند الفترة العاشرة، إلى جانب أن خدمات الديون تفسر خطأ التنبؤ في معدلات النمو في الناتج المحلي في حدود أعلى نسبة مساوية لـ17.682 % وذلك خلال الفترة السادسة.

فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الأخرى، فقد أظهر اختبار تحليل مكونات التباين قوّة جدّ ضعيف لهذه الأخيرة في تفسير خطأ التنبؤ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تتجاوز القوة التفسيرية للتحرير المالي نسبة 5.976 % أما متغير عدم الاستقرار السياسي نسبة 2.083 %.

وتجدر الإشارة إلى التباطؤات الزمنية لمعدلات نمو الناتج المحلي كانت الأكثر تفسيرا لخطأ للتغيرات في نفس المتغير، حيث كانت القوة التفسيرية محصورة بين 95.429 % في الفترة الثانية و60.118 % في الفترة العاشرة.

جدول رقم: (4-12)

نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

PLins	INTrat	DBser	Open	GDPgr	الفترة
0.000	0.000	00.000	00.000	100.000	1
1.005	0.838	02.361	00.365	95.429	2
1.914	3.000	17.460	01.419	76.204	3
1.962	5.976	13.848	05.916	72.295	4
2.083	5.543	14.993	05.552	71.826	5
1.870	5.173	17.682	10.343	64.930	6
1.789	5.447	17.073	13.221	62.468	7
1.758	5.378	16.773	14.382	61.706	8
1.742	5.319	16.872	15.385	60.679	9
1.781	5.267	16.762	16.070	60.118	10

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

Open : معدلات الانفتاح الاقتصادي.
GDPg : نمو الناتج المحلي الإجمالي.
DBser : خدمات الديون.
INTrat : سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.
PLins : عدم الاستقرار السياسي.

II-2-5 دالة الاستجابة لردة الفعل Impulse Response Function:

دالة الاستجابة لردة الفعل (IRF) هي الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات نموذج الانحدار الذاتي المتجه بعد تحليل مكونات التباين لتشولاسكي Cholesky test. وتبين دالة الاستجابة لردة الفعل مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمات غير متوقعة في حدود الخطأ للمتغيرات، مقدارها انحراف معياري واحد، أي أن دالة الاستجابة لردة الفعل تحسب بصيغة تفاضل مصفوفة متغيرات النموذج (Y) بالنسبة إلى حد الخطأ العشوائي (u_t)، أي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(Malawi, 2006) (dY_{t+s} / du_{jt})، وفيما يلي نستعرض نتائج هذا الاختبار ويليه مناقشتها مع التركيز على استجابة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لصدمة في كل من الانفتاح الاقتصادي، التحرير المالي إضافة إلى تباطؤات نفس المتغير:

الشكل رقم: (4-3)

دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)

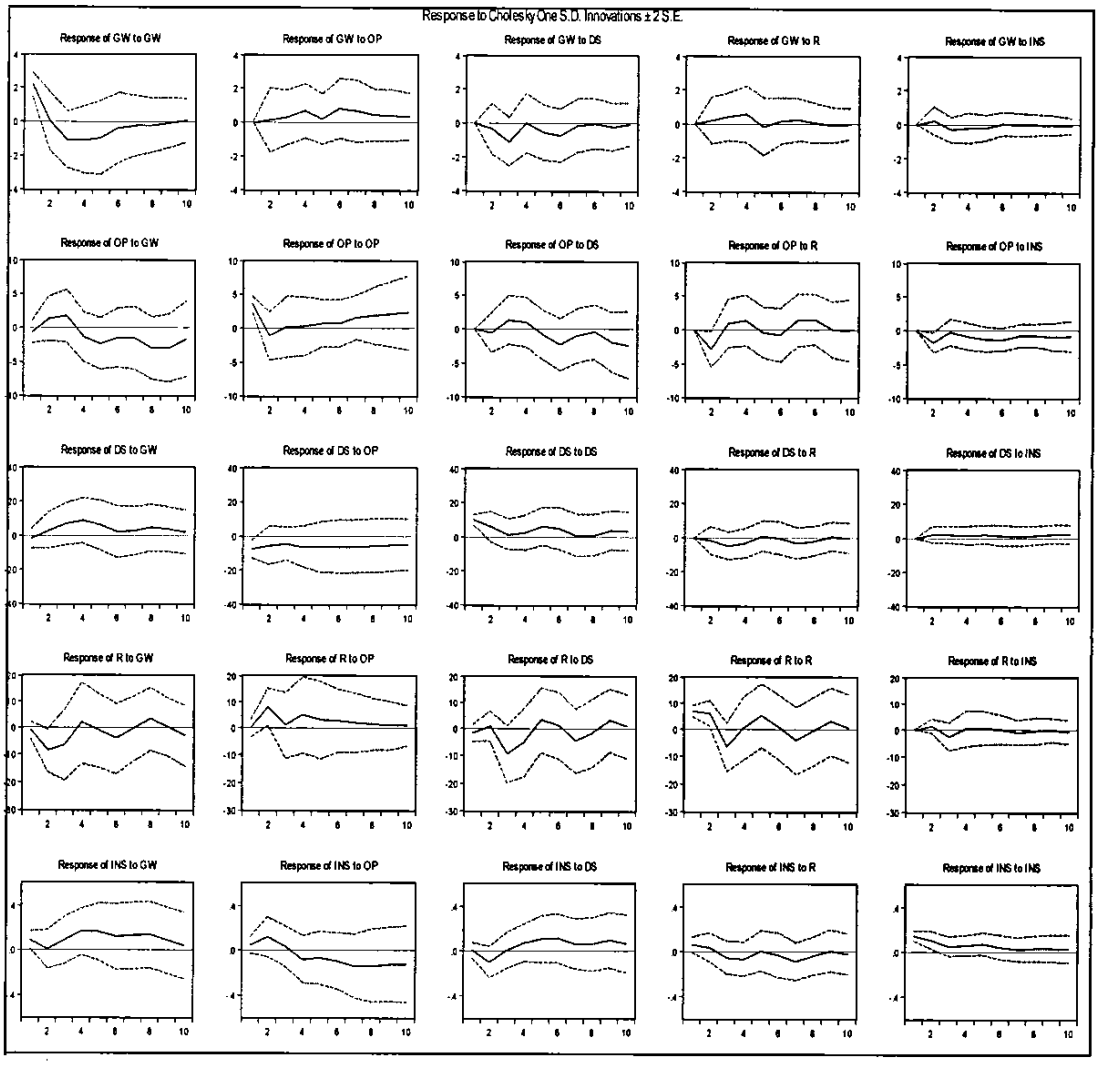

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7، مع الترتيب التالي: GW، OP، DS، R ، INS.

Op : معدلات الانفتاح الاقتصادي.
GW : نمو الناتج المحلي الإجمالي.
DS : خدمات الديون.
R : سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.
INS : عدم الاستقرار السياسي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يتبيّن من خلال نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل غياب أي تأثير واضح لكلّ المتغيرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي على طول العشر سنوات التي قام عليها الاختبار، باستثناء الأثر الإيجابي لصدمة غير متوقعة في حدود خطأ المتغير نفسه خلال الفترتين الأوليتين، وهي النتيجة التي يمكن تعميمها على كلّ المتغيرات نتيجة وجود تأثيرات إيجابية للصدمات غير المتوقعة في حدود أخطاء المتغيرات المعنية في المتغيرات نفسها.

إضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل وجود أثر إيجابي لعدم الاستقرار السياسي على التحرير المالي، وذلك خلال السنة الثانية، كما بينت نفس النتائج وجود أثر سلبي للتحرير المالي على الانفتاح الاقتصادي وهي النتيجة التي تتناقض مع النظرية الاقتصادية، بحيث أنّ التحرير المالي يساهم في دعم التجارة الخارجية، وبالتّالي الانفتاح الاقتصادي، كما تتوافق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة (زغودي. 2011).

نظرا لحساسية كل من اختبار تحليل مكونات التباين وكذا دالة الاستجابة لردة الفعل لترتيب المتغيرات محل الدراسة، وعملا منّا على التحقق من النتائج المستخلصة، نأتي فيما يلي على إعادة الاختبارين بترتيب جديد وعشوائي للمتغيرات التفسيرية، ويليه بعد تحليل مقارن للنتائج مع ما خلص إليه الاختبارين بالترتيب الأصلي.

II-5-3 التحقق من نتائج تحليل مكونات التباين:

يتصف اختبار تحليل مكوّنات التباين– كما تمت الإشارة إليه سابقا– بحساسية لترتيب المتغيرات محلّ الدراسة، وانطلاقا من هذه الخاصية، نقوم فيما يلي بنفس الاختبار مع ترتيب جديد وعشوائي للمتغيرات التفسيرية على النحو التالي: الانفتاح الاقتصادي، التحرير المالي، عدم الاستقرار السياسي وخدمات الديون، حيث تبيّن النتائج في الجدول التالي رقم (4–13):

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم: (4-13)

نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع الترتيب الجديد.

DBser	PLins	INTrat	Open	GDPgr	الفترة
0.00	00.00	00.00	00.00	100.00	1
1.88	00.92	01.05	10.78	85.35	2
4.16	02.74	05.13	13.21	74.74	3
4.00	03.61	08.59	14.45	69.33	4
4.24	05.68	08.29	14.41	67.35	5
4.11	05.69	08.04	15.39	66.76	6
5.49	06.26	07.72	14.91	65.60	7
5.26	05.57	08.18	14.57	66.39	8
6.03	05.96	07.98	14.78	65.23	9
5.75	05.88	08.34	15.77	64.24	10

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7.

Open : معدلات الانفتاح الاقتصادي.

GDPg : نمو الناتج المحلي الإجمالي.

DBser : خدمات الديون.

INTrat : سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.

PLins : عدم الاستقرار السياسي.

أظهرت نتائج تحليل مكونات التباين مع الترتيب الجديد المتمثل في: (GDPgr,Open, INTrat, PLins, DBser) نتائج جد متقاربة بالمقارنة مع الترتيب الأصلي، باستثناء انخفاض معدلات تأثير التحرير المالي على النمو الذي انخفض من قيم قاربت 20% إلى معدلات جديدة تحت 10 %، مع بقاء أثر الانفتاح على النمو في حدود لم تتعد 15.77% على طول الفترات العشرة التي قام عليها الاختبار، كما ينبغي الإشارة إلى ثبات معدلات تأثير المتغيرات الأخرى في نسب ضعيفة رغم ارتفاع معدلات تأثير متغير عدم الاستقرار السياسي إلى قيم فاقت 6 % إلّا أنها لا تزال ضعيفة وذات أثر هامشي.

II-4-5 التحقق من نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل:

كما كان الحال مع نتائج اختبار تحليل مكونات التباين، أظهرت النتائج الجديدة لدالة الاستجابة لردة الفعل مع الترتيب الجديد للمتغيرات التفسيرية تقارب واضح مع سابقاتها، وفيما يلي نستعرض في الشكل رقم (4-4) نتائج هذا الاختبار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشكل رقم: (4-4)

نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل مع الترتيب الجديد للمتغيرات التفسيرية،

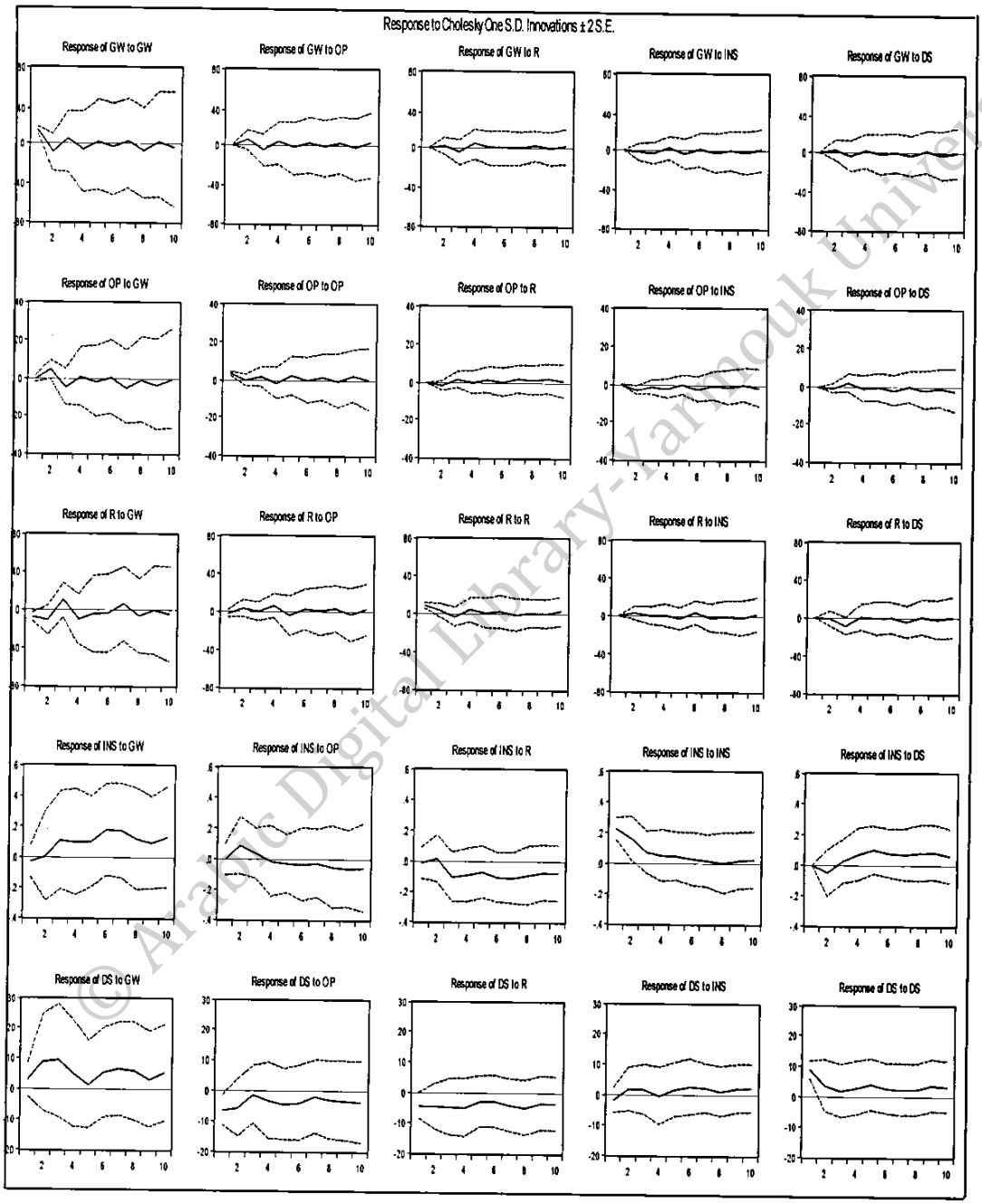

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الرزمة الإحصائية Eviews7، مع الترتيب التالي: GW, Op, R, INS, DS.

Op : معدلات الانفتاح الاقتصادي.
GW : نمو الناتج المحلي الإجمالي.
DS : خدمات الديون.
R : سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.
INS : عدم الاستقرار السياسي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتبين في الشكل السابق الممثل لنتائج دالة الاستجابة لردة الفعل، أنّ ترتيب المتغيرات التفسيرية لم يكن له أي أثر واضح على النتائج المتعلقة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ باستثناء الأثر الإيجابي لصدمة غير متوقعة في حدود خطأ المتغير نفسه وذلك خلال الفترة الثانية. وكما هو الحال في نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل مع الترتيب الأصلي، فقد لوحظ أيضا وجود نفس تأثيرات إيجابية لصدمات غير متوقعة في حدود أخطاء كلّ المتغيرات في تغير قيم المتغيرات نفسها.

كما تجدر الإشارة إلى الأثر السلبي للانفتاح الاقتصادي على خدمات الديون خلال الفترة الثانية، وتعتبر هذه النتيجة منطقية بحكم أنّ متغير "خدمات الديون" مقاس كنسبة من الصادرات، وبالتالي ارتفاع هذه الأخيرة في السنوات السابقة أدى إلى تضاؤل قيم هذا المؤشر (وجود علاقة عكسية بين خدمات الديون والصادرات) وذلك باعتبار أنّ الصادرات تمثل أحد جانبي الانفتاح الاقتصادي إلى جانب الواردات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الخامس:

النتائج والتوصيات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعد تحليل ومناقشة نتائج الدراسة القياسية، إضافة إلى تحليل الإصلاحات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري وكذلك تطوّر أهم المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها ضمن النظرية – من خلال تحليل معطيات الاقتصاد الجزائري– والتطبيقية مستخلصة من الدراسة القياسية على النحو التالي:

I- النتائج النظرية:

من خلال تقصي الباحث لمسار تطور الإصلاحات الاقتصادية إلي باشرتها الجزائر منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين وإلى غاية عام 2009، وكذالك لتطور أهم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية فيما يتعلق بموضوع الدراسة، تمّ استنتاج ما يلي:

1- غياب إطار واضح للانفتاح ضمن الاقتصاد الجزائري:

و يتجلى ذلك من خلال غياب القوانين والتعليمات الواضحة والتي من شأنها إضفاء الدعم السياسي والقانوني للقطاعات الخاضعة للتجارة الخارجية، وكما تبرز هذه النتيجة أيضا من خلال القوانين والتعليمات الخاصة بتخفيض القيود الجمركية، التي أتت غالبها في قوانين مالية تكميلية، إلى جانب اقتصار أهم الإصلاحات التي عملت على دفع وتيرة الانفتاح الاقتصادي على مخطط التعديل الهيكلي الذي انتهى العمل به بتاريخ 1998.

2- إهمال متخذي القرار في الجزائر للصادرات خارج المحروقات وللتجارة الخارجية:

وذلك من خلال المبلغ الهائل المخصص من طرف الدولة ضمن مخططات دعم الاقتصاد الوطني (بقيم: 7، 150 و286 مليار دولار من عام 1999 إلى عام 2014 على شكل مخططات خماسية لكل مبلغ) والتي ساهمت في رفع النفقات العمومية كونها ركزت في الأساس على دعم القطاع العمومي غير المنتج (قوات الأمن الوطني والتعليم العالي).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3- عودة أغلب المؤشرات الاقتصادية الجزائرية إلى التحسن:

حيث أظهرت جلّ مؤشرات الصحة الاقتصادية تطورات جدّ مريحة، خاصة فيما يتعلق بمعدلات النمو إجمالي الناتج المحلي وكذلك الناتج المحلي الفردي، خدمات الديون، والمديونية الخارجية التي حققت قيما إجمالية أقلّ من 6 مليار دولار أواخر 2009. لكن هذه الحالة تؤدي إلى طرح تساؤلات عدّة عن مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بتذبذبات أسعار البترول خاصة في ظلّ كون الجزائر خامس أكبر منتج للبترول في إفريقيا، وكذالك نظرا لتزامن هذا التحسن في تطورات المؤشرات المذكورة مع ارتفاع أسعار البترول في السنوات العشرة الماضية.

II- النتائج التطبيقية:

من خلال التحليل القياسي لتأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر، أظهرت الاختبارات القياسية المستعملة مايلي:

1- وجود تأثير نسبي متوسط لمعدلات الانفتاح الاقتصادي على النمو، بدليل نتائج اختبار تحليل مكونات التباين التي أشارت إلى وجود أثر للانفتاح في حدود أقل من 20 % وذلك باختلاف ترتيب المتغيرات التفسيرية الأخرى، وتعدّ هذه النتيجة تتناقض مع ما خلصت إليه النظرية الاقتصادية التي أثبتت التأثير الإيجابي القوي للانفتاح على النمو الاقتصادي، في حين أنّها تتقارب مع ما خلصت إليه دراسة (زغودي. 2011) التي تفيد أنّ الانفتاح الاقتصادي يؤثر في معدلات نمو الناتج المحلّي الفردي في حدود أقل من 40 %.

2- وجود أثر نسبي متوسط للتحرير المالي على تطور معدلات النمو، مما يعكس هشاشة النظام المصرفي الجزائري.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- وجود أثر سلبي للتحرير المالي على الانفتاح الاقتصادي، وهو ما يدل على ضآلة دعم إصلاحات التحرير المالي على العمليات التجارية الخارجية، وتتوافق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة (زغودي. 2011).

4- وجود أثر سلبي لخدمات الديون على الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وذلك في الفترة الثانية ليتحول الأثر بعد ذلك إلى غير مفسر إحصائيا.

5- أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لمتغير عدم الاستقرار السياسي على التحرير المالي خلال الفترة الثانية، وبعد ذلك يصبح هذا الأثر غير مفسر إحصائيا، وهذه النتيجة تتنافى مع ما وصلت إليه النظرية الاقتصادية التي تشير إلي العلاقة السلبية بين التحرير المالي وعدم الاستقرار السياسي.

6- غياب أي أثر مفسر إحصائيا لعدم الاستقرار السياسي على كلا من النمو والانفتاح الاقتصادي، مما من شأنه إزعاج مؤيدي الطرح القائل أنّ الوضعية الاقتصادية السيئة التي عاشتها الجزائر منذ عام 1991 إلى 1999 كانت نتيجة لتداعيات الأزمة السياسية التي مرّت بها الجزائر.

على ضوء هذه النتائج نستخلص عدم وجود علاقة نسبية قوية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو في الجزائر، وهو الشيء الذي يمكن تفسيره بارتباط النمو الاقتصادي الجزائري بعوامل اقتصادية داخلية أكثر مما هو مرتبط بعوامل خارجية، والعكس صحيح بالنسبة للانفتاح يبدو جليا ارتباطه بأسعار البترول في السوق الدولي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

III- التوصيات:

من خلال ما خلصت إليه الدراسة يمكن الخروج بتوصيات نوجزها فيما يلي:

1- إعادة النظر في السياسة الحكومية المتبعة من خلال إعادة تقييم مخططات الدعم الاقتصادي، وذلك بهدف دعم الإنتاج والاستثمار بغرض المساهمة في دعم التجارة الخارجية خارج المحروقات.

2- ضرورة تبني سياسات صريحة لدعم التجارة الخارجية، من خلال دعم الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وتحفيز النشاط الاقتصادي، إضافة إلى إعادة النظر في السياسة المالية المتبعة.

3- تحديث النظام المصرفي الجزائري من خلال إعداد قوانين وإصدار تعليمات تنظيمية جديدة تتماشى مع تنامي وتيرة التعاملات المالية المصرفية الدولية، وبهدف دعم التعاملات التجارية الخارجية من خلال فتح سوق التعاملات بالعملات الأجنبية وذلك بالسماح للقطاع الخاص بإنشاء مكاتب صرف بهدف تضييق الفارق بين سعر الصرف الموازي والرّسمي.

4- توجيه احتياطي الصرف وحالة الملاءة المالية التي تعيش فيها الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في مشاريع فلاحيه (مشاريع مماثلة للثورة الزراعية التي انتهجتها الجزائر خلال سنوات السبعينات، في عهد الرئيس هواري بومدين) وهذا بحكم الثروة الطبيعية والزراعية المتمثلة في الأراضي الخصبة والمسطحات المائية التي تتمتع بها الجزائر، إضافة إلى توجيه الاستثمار نحو السياحة، وهو القطاع الذي كان في سنوات السبعينات أحد القطاعات المهمة وذات العوائد المالية المعتبرة في الاقتصاد الوطني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **دراسات مقترحة:**

في إطار دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر، تقترح الدراسة التحقيق في المواضيع التالية:

1- استقصاء أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في إطار نموذج دالة الإنتاج.

2- دراسة أثر التركيبة السلعية للتجارة الخارجية على النمو بهدف استقصاء أثر الصادرات النفطية على معدلات النمو في الجزائر.

3- دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في إطار بلدان المغرب العربي، باستخدام بيانات مقطعية لمكونات التجارة الخارجية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع:

قائمة المراجع:

أ- المراجع العربية:

- الكتب:

1- لطرش الطاهر. 2005. تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرّابعة، ص ص: 193-204.

- الرسائل الجامعية:

1- النصيرات عبد الجميل.2002. الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن، رسالة دكتوراه فلسفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

2- زغودي أحمد.2011. أثر التحرير المالي على النشاط الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والمال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.

- المجلات العلمية:

1- تومي صالح وشبقبق عيسى .2006. النمذجة القياسية لقطاع التجارة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2002، مجلة الباحث، العدد 04، ص: 31-40.

2- الطيب ياسين. 2003. النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية. مجلة الباحث، كليّة الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 3 (3)، ص ص : 49-57.

3- زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى. 2003. آفاق انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، (04)، ص ص: 79-97.

4- خالدي خديجة. 2004. أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد (02)، ص ص: 85-94.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

5- داودي ناصر ومنتاوي محمد .2004. انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 03، ص ص: 65-78.

- الملتقيات:

1- بلغرسة عبد اللّطيف.2003. المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظلّ الإصلاحات المالية والمصرفية دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، الملتقى الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" أيام: 22 و23 أبريل 2003، ص ص: 01-73.

2- المراجع الأجنبية:

- الكتب:

1- Barro, R and Sala, I M. 1995. *Economic Growth. McGraw-Hill; INC*, New York.
2- Engle, R and Granger, C (1987). Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods, *Econometrica*, (22), PP 117-129.
3- Gujarati, D and Porter, D. 2009. Basic Econometrics. *International Edition, McGraw Hill,* the fifth edition.
4- McKinnon, R. 1973. Money and Capital in economic development. *Brookings Institute,* Washington D.C, PP 01-11.
5- Sims, C. 1980. Macroeconometrics and Realiy. *Econometrica*, first edition, PP 01-48.

- المجلات العلمية:

- باللّغة الإنجليزية:

1- Ang, J..2007. Financial Deeping and Economic Development in Malaysia, Economic Papers, *the Economic Society of Australia*, ISSN 0812-0439, (26) 03, PP 249-260
2- Balassa, B. 1978. Exports and Economic Growth: further evidence. *Journal of development economics*, 05 (02).181-189.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- Banam, C K. 2010. Impact of Financial Liberalization on Economic Growth in Iran: An Empirical Investigation *Department of Banking and Finance, Eastern Medditerranean University Gazi Magosa, Mersin 10 Turkey*

4- Barro, R. 1991. Economic Growth in Cross Section Countries. *Quarterly Journal of Economics*, 106. 407-433.

5- Beck et al. 2000. Finance and the Sources of Growth. *Journal of Financial Economics*, (58): PP 261-300.

6- Cheryl et al. 2007. Fiscal Policy and Economic Growth, Lessons for Eastern Europe and Central Asia. *International Bank for Reconstruction and Development (World Bank) report.*

7- César et al 2005. Does Openness Imply Greater Exposure? Working paper, *World Bank.*

8- Dani, R et al. 2000. *Trade* Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence. *University of Maryland and Harvard University*, Revised May 2000.

9- Dollery et al. 2005. Economic Growth and External Debt Servicing: A Cointegration Analysis of Sri Lanka, 1952 to 2002, *working Paper series in economics*, University of New England.

10- Easterly and Levine. 2002. Tropics, Germs, and Crops: How Endowments Influence Economic Development. *NBER Working Paper,* w9106

11- Edwards, S. 1992. Trade Orientation, Distortions, and Growth in Developing Countries. *Journal of Development Economics*. 39, 31-57.

12- Edwards, S. 1998. Openness, Productivity and Growth: What Do We Really Know? *Economic Journal*, 108, 383-398.

13- Eichengreen. 2008. The Real Exchange Rate and Economic Growth. *International Bank for Reconstruction and Development; the World Bank.* Working Paper N°:04. Washington.

14- Feder, G. 1982. On Exports and Economic growth. *Journal of development Economics*. (12) 03: 59-73.

15- Frankel and Romer. 1999. Does Trade Cause Growth? *American Economic Review,* 89: 379-399

16- Frieden et al. 1997. Monetary Populism in Nineteenth-Century America: An Open Economy Interpretation. *Journal of Economic History,* 57(2): 367-395.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

17- Gerald Scott, 1995. Foreign Debt Service and Economic Growth. *Atlantic Economic Journal*, (23) 02: 157.178.

18- Grosman and Helpman. 1991. Endogeneous Product Cycles. *Economic Journal,* (101): 1229-1241.

19- Guillermo, D. 1999. The External Solvency and Liquidity Positions of South Africa. *Centre for Economic Policy Research (CEPR), London.*

20- Harrison, A. 1996. Openness and Growth: a Time Series, cross-Country Analysis for Developing Countries. *Journal of Development Economics*, 48: 419– 447.

21- Joffé, G. 2002. The Role of Violence within the Algerian Economy, *Journal on North African Studies*, (07) 01: 01-20.

22- Lacramioara, D. 2006. Determinants and Effects of Economic openness. University *of Alexandru Ioan Cuza,* Romania.

23- Lawrence and Weinstein. 1999. Trade and Growth: Import-led or Export-led? Evidence from Japan and Korea. *Working Paper Series. National Bureau of Economic Research (NBER),* Cambridge University, MA 02138

24- Lucus, R. 1988. On the Mechanism of Economic Development. *Journal of Monetary Economics,* 22: 3-42.

25- Levine and Renelt. 1992. A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions. *The American Economic Review.* (82) 04: 942-963.

26- Malawi, A I. 2006. The effects of Gross Fixed Capital Formulation and Money Supply on Economic Activity (A Time Series Analysis). *Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research,* Economic and Legal Sciences Series, (28) 03, PP 243-256.

27- Mankiw, G. Romer, D and Weil, D 1992. Contribution to Empirics of Economic Growth. *Quarterly journal of Economic.* 107: 407-438.

28- Michaely, M. 1977. Exports and growth, an empirical investigation. *Journal of Development Economics*, 41: 49-53.

29- Nauro et al. 2007. Growth, Volatility and Political Instability: Non-Linear Time-Series Evidence for Argentina. Discussion Paper No. 3087, *Brunel University*. Argentina.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

30- Piritta, S. 1997. *Algeria-* the real exchange rate, export diversification, and trade protection. Policy development and Review department, working Paper, *International Monetary Fund.*

31- Ratoul, M. 2000. Economic Reform & Political Openings: Lessons from Algeria. *Change in the Arab World.* Pp 77-89.

32- Ratoul, M. 2001. Transformations of the Algerian Economy: the Structural Adjustment Program and the Extent of its Reflections on the Level of Interactions with the Outside World. *Bahuth Iqtisadiya Arabiya,* Arab Organization for Economic Research, No 23.

33- Stockman, A.C. 1981. Anticipated Inflation and the Capital Stock in a Cash-in-Advance Economy. *Journal of Monetary Economics*. 08: 387-393.

34- Squalli et al. 2007. How open are Arab Economies? *Journal of Economic policy, Working Paper (07) 01.*

35- Tolat, E. 2009. Capital Flows under Different Modes of Financial Liberalization: Evidence from India and Turky. *IUP publishing*, (15) 12, PP 18.36.

36- Tyler, W. 1981. Growth and export expansion in developing countries: some empirical evidence. *Journal of development economics*, 9: 122-130.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- باللّغة الفرسية:

1- Bellal, S. 2003. Prix, rente et accumulation : cas de l'Algérie. *Revu du chercheur*, Université de Ouargla. 02 :01-09.

2- Benabdallah, Y. 2007. l'économie algérienne entre reforme et ouverture, quelle priorité ? *Rapport du Centre de la Recherche en Economie Appliquée de Développement (CREAD),* Alger.

3- Bouyakoub, A. 1997. L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel. *revue confluences,* université d'Oran ; Algerie. P77-85.

4- Gauthier De Villers. 1980. L'État et la révolution agraire en Algérie. *Revue française de science politique,* 30e année, 01 : 112-139.

5- Khalfaoui, L. 2009. Impact de libéralisation commerciale sur la performance de l'approvisionnement en fournitures médicales :

le cas du centre hospitalier universitaire de Constantine (Algérie), thèse de magistère, *l'université du Québec à Montréal*, septembre 2009.

6- Varoudakis and Berthelemy. 1997. Le Capital Humain et la Croissance : Le Rôle du Régime Commercial. *Rapports du Centre de développement de l'OCDE*, N° (121).

7- Tirig, B. 2000. Capital Humain, Ouverture et Croissance. travail de recherche pour l'obtention du grade de maitrise, *université de Montréal.* Canada.

8- Touag, H. 1998. ALGÉRIE : Quel Modèle Economique de Développement Viable Pour Enrayer la Corruption ? Corruption et nécessaire dépassement des modèles. Aperçus sur le développement économique et humain dans le monde arabe. *Revue Averroès*, N°2 – Thème 2.

ت- المواقع الإلكترونية:

1- http://databank.worldbank.org/ddp/home.do?Step=2&id=4&hActiveDimensionId=WDI_Series

2- http://www.oapecorg.org/en/statistics.htm

3- http://www.eia.doe.gov/

4- http://www.senat.fr/ga/ga37/ga373.html

5- http://databank.worldbank.org/ddp/home.

6- http://www.scribd.com/explore/Books

7- http://www.opec.org/opec_web/en/

8- www.Wikipedia.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملاحق:

الملحق رقم:01

مؤشرات النمو الاقتصادي الجزائري للفترة 1989-2009.

السنة:	الناتج المحلي الإجمالي*	الناتج المحلي الفردي*	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي**	النمو السنوي للناتج المحلي الفردي**
1989	55 631 488 293	2 256,431	-8.254	-
1990	62 045 098 370	2 454,071	-0.218	11,528
1991	45 715 368 143	1 764,312	-28.236	-26,319
1992	48 003 297 248	1 808,972	-26.450	05,004
1993	49 946 456 681	1 839,904	-25.190	04,047
1994	42 542 573 602	1 534,398	-37.612	-14,823
1995	41 764 054 034	1 477,573	-39.612	-01,829
1996	46 941 496 308	1 632,187	-33.636	12,396
1997	48 177 861 890	1 649,041	-32.950	02.633
1998	48 187 780 126	1 625,418	-33.911	00.002
1999	48 640 613 515	1 617,493	-34.233	00.009
2000	54 790 058 957	1 796,038	-26.973	12.642
2001	55 180 990 395	1 782,660	-27.517	00.007
2002	57 053 038 888	1 816,159	-26.155	00.033
2003	68 018 606 041	2 133,218	-13.264	19.219
2004	85 013 944 727	2 626,633	6.797	24.986
2005	102 339 100 115	3 114,915	26.651	20.379
2006	117 169 320 524	3 513,167	42.842	14.491
2007	135 803 556 324	4 010,954	36.050	15.903
2008	170 989 269 622	4 974,461	102.259	25.909
2009	140 576 526 509	4 028,503	63.795	-17.786

المصدر: بيانات البنك العامي. World Bank Indicators 2010.

*: وحدة القياس الدولار الأمريكي.

**: نسب مئوية احتسبت على أساس معدل النمو السنوي بالنسبة للسنة السابقة حيث:

الناتج المحلي الفردي لعام 1988 = 2459.44 دولار أمريكي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق رقم:02

مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1989-2009.

السنة:	الصادرات*	الواردات*	النمو السنوي الصادرات**	النمو السنوي للواردلت**	السعرالدولي للنفط*
1989	10 369 299 603	15 862 793 933	013,159	018,766	16,1
1990	14 545 657 472	15 472 203 929	058,735	015,841	21,15
1991	13 311 319 599	10 788 719 238	045,265	-019,223	28,85
1992	12 154 240 105	11 458 142 214	032,638	-014,211	18,8
1993	10 880 274 687	11 557 078 833	018,735	-013,471	18,6
1994	9 585 150 370	11 083 919 833	004,601	-017,013	13,8
1995	10 940 000 393	12 110 000 842	019,387	-009,331	16,3
1996	13 969 999 751	11 240 000 255	052,453	-015.845	19,79
1997	14 890 000 012	10 279 999 520	062,493	-023,032	19,38
1998	10 880 007 586	10 850 007 097	018,732	-018,765	13,14
1999	13 040 000 840	11 520 000 494	042,044	-013,748	17,83
2000	22 560 000 189	11 699 999 982	246,165	-012,401	28,05
2001	20 002 000 639	11 920 000 414	218,280	-010,753	24,76
2002	20 012 009 401	14 491 455 480	218,389	008,498	24,76
2003	26 028 319 364	16 238 951 868	284,044	021,582	28,76
2004	34 066 690 139	21 807 881 792	371,766	063,277	38,9
2005	48 760 848 741	24 837 599 974	532,123	085,961	54,64
2006	56 953 484 923	25 210 950 486	621,528	088,756	66,12
2007	63 297 350 510	31 632 800 406	690,758	236,837	74,11
2008	79 122 989 021	39 171 298 948	863,462	293,278	99,72
2009	56 798 000 069	50 771 978 881	619,831	380,143	61,71

المصدر: بيانات البنك العامي. World Bank Indicators 2010.

*: وحدة القياس الدولار الأمريكي.

**: نسب مئوية احتسبت على أساس معدل النمو السنوي بالنسبة للسنة السابقة مع:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اللحق رقم:03

مؤشرات الانفتاح الاقتصادي الجزائري للفترة 1989-2009.

السنة:	تركيز الصادرات*	تركيز الواردات*	معدل التغطية**	معدل الانفتاح***
1989	18,639	28,514	013,159	0.65
1990	23,443	24,937	058,735	0.94
1991	29,117	23,599	045,265	1.23
1992	25,319	23,869	032,638	1.06
1993	21,783	23,138	018,735	0.94
1994	22,530	26,053	004,601	0.86
1995	26,194	28,996	019,387	0.90
1996	29,760	23,944	052,453	1.24
1997	30,906	21,337	062,493	1.44
1998	22,578	22,516	018,732	1.00
1999	26,808	23,683	042,044	1.13
2000	41,175	21,354	246,165	1.92
2001	36,247	21,601	218,280	1.67
2002	35,076	25,399	218,389	1.38
2003	38,266	23,874	284,044	1.60
2004	40,071	25,652	371,766	1.56
2005	47,646	24,269	532,123	1.96
2006	48,607	21,516	621,528	2.25
2007	46,609	23,293	690,758	2.00
2008	46,273	22,908	863,462	2.01
2009	40,403	36,116	619,831	1.11

المصدر: بيانات البنك العامي. World Bank Indicators 2010.

*:احتسبت بتقسيم القيمة السنوية للمؤشر على قيمة الناتج المحلي الإجمالي المقابل لنفس السنة.

**: احتسبت بتقسيم إجمالي الصادرات على إجمالي الواردات.

***: هو نسبة تمثيل مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق رقم:04

المؤشرات المالية للاقتصاد الجزائري للفترة 1989-2009.

السنة:	المديونية الخارجية*	خدمات الديون*	حصة خدمات الديون إلى الصادرات**	احتياطي الصرف من العملات الأجنبية*	سعر صرف الدينار الجزائري***
1989	2,7237E+10	6 853 388 000	66,093	000 900 193 491	5,914
1990	2,8149E+10	8 563 600 000	58,873	000 846 995 046	7,609
1991	2,8489E+10	9 007 900 000	67,670	000 724 759 960	8,958
1992	2,7351E+10	8 895 808 000	73,190	001 485 886 737	18,472
1993	2,6276E+10	8 686 923 000	79,841	001 457 045 000	21,836
1994	3,0243E+10	4 856 829 000	50,670	001 474 742 806	23,344
1995	3,3053E+10	3 988 730 000	36,460	002 673 875 285	35,058
1996	3,3655E+10	3 989 481 000	28,557	002 005 167 340	47,662
1997	3,0904E+10	3 962 189 000	26,609	004 235 006 178	54,749
1998	3,0691E+10	4 582 850 000	42,121	008 046 742 631	57,707
1999	2,8007E+10	4 748 655 000	36,416	006 845 539 228	58,738
2000	2,5389E+10	4 272 979 000	18,940	004 525 667 777	66,573
2001	2,2573E+10	4 152 268 000	20,759	012 023 904 177	75,260
2002	2,2835E+10	3 756 006 000	18,768	018 081 413 053	77,214
2003	2,3544E+10	3 820 866 000	14,679	023 237 503 509	77,394
2004	2,2187E+10	5 097 059 000	14,962	043 246 380 950	72,067
2005	1,6873E+10	5 079 718 000	10,417	056 303 086 574	73,276
2006	5 722 116 000	1,3197E+10	23,171	077 913 736 578	72,647
2007	5 794 236 000	735 299 000	1,161	110 317 600 180	69,291
2008	5 825 320 000	1 029 491 000	1,301	143 242 995 183	64,583
2009	5 345 407 000	438 706 000	0,772	149 040598 680	72,647

المصدر: بيانات البنك العامي. World Bank Indicators 2010.

*: كل القيم بالدولار الأمريكي.

**: تعبر عن نسب مئوية.

***: سعر صرف الدينار الجزائري بالدلار الأمريكي (1 دولار = ؟ دينار جزائري).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق رقم: 05

جدول توزيع Kolmogorov-Smirnov الإحصائي.

عدد المشاهدات	نسب المعنوية				
n	% 1	%5	%10	%15	%20
1	0.995	0.975	0.950	0.925	0.900
2	0.929	0.842	0.776	0.726	0.684
3	0.828	0.708	0.426	0.597	0.565
4	0.733	0.624	0.564	0.525	0.494
5	0.669	0.565	0.510	0.474	0.446
6	0.618	0.521	0.470	0.436	0.410
7	0.577	0.486	0.438	0.405	0.381
8	0.543	0.457	0.411	0.381	0.358
9	0.514	0.432	0.388	0.360	0.339
10	0.490	0.410	0.368	0.342	0.322
11	0.468	0.391	0.352	0.326	0.307
12	0.450	0.375	0.338	0.313	0.295
13	0.433	0.361	0.325	0.302	0.284
14	0.418	0.349	0.314	0.292	0.274
15	0.404	0.338	0.304	0.283	0.266
16	0.392	0.328	0.295	0.274	0.258
17	0.381	0.318	0.286	0.266	0.250
18	0.371	0.309	0.278	0.259	0.244
19	0.363	0.301	0.272	0.252	0.237
20	0.356	0.294	0.264	0.246	0.231
25	0.320	0.270	0.240	0.220	0.210
30	0.290	0.240	0.220	0.200	0.190
35	0.270	0.230	0.210	0.190	0.180
اكثر من 35	$1.36*n^{-1.2}$	$1.36*n^{-1.2}$	$1.22*n^{-1.2}$	$1.14*n^{-1.2}$	$1.07*n^{-1.2}$

المصدر: الدليل الإحصائي رقم 2 للرزمة الإحصائية Eview 7

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق رقم: 06

تطور هيكل الواردات الجزائرية من 1992 إلى 2006.

البيان	السنة						
	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
تبغ ومشروبات	46 916,70	50 787,40	102 238,30	131 282,50	142 451,50	146 859,00	148 780,80
سلع طاقوية	2 699,70	2 908,30	2 017,70	5 608,30	6 036,80	7 629,60	7 394,90
مواد أولية	11 899,30	12 303,60	20 127,80	34 094,70	24 515,50	22 475,70	27 103,00
مواد خامة	1 820,70	1 586,80	6 950,90	3 547,90	2 760,30	6 350,20	4 626,90
مواد– ن. م	43 347,50	48 391,40	74 124,20	113 111,80	97 929,60	90 292,50	101 162,50
عتاد فلاحي	1 148,70	1 291,90	1 005,00	1 963,20	2 241,70	1 236,10	2 531
عتاد صناعي	54 851,20	59 879,20	93 193,00	140 081,50	165 534,70	163 549,90	183 290
سلع استهلاكية	25 863,30	27 885,90	40 485,50	83 502,60	56 855,40	63 186,90	77 469,60
المجموع	188 547,10	205 034,60	340 142,40	513 192,50	498 325,50	501 579,90	552 358,60

البيان	السنة						
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تبغ ومشروبات	153 730,2	181 777,3	184 024,2	218 391,4	207 283,7	259 428,6	263 207,8
سلع طاقوية	10 247,9	9 725	10 707,9	11 551,7	8 795	12 082,5	15 536,5
مواد أولية	19 591,5	18 386,6	29 268,1	41 569,2	49 996,2	51 471,3	47 002
مواد خامة	11 660,5	13 810,4	7 462,6	3 119,6	3 350,6	4 711,9	8 101,1
مواد– ن. م	103 095,6	124 573	143 896,6	186 183,1	221 100,7	262 313	299 932,8
عتاد فلاحي	4 832,1	6 395,7	11 983,7	11 812,6	9 958,5	11 999,9	11 723,1
عتاد صناعي	214 499,9	230 963,6	264 818,3	352 501,7	383 509,4	512 186,5	620 175,1
سلع استهلاكية	93 015,3	104 794,1	112 701	131 910,5	163 447,3	200 206,1	227 966,4
المجموع	610 673	690 425,7	764 862,4	957 039,8	1 047 441,4	1 314 399,8	1 493 644,8

البيان	السنة
	2006
تبغ ومشروبات	276 026,2
سلع طاقوية	17 748,4
مواد أولية	52 448,7
مواد خامة	8 779
مواد– ن. م	358 387,2
عتاد فلاحي	6 968,2
عتاد صناعي	619 446,4
سلع استهلاكية	218 736,9
المجموع	1 558 540,8

المصدر:

إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء:

http://www.ons.dz/–Commerce–Exterieur–.html

الوحدة: 10^6 دينار جزائري

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق رقم:07

تطور الواردات الجزائرية حسب توزيعها الجغرافي من 1992 إلى 2006.

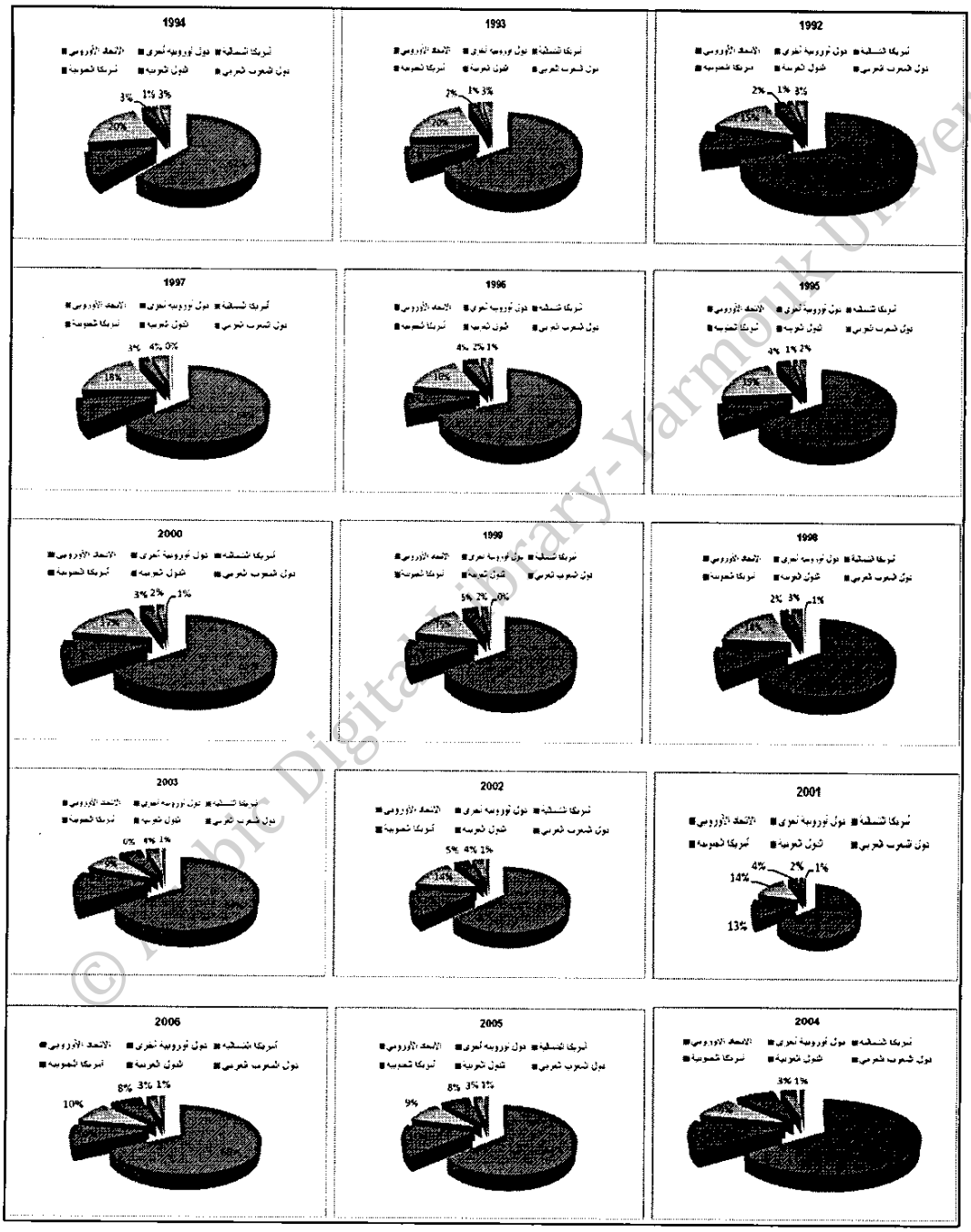

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء.

http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur-.html?debut_articles=10#pagination_articles

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق رقم: 08.

تطور هيكل الصادرات الجزائرية من 1992 إلى 2006.

البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الزراعة والصيد البحري	1418,4	1382,8	524,9	3992	3957,9	1618,7	1609,3
المياه والطاقة	1386,7	225,3	2755,4	592,5	661,3	173	-
المحروقات	237544	228119,6	311362,2	473064,3	691872,1	762079	568256,4
مواد منجمية	528	552,8	846,4	903,7	1382,8	1647,6	1807,2
الحديد ومشتقاته	3720	2410,5	2943,3	6906,8	9329,2	8594,4	5194,9
مواد البناء	77,3	10,6	14	21,8	73,7	12,8	8,6
بلاستيك ومواد كيميائية	3394,5	5031,4	4540,9	9050,8	26032	15694,4	10425,4
المواد الغذائية والتبغ	367,5	932	737,5	1537,1	3851,8	897,9	545
المنسوجات	86	396,3	108,3	1332	2128,9	88,3	142,2
الجلود والأحذية	273,5	257,3	327,7	541,7	1111	445,8	401,5
الخشب والورق	205,5	161,1	153,5	399	346,1	377,3	347,9
صناعات أخرى	7,8	72	24,6	109,1	64,1	138,1	137,2
المجموع	249009	239551,7	324338,7	498450,8	740810,9	791767,5	588875,6
البيان	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
الزراعة والصيد البحري	1361	1524,3	1776,4	1597,6	1771,9	2600	2325,9
المياه والطاقة	-	146,6	148	134,3	32,5	-	-
المحروقات	811172	1611000	1428524	1445000	1850000	2276827	3355000
مواد منجمية	2041,8	1846,9	1776,4	1856,3	989,7	2010,6	1650,5
الحديد ومشتقاته	10040	12548,8	13619,1	17864,2	11408,7	15427,2	22219,3
مواد البناء	44,3	45,1	148	61,2	83,3	73,9	105,7
بلاستيك ومواد كيميائية	14056,8	26503,7	30643	28934,4	31843,3	34153,1	34854,7
المواد الغذائية والتبغ	728,3	1333,7	888,2	2017,8	2303,7	3408,8	3092,8
المنسوجات	30,4	65,8	296,1	267,4	271,9	326	237
الجلود والأحذية	221,5	542,6	1184,3	1916,2	1512	1008,5	573,3
الخشب والورق	738,2	1500,4	1184,3	1479	1559,1	1563,2	1434,6
صناعات أخرى	81	157,6	148	63,4	277,6	49,7	54,6
المجموع	840516	1657215	1480335,8	1501192	1902053,5	2337447,8	3421548,3

البيان	2006
الزراعة والصيد البحري	2475
المياه والطاقة	-
المحروقات	3895736,2
مواد منجمية	2838,6
حديد ومشتقاته	37563
مواد بناء	1662,4
بلاستيك ومواد كيميائية	31558,7
المواد الغذائية والتبغ	4118,6
المنسوجات	367,1
الجلود والأحذية	1186,2
الخشب والورق	1130,2
صناعات مختلفة	364,9
المجموع	3979000,9

المصدر:

إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء:

http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur-.html

الوحدة: 10^6 دينار جزائري

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملحق رقم:09

تطور الصادرات الجزائرية حسب توزيعها الجغرافي من 1992 إلى 2006.

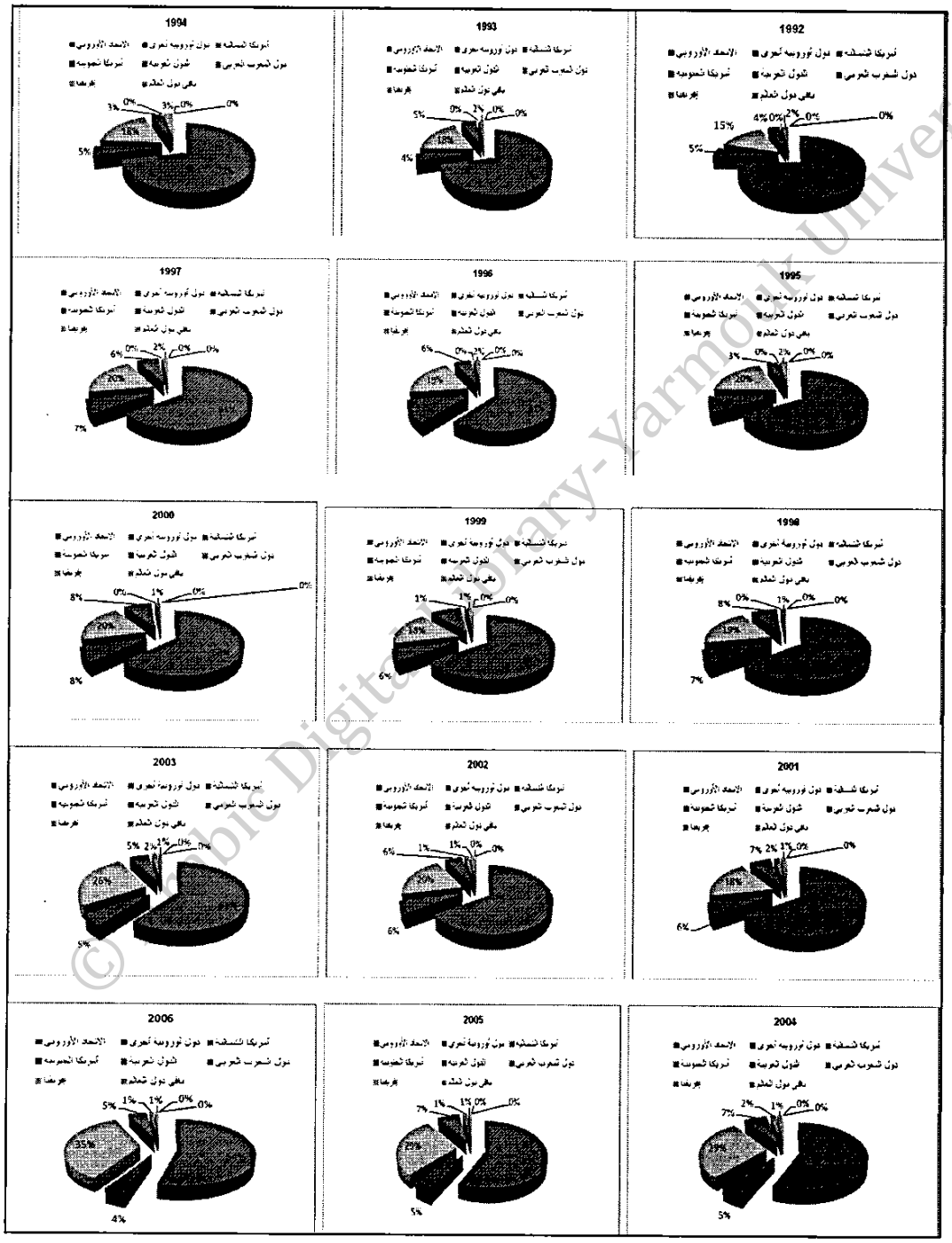

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء.

http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur-.html?debut_articles=10#pagination_articles

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract:

Moussa Maamri. The Effect of Economic Openness on Economic Growth, Empirical Study of the Algerian case from 1989 to 2009. Master Thesis, Department of Economics, Yarmouk University, 2011, (supervision: Dr. Anwar Quraan).

The current study examined the effect of economic openness on economic growth in Algeria during the period between 1989 and 2009, it sought to investigate this effect within three dimensions which are: the political dimension (political instability), the financial dimension (financial liberalization and solvency), and foreign trade dimension represented by economic openness. In addition to the GDP growth rates and the economic openness degrees, the study based on a model incorporating three other variables which are: real interest rate, debt services as share on total exports, a dummy variable measuring the political instability and .

To achieve this objective, the study referred to a set of primary tests, such as Dickey-Fuller and Phillips-Perron tests for stationarity, CUSUM test for Stability and Granger Causality test to determine the direction of the relationship between the variables involved in the study, it also referred to the Vector Autoregressive method in its model's estimation. The empirical study concluded by unexpected results, while it showed the absence of any long-run relationship between Openness and Economic Growth, in addition to the absence of Causal relationships in both directions between these two variables; the result which is the evidence from Granger Causality test results. On another hand, the variance decomposition test results showed a medium effect of Openness on Economic Growth, which constitutes the same result for the Financial Liberalization; it also found marginal effects of both Political Instability and Debt Service on Algerian Economic Growth. Besides these results, there is a negative effect of financial liberalization on economic openness which is contrary to the findings of the economic theory, specifically the financial liberalization theory. Following these results, the study concluded that Economic Openness has a medium effect on

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

economic growth in Algeria during the period under study, with the same conclusion for financial liberalization, and the non significant effects of political instability and debt services on both of openness and economic growth. The study recommended the review of the foreign trade policy applied by the Algerian authorities, with stimulating the banking system to support the foreign trade activities, as well as the updating of the regulations and laws march to the foreign trade sector and the Algerian banking system in line with economic and financial changes that international economic climate witnessed.

Key words: Economic Growth, Economic Openness, the Structural Adjustment Plan, Political stability, the Charter of Peace and National Reconciliation, Trade Restrictions, Export Intensity, Foreign Trade, the Law (10-90).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University